

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع الوحدة العربية

ما العمل؟

الدكتور سعدون حمادي

مشروع الوحدة العربية

ما العمل؟

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حمادي، سعدون

مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟/ سعدون حمادي.

١٧١ ص.

ببليوغرافية: ص ١٦٩ ـ ١٧١.

ISBN 9953-82-065-1

١. الوحدة العربية. ٢. القومية العربية. ٣. الدولة القُطْرية. أ. العنوان.

320.54

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

القســم الأول

القســم الثانـي

القسـم الثالـث

القسم الأول

(١)
تقديـــم

في الصفحات التالية وجهة نظر حرصت على أن أقدمها للرأي العام ولمن يهمه مشروع الوحدة العربية ويرغب بمزيد من المعرفة عن هذه القضية القومية المهمة. ووجهة النظر هذه تقوم على أساس مسألة جوهرية هي أنني أرى أن اتحاد الأمة العربية في كيان قومي موحّد هو الثورة الحقيقية وهو مفتاح النهضة وطريق التقدم. والمعروف أنني أحمل هذا الرأي منذُ مدة طويلة، لا بل كان ذلك طوال مدة دخولي العمل العام منذُ أكثر من نصف قرن. وإن كنت أقول عنه الآن أنّه وجهة نظر فالمقصود أنني توصلت إليه بالتفاعل مع الأحداث الماضية، وبالتأمل في الوضع العربي وأوضاع البلدان الأخرى التي تعرفت إليها. التفكير القومي، في الوضع الحالي، يحتاج إلى تجديد، بمعنى تصويب بعض المفاهيم وابتداع أساليب ملائمة جديدة في العمل. لذلك اخترت عنواناً يتعلق بالعمل من أجل المشروع.

وقد فكرت بذلك منذُ مدة قبل احتلال العراق، وتعزز ذلك التفكير خلال فترة اعتقالي من قبل قوات الاحتلال. وبعد خروجي من العراق ومعاودة اتصالي بالنشاط الثقافي القومي في بيروت توصلت إلى مقترحات عرضتها على بعض الأصدقاء القريبين وسمعت آراءهم فيها. وكانت الحصيلة هي مشروع كتابة هذه السطور.

هناك ما هو جديد في الرأي المطروح في هذه الصفحات. هو جديد لأنه مغاير للمألوف المتداول، ولست متأكداً أن الجميع يقبله، ولكن ذلك ليس هو المهم، فما لا يقبل اليوم يمكن أن يقبل غداً إذا ما ثبتت صحته.

المسألة **المهمة** (والمختلف عليها) في هذا الجديد هي التفريق بين القضية القومية والقضية السياسية، فالوحدة بنظري قضية قومية، أما النظام السياسي لدولة الوحدة فقضية سياسية. صحيح أن العلاقة بين هذه القضايا موجودة والتأثير متبادل، إلا أن

الدمج بين القضيتين غير صحيح. فالمبادئ شيء، ونظرية العمل شيء آخر، على حدّ التعابير السياسية الدارجة. الوحدة العربية تتعلق بمصلحة كُلّ الأمة، أو بأكثريتها الكبرى، وتحقيقها في مصلحة الجميع، أما شكل نظام الحكم ديمقراطياً كان أو غير ذلك، اشتراكياً أو غير ذلك، علمانياً أو غير ذلك فهي أيديولوجيات وآراء قد يقبلها البعض ولا يقبلها البعض الآخر. ومشروع الوحدة يجب أن يجتمع حوله الجميع بشكل جبهة كما هو الحال في النضال من أجل الاستقلال الوطني، ويجب ألا يثقل بقيود وتوضع عليه شروط ولا يزج في قضايا مختلف عليها. يحتفظ كُلّ ذي رأي برأيه، وليعمل ما يشاء من أجله، ولكن المطلوب هو أن يجتمع الجميع على الهدف القومي ـ توحيد الوطن ـ كما هو الحال في تحقيق الاستقلال الوطني. وقد سبق لي أن كتبت عن هذا الرأي وناديت به علناً، واليوم أرى أكثر من أي وقت مضى أنّه صحيح.

المسألة **الثانية** التي أرى فيها ما هو جديد في التفكير هي الموقف الإيجابي في العمل مقابل الموقف السلبي. الحركة القومية كانت دوماً حركةَ معارضةٍ مصوبةً بشكل أو بآخر نحو الوصول إلى الحكم، ومواقفها من الأنظمة الحاكمة قائمة على موقف مسبق ونظرة الأبيض والأسود. إنني أرى أن الأمور يجب أن تقيَّم حالة بحالة وقضية بقضية بمقياس مدى خدمة الهدف، ألا وهو مشروع الوحدة. فكُلّ خطوة تصدر من أية جهة، بما فيها الأنظمة الحاكمة، إذا كانت تخدم المشروع يجب تأييدها والعكس صحيح. فالعلاقة بالأنظمة الحاكمة يجب أن تكون علاقة تفاعل وحوار وتعاون في حالات، وعلاقة نقد ومعارضة وضغط وتعبئة سياسية في حالات أخرى. فلكل حالة ما يناسبها.

ويتسلسل من هذا الموقف الإيجابي الموضوعي القول إن الحركة القومية يجب أن تحدد الهدف بدقة ووضوح، وهو تحقيق مشروع الوحدة وليس الوصول إلى الحكم أو تبديل أشخاصه. قضية الحكم قضية سياسية وليست قضية قومية. طبعاً الأمور يتعلق بعضها بالبعض الآخر وذلك شأن جميع الأمور في مجال البحث الاجتماعي، ولكن وجود العلاقة شيء وخلط الأهداف شيء آخر.

ومرة أخرى يتسلسل من موقف النظرة الإيجابية أن أسلوب عمل حركة الوحدة يجب أن يكون بنظري عملاً ديمقراطياً سلمياً بعيداً عن التآمر. إنه عمل شعبي يعتمد على التوعية، والاتصال، والتفاعل، والتعبئة الجماهيرية، والحوار، وتقديم المقترحات، والضغط الشعبي تنفيذاً لمنهاج يتضمن خطواتٍ محددةً يتم تحقيقها بالتتابع لتؤدي بالتراكم في آخر الشوط إلى تحقيق مشروع الوحدة.

ومن بين المداخل المتعددة للوحدة أرى أن المدخل الاقتصادي هو الأفضل في ضوء استقراء الوضعين الاقتصادي والاجتماعي لأغلبية جماهير الأمة في حالتها الحاضرة وفي ضوء التجارب الناجحة في مناطق أخرى من العالم. ويعني ذلك أن حركة التوحيد يجب أن يقوم برنامجها العملي على أساس خطوات تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للجمهور العربي، ويستفيد منها بصورة ملموسة كُلّ أو أغلبية الشرائح والطبقات. ويسرني أن أجد أن مسألة المدخل الاقتصادي يؤيدها غيري فقد نادى بها بعض المثقفين المرموقين وكتبوا عنها.

وفي كلمة التقديم هذه تجدر الإشارة إلى أنني كنت أنوي نشر هذه الصفحات في كتاب، وقد تمّ الاتفاق مع مركز دراسات الوحدة العربية على ذلك. وقد بدأت العمل في ظروف غير مواتية الأمر الذي تطلب بذل جهود إضافية كان من الممكن توفيرها لو كانت ظروفي أفضل. وخلال العمل أتى مشروع طبع كتاباتي الكاملة في مؤلف واحد من قبل مركز دراسات الوحدة العربية وهو مشروع رحبت به وهيأت بعض مستلزماته. وبذلك حدث تزامن بين المشروعين، ومع ذلك بقيت حريصاً على أن تصل وجهة نظري هذه إلى الرأي العام بصورة منفصلة، مرة بشكل هذا المطبوع، وأخرى ضمن الكتابات الكاملة.

يلاحظ القارئ أن الصفحات التي أكتب لها هذا التقديم تحاول قدر المستطاع تجنب تكرار ما هو معروف، إذ هناك أمور عديدة تناولها العديد من الكتاب والباحثين وقدموا بخصوصها المعلومات الموثقة، والبيانات الوافية التي لم أجد مفيداً معاودة تناولها تجنباً للتكرار، إلا أنني مع ذلك حرصت على إيراد بعض البيانات والأرقام المهمة، بصورة موجزة، بقصد التذكير وإيضاح الصورة. وبذلك يكون هذا الكتاب كتاب رأي أكثر من أي شيء آخر. أما التفاصيل المعروفة فيمكن الرجوع إليها في الأبحاث المعروفة، وقد قام مركز دراسات الوحدة العربية بنشر العديد منها.

إنني أعرف أن هناك شعور إحباط عند بعض القوميين بسبب تعثر مشروع الوحدة، وبسبب الأحداث الأخيرة، وبخاصة احتلال العراق، ودخول الولايات المتحدة بصورة مباشرة إلى عرقلة مشروع الوحدة لصالح ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط. كما أعرف أن بعض الوحدويين أخذ مؤخراً يطلق بعض عبارات التشكيك، وأن بعض الأقلام أخذت تكتب في اتجاه المحافظة على الوضع الراهن، ولكنني أعرف أن دوافع ذلك نفسية يكمن في جذورها الضعف في بعض الحالات، وذاتية غير منزهة عن غرض المصلحة الشخصيّة في حالات أخرى.

إنني وبإمعان النظر في الأمور، وبتأمل وبمحاكمةٍ عقلية هادئة، توصلت إلى عكس ذلك تماماً فالوضع الحالي يتطلب أكثر من أي وقت مضى التمسك بالقومية وبمشروع الوحدة، لأن ذلك هو السبيل الصحيح للنهضة والتقدم والقوة والخروج من الحالة التي وصلت إليها الدولة القطرية، حيثُ ثبت فشلها في أهم قضيتين هما التنمية والأمن. الظروف الحالية والإعاقة التي حصلت في الماضي تتطلب المزيد من الجهود، والمزيد من الوقت، والمزيد من ضم الصفوف ووحدة الشعب، وليس التشكيك في جوهر مشروع الوحدة.

في صفحات هذا الكتاب تحدثت عن أهمية القوة ودورها في النهضة والتقدم، وحديث كهذا قد يثير عند البعض المنفعل بعض الأوهام، ويرجع عندهم صدى بعض المقولات المتعلقة بمآسي الحروب الأوروبية وميول التعصب التي ظهرت فيها. والخلط بين ذلك وأهمية موضوع القوة بالنسبة إلى الأمة العربية، كطريق لتقدمها ونهضتها، يدلّ إما على وهم أو سذاجة فكرية. فالقومية كانت دوماً حافزاً للاستقلال والتقدم ومحركاً للحيوية ودافعاً للعمل. والقوة كانت دوماً هي السبيل إلى الاستقرار والحرية والسلام الاجتماعي وكبح ميول الشرّ والغرائز، وتجنب الكثير من الأزمات والمشاكل في الداخل وفي العلاقات مع الخارج. فكيف وصلت الولايات المتحدة إلى ما وصلت إليه، وكيف تقدم الاتحاد السوفياتي، وكيف نهضت اليابان وتنهض الآن الصين وأوروبا الغربية إن لم يكن بالقومية وبالوحدة وبالقوة؟

إن الخطأ الجسيم الذي يقع فيه البعض هو الاستسلام لحالة الضعف التي خلقتها التجزئة، لا لشيء إلا لأنها موجودة، وكأن الموجود الضعيف أفضل مما لم يوجد بعد. إذ لو كان ذلك صحيحاً لما حصل تقدم في تاريخ البشرية. الموجود لا يكتسب أفضلية لمجرد كونه موجوداً الآن. لو نظر الهنود إلى أوضاعهم قبل الاستقلال بعين الموجود لوجدوا أن مشروع الاستقلال عن بريطانيا أمر مستحيل، ويصح ذلك على شعب الجزائر في عهد الحكم الفرنسي والأمثلة على ذلك كثيرة.

في هذا الكتاب كما في جملة ما كتبته في موضوع النهضة والتقدم تكمن فكرة هي بمثابة الدافع والمحرك. إنني أرى أن الإنسان عندما يكون في حالة سكون يكون تفكيره ورؤياه للأمور على شاكلة معينة منسجمة مع حالة السكون التي يعيشها، ولكنه عندما يكون في حالة متحركة يكون تفكيره ورؤياه للأمور بشكل مختلف. في الإنسان قوة داخلية كامنة تستطيع، إذا ما أطلقت، أن تحقق ما لم يكن يتصوره وهو في حالة السكون، فالإنسان الذي ينتقل إلى حالة الحركة يجد نفسه في وضع يثير فيه شعور المفاجأة وعدم التوقع، إذ يصبح قادراً أن يعمل ما لم يكن يتصوره من قبل.

لذلك لا غرابة عندما تستطيع أمة أن تنجز ما كان يحسبه الآخرون من المستحيلات. وتلك هي حالة النهوض القومي التي تنقل الأمة من وضع إلى وضع أعلى في سلم التقدم. ويحدث ذلك ليس عن طريق المحاكاة أو المعرفة المجردة بل عن طريق التأمل العميق داخل النفس في الماضي والحاضر، أي معرفة الواقع على حقيقته. والقومية في جوهرها رجوع إلى الذات لاستنهاض القوة الذاتية. ويصح ذلك على الفرد عندما يفكر بعمق أنّه موجود، وعلى الأمة عندما تنظر إلى نفسها أنها موجودة. لذلك أقول إنني عندما أقول بالقومية والوحدة لا أصدر عن عصبية، بل عن قناعة، فقد قلت تعليقاً على قول أحد الزملاء عن مناداتي بالوحدة بصوت مرتفع، إننا يجب أن نقول ذلك ليس مرة واحدة بل مرتين.

(٢)
ملاحظات نقديـة للفكـر القومـي

ـ ١ ـ

العمل الفكري جهد تبذله النخبة لتحديد مشاكل المجتمع واستنباط الحلول الملائمة لها. والعمل كُلّه في نهاية المطاف وبمقدار ما يعتمد على التنظير والاستنتاج المنطقي لا يعدو أن يكون تقديراً يحتمل هذه الدرجة أو تلك من الصواب مادام غير مستند إلى العلم التجريبي أي استقراء نتائج التجربة العملية. وواضح أن التجربة العملية في مجال العلوم الإجتماعيّة ليست سهلة، لأن الذي يجري التعامل معه هو الناس وليس الظواهرالطبيعية، والإنسان كائن معقد كما هو معروف، وفهم النفس البشرية علم لا يزال في بداياته. فإذا ما أتت الأحداث اللاحقة تدلل على فشل، أو إعاقة للحلول التي تمّ استنباطها بالتنظير الاستنتاجي ظهرت الحاجة لبذل جهد فكري جديد لمحاولة الوصول إلى نتائج أكثر قرباً من الحقيقة. فهل كان العمل الفكري العربي موفقاً في هذه المهمة؟ إن الذي يبدو هو أن النخبة المثقفة التي اضطلعت بهذه المهمة، وإن كانت قد أدركت الخلل في بعض الاستنتاجات، إلا أنها مع ذلك لم تستطع، أو لم تتح لها الفرصة الكافية لحدّ الآن لتكوين إطار فكري جديد يستطيع تلافي الخلل السابق.

يلاحظ أولاً أن العمل الثقافي لا يزال يسلك المنهج القديم الدارج القائم على استيعاب مبتسر حتّى لعملية الاستنتاج، فهو كثيراً ما يقفز إلى استنتاجات كبيرة على أساس معطيات ضعيفة لا تتحمل قواعدها البناء الذي وضع فوقها. وسبب ذلك هو عدم التفريق بين الحادثة والظاهرة. فعندما تستخدم الحادثة أو عدد قليل من الحوادث أساساً لاستنتاجات كبيرة لا تأتي بنتائج صحيحة إلا إذا كان الأساس ظاهرة وليس حوادث، والفرق بين الظاهرة والحادثة كبير.

والتفكير السائد أيضاً غالباً ما يقع تحت تأثير العادة والقوالب الفكرية الجاهزة. فهو مثلاً عندما يقوم بتحديد صفات المرحلة يقوم بذلك، في الغالب، من واقع الأنظمة وليس من واقع الشعب. فما تقوله وما تعمله الأنظمة هو، في الغالب، أساس الحكم على الأمور، وليس ما يتفاعل في الواقع من قوى، وما يمكن أن تتولد منه من احتمالات. إن تأثير الأنظمة في الرأي العام، بما فيه النخبة المثقفة، كما يبدو، كبيرٌ لذلك ليس من الصدف أن يزداد اهتمام الأنظمة بوسائل الإعلام حيثُ يلاحظ توسعها الكبير مؤخراً وبخاصة الإعلام المرئي.

ومن سمات الوضع الثقافي العربي أنّه يشهد موجات من الصعود والهبوط، إما بسبب تطور دولي معين، أو بسبب تقلبات الوضع الداخلي. وتأخذ انعكاسات ما يحدث في الخارج شكل موجات لا تخلو من المبالغة وعدم التوازن، فتأتي بشكل اندفاعات منفعلة بدلاً من أن تكون نتيجة دراسة وتمعن وحفظ الأمور في نصابها الصحيح. ففي مرحلة سابقة خلال وجود المعسكر الاشتراكي وانتشار الأفكار الاشتراكية كان الانعكاس في الغالب غير متوازن، فظهرت ميول التطرف والانفعال، وأصبحت الاشتراكية هي النمط السائد على ما سواها من قضايا التقدم حتّى أصبحت القضية الأولى وشرطاً لتحقيق الوحدة. وبعد زوال الاتحاد السوفياتي وتراجع الحركة الاشتراكية عالمياً ظهرت الولايات المتحدة قوةً تسعى إلى السيطرة على العالم. فرافق ذلك شعار الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي. وداخلياً تفاقم وضع أنظمة الحكم الاستبدادي في عموم الوطن العربي الأمر الذي أضاف قوة جديدة إلى قضية الديمقراطية. وقد أدت هذه التطورات، وبدعم إعلامي واسع، إلى ظهور موجة جديدة تدعو إلى الديمقراطية الغربية، وأصبحت تقريباً هي القضية السائدة. في الموقف من الاشتراكية كان هناك شيء من عدم التوازن، وفي الموقف الحالي من الديمقراطية الليبرالية شيء من عدم التوازن. فلا الدعوة إلى الاشتراكية كانت في جوهرها على خطأ، ولا الدعوة الحالية للديمقراطية في جوهرها على خطأ. الخطأ هو في الموازنة ودرجة الملاءمة ومدى أخذ الواقع العربي في الاعتبار وتحديد الملائم وحدوده. يلاحظ مثلاً أن الدعوة إلى الاشتراكية بالصيغة الكلاسيكية قد تطورت لاحقاً إلى صيغة العدالة الاجتماعية، والدعوة إلى الديمقراطية بالصيغة الأمريكية هي الأخرى لا بُدَّ من تصويبها وتحديد مفهومها وصياغة الشكل الملائم لها. أي لا بُدَّ من رسم معالمها بما يناسب الوضع العربي. فوحدة الوطن، والتماسك القومي، وسيادة الدولة، وصعود سلم التقدم بالتدريج، والإبداع في الحلول العملية، والأمن الداخلي، والاستقلال الوطني، أمور مهمة لا بُدَّ من الحرص عليها، وليست قضايا ثانوية يمكن التفريط بها.

ولكن المسألة الرئيسة في نقد الثقافة العربية الحالية هي التي تتعلق بدور النخبة المثقفة في العمل من أجل النهضة. لقد قامت هذه النخبة بدور إيجابي في عملية النهوض من خلال دورها في العمل الفكري، وتحريك الحوار، ومناقشة التيارات الفكرية المختلفة وإبداعها ما هو مبتكر. كان ذلك في بداية النهضة. ولكن يلاحظ أن دورها العملي في المرحلة اللاحقة لم يكن كما يجب أن يكون. ويرجع ذلك إلى قصور بعض المفاهيم، وأهمها مفهوم الشعب والنضال لتحقيق التقدم. فعلى العموم كانت النخبة العربية في الغالب تتحدث عن الشعب وتقصد الأقلية، وتقييم قواه وهو في حالة السكون، وتحصر النضال في حدود التنظير الاستنتاجي. فلا مفهوم الشعب كان واضحاً ولا النضال كان مفهوماً تماماً.

ـ ٢ ـ

العقل يوفر القدرة لمعاينة الأمور وتحليلها ومقارنتها والكشف عن غير الظاهر منها بقصد الوصول إلى الحقيقة، أو تحقيق خطوة على هذا الطريق. والمقصود بالحقيقة ليس أنها قضية محددة نهائية تكمن في مكان ما، ويسعى الفكر إلى معرفتها وعندما يتحقق ذلك ينتهي كُلّ شيء، بل هي معنى القضية موضوع البحث في حدود الزمان والمكان. ولا يعني ذلك أن الحقيقة تتغير، أو أن هناك أكثر من حقيقة، بل يعني أنها وإن كانت في جوهرها مطلقة ثابتة إلا أنها تأخذ معانيَ متعددة بتغير ظروف الزمان والمكان. فالعدالة هي العدالة إلا أن مضمونها في مجتمع بدائي بسيط غيره في مجتمع حديث متطور. ففي المجتمع المتطور الحديث تظهر أمور تقع ضمن مفهوم العدالة لم تكن موجودة في المجتمع البدائي البسيط.

والعقل البشري يواجه الظرف الموجود ويكوِّن إزاءه موقفاً ما، ولكن ذلك الموقف، عندما يمرّ الوقت ويوضع موضع التجربة، قد يظهر فيه القصور، الأمر الذي يتطلب أن يعمل العقل مجدداً على النظر فيه وتعديل الموقف الذي كوَّنه في السابق أو تغييره. وبذا تكون عملية الكشف عن الحقيقة متدرجة ومستمرة. هكذا يتطور المجتمع ويتقدم الفكر وذلك ما يفسر تعدد وتتابع النظريات في جميع فروع المعرفة تقريباً في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

في المرحلة الأولى حاولت الحركة القومية تحقيق كيان عربي موحّد، بشكل وبحدود معينة، متمثلاً بالثورة العربية بقيادة الشريف حسين. وعند التمعن في مسألة العمل الذي قام لتحقيق ذلك المشروع لا نجد الكثير من البحث النظري إذ كانت جذوره الشعور التلقائي والاستجابة للظروف الموجودة. وعند النظر في تفاصيل ذلك الحدث وتطوراته نجد أنّه لم يكن يخلو من رأي في مسألة الكيفية. فقد كان هناك رأي

صريح وضمني بأن الطريق لتحقيق المشروع يقوم على أساس التحالف مع قوة خارجية يتم تبادل المصالح معها. فهناك جهد يجب أن يبذل من أجل المشروع ـ جهد عسكري يقدم كمساعدة للقوة الخارجية والقوة الخارجية بدورها تقدم جهداً لتحقيق الاستقلال والتوحيد. وقد تبين بمرور الوقت أن نظرية العمل تلك لم تكن ناجحة، فقد حدث ما حدث واتضح أن القوة الخارجية ليست مع الوحدة بل مع التجزئة خدمة لمصالحها.

وفي مرحلة لاحقة تطور الفكر القومي فنشأت حركة وحدوية سديمية في صفوف الجماهير، وظهرت بوادر تكوين رأي عام في هذا الاتجاه. ثُمّ تطور الشعور العام إلى نشوء حركة شعبية اتخذت شكلاً تنظيمياً أحياناً، وشكل شعور كان من القوة أحياناً فاستطاع تحريك نخب عسكرية للعمل. وقد استطاعت الحركة تحقيق خطوة توحيد مهمة تمثلت بوحدة سورية ومصر. وهنا أيضاً وبإمعان النظر في نظرية العمل التي اتبعت تبين أنها كانت أيضاً عفوية إلى حدّ ما وإن كانت متقدمة على ما سبقها. وخلاصة تلك النظرية هي تكوين حركة شعبية لها فروع في الأقطار العربية. وتعمل تلك الفروع على الوصول إلى السلطة، وعن طريق ذلك تأمل أن تحقق مشروع التوحيد. وقد تلازم ذلك الموقف مع موقف يعتمد على جهد يقوم به قطر عربي مهم بقيادة قومية تخاطب جماهير الأمة في جميع الأقطار وتعبئهم في اتجاه المشروع. وفي كلا الحالين يكون طريق العمل قائماً على أساس حركة في كُلّ قطر تصل إلى السلطة بتأثير حركة شعبية أو بتأثير قيادة دولة قوية تتبنى المشروع.

وعند إمعان النظر الآن بالتفكير الذي وقف وراء تلك الاستراتيجية يتضح أن مواضع الضعف كانت في أن الخطاب كان سياسي المدخل، وأنه اكتفى بالنخبة، وأنه اعتبر مجرد الوصول إلى السلطة كافياً لتحقيق المشروع. وقد اتضح أن المدخل السياسي وحده وبمعزل عن قضية المصلحة المباشرة المعيشية لجماهير الشعب غير كافٍ وأن مشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية تصل إلى جميع ثنايا المجتمع وتعم طبقاته وأطيافه وفئاته الاجتماعية والاقتصادية، وأنه لا بُدَّ من التفاعل مع الأنظمة الموجودة، وابتداع الحلول الملائمة للعقبات الداخلية والخارجية، وأن لا مناص من البناء التدريجي لهذه الخطوة التقدمية المهمة بكل ما يتطلبه ذلك من صبر وأمد طويل. فالوحدة يجب أن تقوم على قناعة بمزايا حقيقية ملموسة من قبل أكثرية مهمة في المجتمع، فتأتي نتيجة لعملية تفاعل نشطة بين حركة الوحدة والأنظمة القائمة، تتضمن الإقناع والتأثير والضغط لمعالجة العقبات فتكون الوحدة نتيجة طبيعية للتطور وعملاً مهماً في التقدم يتم من خلاله بناء خطوات متتابعة فيكون إنشاء الكيان القومي نتيجةً نهائيةً تأتي في آخر المطاف وليس في أوله. فلا الخطاب السياسي

المجرد، ولا الأقلية العددية، ولا التأثير الإعلامي، ولا مجرد الوصول إلى السلطة في أمد قصير كافية لبناء صرح الكيان القومي الموحد.

ـ ٣ ـ

الوضع العربي الراهن له خصوصيات لا بُدَّ من استيعابها وأخذها في الحساب عند تصور خطة العمل. ولعل من أهم هذه الخصوصيات أن الدولة القطرية موجودة، ومضى على قيامها وقت، وكونت لها مؤسسات، ولها وضع دولي وقانوني. كما أن للعلاقات العربية الحالية خصوصية. فالدول القطرية قد شهدت منافسة على الزعامة وتكوين المحاور، وهي متفاوتة من حيثُ الحجم وعدد السكان، والإمكانيات المالية وتوافر الموارد الطبيعية. وتاريخ أكثر من نصف قرن مضى عرف تنافساً بين عوائل حاكمة، ومحاولات تكوين المحاور والنزاعات الصامتة والعلنية. إن وضعاً كهذا لا تناسبه زعامة واحدة ولا قيادة دولة واحدة. وحتى عندما توافرت قيادة مرموقة المركز لم يحصل عليها الإجماع، فلم يحصل التسليم الكامل بزعامتها، ولم تتكون العلاقة السلسة معها. والفكر القومي الذي تحدث عن نظرية الإقليم القاعدة لم يصل إلى هذا الاستنتاج عن تحليل للواقع وبعد نظر للمستقبل بل إنه في أغلب الظن تحدث عن نظرية تلقائية بوحي الوضع المتفائل الموجود في حينه والرغبة المسبقة في الاستفادة من الفرصة المتاحة لتحقيق تقدم في مشروع الوحدة. إن عبرة التجربة والتحليل العلمي للواقع يوصلان إلى الاستنتاج بأن هذا الموضوع يجب تأجيله وعدم وضعه في المقدمة. فالاهتمام يجب أن ينصب على النظرة الجماعية، والعمل التعاوني والتفاعل المتعدد، والبناء التدريجي لعلاقات الاندماج، وفتح المجال واسعاً امام الجميع للمساهمة في بناء صرح الاندماج والتكامل، وترك موضوع الزعامة والمحور والقاعدة لما يتمخض عنه واقع العمل، فالجميع مدعوون للمساهمة، والأمر يعني الجميع والمجال مفتوح للجميع والساحة واسعة لجميع اللاعبين. فخطوات التطور العملي وسير مشاريع التعاون والاندماج نفسها ستفرز الأكثر نشاطاً عن الأقل نشاطاً، المبادر عن المتلقي والسبَّاق عن المتأخر. وبعبارة أخرى، يجب التخلي عن التحديد المسبق، وترك ذلك لنتائج العمل والسير الواقعي للأمور.

كما يجب ألا يغيب عن البال أن مسألة القيادة وتقدم الصفوف ليست واحدة في كُلّ شأن، بل قد تتفاوت من حالة إلى أخرى. فهذا القطر قد يكون سباقاً ومبادراً ونشيطاً في خطوة ما وقد لا يكون كذلك في خطوة أخرى. فعملية السير في طريق التوحيد تتكون من سلسلة خطوات متتابعة، فكُلّ خطوة تطرح امام الجميع، فمن يقبلها ويتبناها ويبذل الجهود للسير فيها والاستعداد لتحمل أعبائها يكون في المقدمة

بطبيعة الحال. وعلى المدى الطويل، وبتتابع الخطوات والمشاريع يبرز من هو مؤهل لتقدم الصفوف وسحب القاطرة. يجب أن يغرس الشعور عند الجميع أن مسألة القيادة ليست هي القضية الأساس وأن كُلّ قطر يملك الفرصة لهذا الدور إن هو أراد وعمل من أجل ذلك بدون أي اعتبار آخر. تلك، ولا شكّ، قضية فكرية يجب توضيحها واحتواؤها في الفكر القومي كتعديل لتفكير التجارب السابقة. والمقصود هنا هو جعل موضوع (الإقليم القاعدة) موضوعاً مؤجلاً يتم التوصل إليه في آخر المطاف وليس في أوله. فعندما يتم التوصل إليه يكون نتيجة للمنافسة المفتوحة، وحصيلة للعمل والجهود التي بذلت وليس نتيجة لتحديد مسبق.

كما يجب ألا يغيب عن البال أن قضية (الإقليم أو الأقاليم القاعدة) حتّى عندما تظهر من خلال العمل فإنها يجب ألا تعني تبنياً لمؤسسات أو قوانين أو أنظمة ذلك الإقليم أو الأقاليم، ولا التمتع بأية أفضليات مادية أو معنوية. يجب أن يكون الأساس هو المساواة ومراعاة الأكبر للأصغر والتضحية من قبل القادر من أجل من هو أقل قدرة. إن الاختيار في تفاصيل العمل يجب أن يتم على أساس الأفضل وليس على أساس المصدر، وعلى أساس الأصلح للظرف الراهن لا على أساس السابق في الماضي. إن الأقطار الصغيرة يجب مراعاة ظروفها وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها وتجنب ما له أثر سلبي في وضعها النفسي ومشاعر مواطنيها.

ـ ٤ ـ

وأخيراً، لا تكتمل هذه الملاحظات النقدية من دون الإشارة إلى تقصير النخب المثقفة العربية في مواجهة حالة الإحباط. فالنخبة المثقفة قد ساهمت في تكوين هذه الحالة التي يشهدها الوضع العربي الراهن. فإلى جانب الدور الإيجابي الذي قامت به النخبة في بداية النهوض القومي بما حققته من إنجازات ثقافية ساهمت في إذكاء الشعور القومي وتطويره وفي مبادرات خلاقة، أقول إلى جانب ذلك يلاحظ أنّه من جانب آخر لم تستطع النخبة المثقفة الصمود في وجه الأحداث التي أعاقت مشروع التوحيد. كما أنها لم تستطع مقاومة إغراء وضغط الأنظمة الحاكمة التي عملت ولا تزال على توظيف قدرات تلك النخبة لنشر ثقافة الإحباط والسعي إلى تحويل الرأي العام نحو الدولة القطرية كبديل لمشروع الوحدة. وفي ما عدا بعض الاستثناءات لم تكن النخبة المثقفة محصنة ضدّ مصالحها الشخصيّة والإغراءات التي تقدمها الأنظمة الحاكمة في مجال المال والنفوذ. وليس من الصعب تشخيص تلك الانحرافات التي بدأت تظهر في الحياة الثقافية العربية، ومنها الانفتاح على الغرب لحدّ الاستغراق والانخراط في المؤسسات الثقافية الممولة من الخارج، والتنظير لواقعية تكتفي بالدولة

القطرية كبديل للوحدة، والاهتمام غير المتوازن بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان على حساب الهوية والروابط القومية. لقد عملت بعض النخب المثقفة في كتاباتها على إغفال أهمية الجمهور، وعلى جعل موقف الأنظمة بمثابة المعبر عن الرأي العام، حتّى إنّ بعض تلك النخب أصبحت موظفة للتعبير عن آراء تلك الأنظمة، وتعكس ما يصدر من الوسط الرسمي والإعلام الخارجي بدلاً من الاهتمام برأي جماهير الشعب. لذلك لم أستغرب قول بعض المثقفين العرب عن مناداتي بالوحدة بأنها طوباوية.

وقد وردت إشارة صريحة في نقد دور النخبة المثقفة في الكتاب المهم للدكتور محمّد لبيب شقير: **الوحدة الاقتصادية العربية**[1] حيثُ يقول: إن تطلعات وانتهازية غالبية أفراد فئة المثقفين مسؤولة بدرجة كبيرة عن ضعف نضال هذه الطبقات (يقصد الطبقات الشعبية). كما أشار في هامش الصفحة نفسها إلى كتاب هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**[2] الذي أشار فيه إلى فئات المثقفين العرب والدور القيادي التطويري المهم الذي لعبته في القرن التاسع عشر «والنزعة الانتهازية» التي تجعلهم بسبب عدم الأمان الذي يشعرون به يسايرون ويساومون، والنزعة التبريرية التي تجعلهم يحاولون كسب رضى أصحاب المراكز وذوي السلطان ومصادقتهم، معتمدين في إقناع أنفسهم والآخرين على ما يقومون به عن طريق التبريرات اللفظية التي يساهمون فيها في عملية «الخصي الفكري» الذي يريد النظام القائم فرضه عليه.

---

(١) انظر: محمّد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ١١٦٥.

(٢) انظر: هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ١٢٩ ـ ١٤٠.

(٣)
الوطـن العربـي فـي ظلّ الدولـة القطريــة
(التنميــة والأمــن)

ـ ١ ـ

إذا اعتبرنا نهاية الحرب العالمية الأولى هي البداية لنشوء الدولة القطرية فذلك يعني أنّه مضى على نشوئها ما يقرب من ٨٥ سنة. فما هي أبرز النتائج الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تحققت خلال هذه الفترة؟ هناك مؤشرات مهمة يمكن الاستدلال بواسطتها على مدى نجاح أو فضل هذا التنظيم السياسي الذي أعقب وضع الوحدة الذي كان سائداً في البلاد العربية قبل ذلك والذي يمتد إلى بداية النهضة العربية الإسلامية.

تبلغ مساحة الوطن العربي ١,٤ مليار هكتار (١٤,٢ مليون كم ٢) وتشكل نسبة ١٠,٢ في المائة من مساحة العالم. ويبلغ عدد السكان حوالى ٣٠٠ مليون نسمة أي ٤,٦ في المائة من سكان العالم. وتبلغ نسبة احتياطي النفط المؤكد ٥٩,٣ في المائة من الاحتياطي العالمي ونسبة احتياطي الغاز الطبيعي ٣٠,٥ في المائة من الاحتياطي العالمي. بلغ مجموعة قيمة العائدات من تصدير النفط في عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ١٧٣,٥ مليار دولار[(١)].

ويقع الوطن العربي في ملتقى المواصلات في العالم ويطل على بحار ومحيطات مهمة وفيه عدد من الممرات البحرية الحيوية للتجارة العالمية وبخاصة النفطية. في

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤).

مقابل ذلك، في عام ٢٠٠٣ بلغ نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة معدلاً راوح بين ٢,٢ في المائة و٥,٥ في المائة في ١٥ دولة عربية وهي معدلات أدنى من معدلات النمو في الدول النامية الآسيوية الذي بلغ ٧,٨ في المائة وبلغ في الصين ٩,١ في المائة[٢] ويبلغ المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل بالأسعار الجارية حوالى ٢٤٩٢ دولاراً ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عوائد النفط. ويقدر أن حوالى ٨١ في المائة من إجمالي سكان الدول العربية يقل متوسط نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام[٣].

ونظراً إلى أن غالبية السكان في البلاد العربية تقع ضمن شريحة الدخل المنخفض وبخاصة في الريف، وبسبب البطالة العالية، فإن المتوسط العام لنصيب الفرد لا يعكس التباين في مستويات توزيع الدخل ولا يعكس الفروقات حسب التوزيع الجغرافي بين الريف والمدن، لذلك فإن نسبة كبيرة من السكان يقل دخلهم عن المتوسطات المذكورة.

في عام ١٩٨٢ كان ١٢,٩ في المائة من سكان الوطن العربي في الأردن وتونس وسوريا ولبنان يقل نصيب الفرد منهم من الناتج الإجمالي عن ٤ دولارات في اليوم و٥٧,٦ في المائة من سكان الوطن العربي في السودان والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن الجنوبية واليمن العربية كان نصيب الفرد منهم من الناتج الإجمالي المحلي حوالى دولار ونصف في اليوم[٤]. وجاء في المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني والذي نشرته جريدة **الحياة**[٥] أن ثلث سكان بلدان الجامعة العربية يعيش على أقل من دولارين في اليوم.

ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٤ أن عدد الأميين في الدول العربية مجتمعة يبلغ حوالى ٦٠ مليون نسمة (الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) في ٢٠٠١ يمثلون ٣٩,٢٥ في المائة من مجموع السكان البالغين وتشكل النساء ثلثي هذا العدد. ويمثل الأميون الشباب (١٥-٢٤ سنة) نحو ٢٣,٣ في المائة في حين يبلغ المعدل في الدول النامية ٢٥,٥ في المائة للبالغين و١٥,٢ في المائة للشبان. ويبلغ معدل القيد الصافي في الدول العربية في ٢٠٠١ نحو ٧٧ في المائة في حين أنّه في الدول

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٤) محمّد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، **٢** ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٧٧٨.

(٥) **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

النامية ٨٢ بالمائة[٦]. وبحسب معدلات البطالة الحالية في البلاد العربية فإنها ستبلغ في ٢٠١٠ حوالى ٢٥ مليوناً، كما ورد في مشروع الولايات المتحدة لمجموعة الدول الصناعية المذكور سابقاً.

تبلغ نسبة الصادرات السلعية (بما فيها النفط) إلى الصادرات العالمية ٤,١ في المائة وتبلغ نسبة الواردات إلى الواردات العالمية ٢,٥ في المائة. ويقل مجموع الدخل الإجمالي المحلي في البلدان العربية مجتمعة (٢٢ دولة) عن نظيره في إسبانيا. ويذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٤) أن الموارد المائية المتاحة في الدول العربية من جميع المصادر تقدر بحوالى ٢٥٩ مليار م^{٣} ويقدر بعضهم أن ما يهدر من الموارد المائية العربية بنحو ٥٢ في المائة تضيع هدراً وتسرباً وتلوثاً[٧].

في ٢٠٠٢ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي بالحبوب ٤٨,٢ في المائة من الطلب وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٤٦,٤ في المائة وبلغت قيمة الفجوة الغذائية حوالى ١٤,٧ مليار دولار[٨]. وبقيت نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الكلية بحدود ٦ في المائة في ١٩٧٠ وانخفضت في ١٩٨٤ إلى ٥,٣ في المائة[٩]. وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بـ ٣١ في المائة من هجرة الكفاءات من الدول النامية وإن ٥٠ في المائة من الأطباء و٢٣ في المائة من المهندسين و١٥ في المائة من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون وإن ٥٤ في المائة من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالى ٣٤ في المائة من مجموع الأطباء العاملين فيها.

ذلك ما وصل إليه أداء الدولة القطرية في مجال التنمية ومستوى معيشة الفرد وحالته الاجتماعية وهو دون كثير من الدول النامية في حين أنّه إذا ما قورن بما حققته ماليزيا على سبيل المثال تبدو الفجوة أكبر.

---

(٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**، ص ٢٦ و٣٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٩) فرهنك جلال، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتّى العام ٢٠٠٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، مذكور في: طارق الخضيري، «قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة،» ورقة قدمت إلى: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير محمّد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٥١.

ـ ٢ ـ

أما أداؤها في جانب الأمن وحماية أرض الوطن وحياة المواطنين فتدل عليه الوقائع. فقد تمّ خلال فترة عمر الدولة القطرية احتلال أرض فلسطين ولواء الاسكندرون والجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي ونصف شطّ العرب وأصبحت الجولان ومزارع شبعا وسبتة ومليلة والجزر الجعفرية تحت الاحتلال وأصبح شمال العراق وجنوب السودان مهددين بالانفصال. كما تفاقمت مشكلة المياه مع الدول المجاورة، فتركيا تقوم بتنفيذ مشاريع ري على نهري دجلة والفرات من دون أي اتفاق مع العراق وسورية على تقاسم المياه بحسب القواعد الدولية المتعلقة باقتسام مياه الأنهر المشتركة. تقوم تركيا الآن بإنشاء ٢١ سداً وعدد كبير من محطات توليد الطاقة الكهربائية، ويؤدي ذلك إلى نقصان مياه الفرات المتدفقة إلى سورية بحوالي ٣٠ في المائة وإلى نقصان المياه المتدفقة إلى العراق بنسبة عالية كما يؤدي ذلك إلى تردي نوعية المياه المتدفقة إلى العراق وسورية. وقد رفضت تركيا جميع المحاولات من جانب العراق وسورية للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك[١٠]. ولسورية أيضاً مشكلة مياه مع الكيان الصهيوني كما للعراق مشكلة مياه الأنهار المشتركة مع إيران، وهي خمسة وعشرون نهراً، أكبرها نهر الكارون الذي يصب في شطّ العرب، فإيران تقوم بإنشاء سدود وفتح قنوات لتحويل مياه هذه الأنهر، الأمر الذي يؤدي إلى نقصان المياه المتدفقة إلى العراق من دون اتفاق مع العراق على ذلك. في ١٩٨٧ طرحت تركيا مشروع أنابيب لنقل المياه إلى دول الخليج العربي وإلى الكيان الصهيوني من نهري سيحون وجيحون من كيليكيا والإسكندرون التي تحتلها باستغلال حوالى ٢٣,٧ مليون متر مكعب من مياه النهرين للري و٦,١ ملايين متر مكعب للتصدير عبر هذه الأنابيب[١١].

وهناك خطر يهدد كمية مياه النيل المتدفقة إلى مصر والسودان بسبب المشاريع التي تنوي إثيوبيا إقامتها على منابع نهر النيل فقد أعلنت في صيف ١٩٩٦ عن إنشاء خزانين للمياه على نهر النيل الأزرق للري وتوليد الكهرباء خلافاً للاتفاق الموقع مع مصر في ١٩٩٣ للتعاون والاتفاق على استخدام مياه النيل بحسب قواعد ومبادئ القانون الدولي[١٢]. وللكيان الصهيوني مطامع في المياه الجوفية في

---

(١٠) عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والإستجابة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

سيناء والنقب التي تقدر بحوالى ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه الصالحة للشرب[١٣].

* * *

إن الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني للوطن العربي أصبح واضحاً للعيان، وأخطر ما فيه أنّه يقوم على أساس عقيدة دينية متعصبة لها مطامعُ بأرضٍ أوسعَ من فلسطين هي الآن أساس التربية الثقافية في أوساط المجتمع الصهيوني. وتقوم هذه العقيدة على اعتبار القوة هي الوسيلة لتحقيق ذلك. لهذا الكيان الآن قوة عسكرية مبنية على أساس التفوق على مجموعة القوة العسكرية لجميع الدول العربية مجتمعة، مضافاً إليها إيران والباكستان. ويملك هذا الكيان صناعة أسلحة متقدمة، فبحسب ما ورد في الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بلغ ترتيبها (١٢) بين الدول المصدرة للسلاح بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢[١٤]. وجاء في الكتاب السنوي المذكور أن إسرائيل تحتفظ بنحو ٢٠٠ سلاح نووي وهذا يعني احتمال أن يكون لديها ترسانة نووية أضخم من ترسانة المملكة المتحدة[١٥]. كما لديها من الأسلحة الناقلة للسلاح النووي، من طائرات وصواريخ، ما يكفي لنقل ذلك إلى أبعد نقطة في الوطن العربي.

وقد تفاقمت مشكلة الأمن في منطقة الخليج العربي بسبب نمو حجم العمالة غير العربية لدرجة أصبح السكان العرب أقلية في بعض تلك البلدان، وقد سبق أن نوقش هذا الموضوع في مجلس النواب الهندي. وقد أخذ الوضع يبعث على القلق من تكرار مثال سنغافورة التي استقلت فيها الجالية الصينية وفصلتها عن اتحاد ماليزيا.

كما تفاقم موضوع الأمن الداخلي في الدول العربية لدرجة أنْ أصبحت قضية رئيسة للأنظمة الحاكمة، الأمر الذي أدّى إلى التوسع في وسائل القمع، ونمو ظاهرة الاستبداد من جهة، وإلى ازدياد الاختراق الأجنبي والاعتماد على القوى الأجنبية، بعقد التحالفات وإنشاء القواعد العسكرية من جهة أخرى. كُلّ ذلك لأن الوضع الداخلي للدولة القطرية أصبح ضعيفاً بسبب التناقض بين الحاكم والمحكوم.

الخلاصة من كُلّ ذلك هي أن الدولة القطرية بالرغم من مرور زمن ليس

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(١٤) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي، ٢٠٠٣**، ترجمة فادي حمود [وآخرون]، إشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٧١٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٩٠.

بالقصير على بداية قيامها قد فشلت في أهم قضيتين هما التنمية والأمن. الدولة الكبيرة تتمتع بمزايا مادية ومعنوية لا تتمتع بها الدولة الصغيرة. وذلك هو أحد الأسباب المهمة لقوة وتقدم الدول الكبيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. فالقوة تجلب المزيد من القوة والثروة تخلف المزيد من الثروة بصورة حلزونية متصاعدة. وهذا هو السرّ في أن جميع دول العالم تقريباً تنشد الآن تكوين تكتلات أوسع، والمثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي الذي يضم الآن ٢٥ دولة. التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفاه المواطنين وحفظ أمنهم وسلامة بلادهم قضية عادلة وهدف إنساني رفيع تسعى إلى تحقيقه القوى الخيرة في العالم بعكس التفرقة والتجزئة فهي هدف التخلف والظلام الذي تسعى إليه القوى الشريرة.

ـ ٣ ـ

ولا يقل أهمية عن العوامل التي تدعو إلى قيام وحدة عربية، بإنشاء دولة قوية في هذه المنطقة من العالم، عامل عدم الاستقرار الذي كان دوماً ملازماً للدولة القطرية، وتفاقم بمرور الوقت. فالدولة القطرية قد تعرضت إلى أخطار أمنية جدية ولتعثر التنمية كما توضح ذلك البيانات، وكان ذلك خللاً مهماً خلق حالة أزمة وعدم استقرار، لازم حياة هذا التنظيم السياسي وتفاقم بمرور الزمن. ليست هناك دولة عربية ليس لها أزمة في الوقت الحاضر بشكل أو بآخر. وقد استخدمت الدولة القطرية وسائلَ لتخفيف أو تأجيل الأزمات، منها تقنيٌ يتمثل بأجهزة القمع العسكرية والأمنية التي كونتها بمرور الوقت وأنفقت عليها، والتي أصبحت موجهة في الدرجة الأولى إلى حفظ الأمن الداخلي وبقاء النظام الحاكم. كما استعانت الدولة القطرية بأجهزة الإعلام للتأثير في الرأي العام فتوسعت في ذلك وبخاصة الإعلام المرئي. والأرقام عن أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة التي تسيطر عليها الأنظمة القطرية كبيرة جداً وأصبحت معروفة لدى الرأي العام.

والوسيلة الأخرى ذات التأثير المعروف هي عائدات النفط التي استخدمت في جهود التأثير المحلي والعربي والأجنبي. وقد أدّى ذلك في بعض أقطار النفط إلى بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن، ومع الاستخدام الواسع لهذه الوسائل للمحافظة على الوضع القائم بقيت حالة الأزمة، وفي بعض الحالات تفاقمت. فقد تحوّل عدد كبير من الأنظمة العربية (إن لم يكن كلها) إلى أنظمة استبدادية قمعية بعيدة عن حكم القانون، وموغلة في التصرف الكيفي، وفي حالات ليست قليلة استخدمت العنف والقوة المادية للقمع وإلحاق الأذى الجسمي والمعنوي بعدد كبير من المواطنين، وهي حالات أخذت تطفو

على السطح مؤخراً. كما ظهر الميل إلى تخليد السلطان وانتشرت طريقة الوراثة في الحكم.

وهناك صفة عامة أخرى تلاحظ على أنظمة الدولة القطرية هي الفساد الإداري، والتصرف غير القانوني بالمال العام ما قرَّب قضية تولي المسؤولية من (التجارة السياسية) والإثراء الشخصي. وظاهرة فساد الحكم وانتشار المحسوبية واستغلال النفوذ والكسب غير الشرعي أصبحت تقريباً عامة. ولا يخفى ما لذلك من أثر سلبي على الاستقرار واطمئنان الجمهور ورضى المواطن.

وإلى جانب عوامل عدم الاستقرار ذات الصفة العامة هناك الأزمات الخاصة التي نشأت في كُلّ قطر بسبب أوضاعه المحلية وعلاقاته بالآخرين. ولا تكاد دولة عربية واحدة تخلو من وضع الأزمة الخاصة. فالمغرب له مشكلة الصحراء الغربية، وموريتانيا لم يستقر نظامها الذي واجه صعوبات داخلية عن طريق قوة الأجنبي. والجزائر مرت بمرحلة الصدام الداخلي الذي شهد الكثير من إراقة الدماء ولا تزال تعاني من آثاره حتّى الآن. وفي تونس توجد أزمة حول طبيعة نظام الحكم، وليبيا فيها نظام غير مألوف يستخدم العنف بإفراط من أجل البقاء في السلطة ما شكل أزمة يمكن أن تطفو على السطح في أي وقت. ومصر وهي أكبر دولة قطرية تعاني وضعاً اقتصادياً غاية في الصعوبة، وتوتراً داخلياً يتمحور حول قضية الديمقراطية وتداول السلطة. وفي السودان أزمة داخلية خطيرة تهدد وحدته الوطنية وتستنزف قواه. فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني بكل ما فيه من وحشية وتعصب. ويعاني لبنان عدم استقرار داخلي نتجت منه الحرب الأهلية المعروفة، ويمر الآن بوضع غير مستقر. وفي سورية أزمة متعددة الجوانب، فجزء من ترابها الوطني محتل، ونظام الحكم مختلَف عليه، وهو الآن تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية. الأردن في وضع سياسي واقتصادي حرج، ويتعرض نظام الحكم فيه إلى ضغوط داخلية وخارجية. والعراق في أزمة ظاهرة للعيان بسبب الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة، ويتعرض لخطر يهدد وحدته الوطنية. وتعاني اليمن حالة اضطراب داخلي ونمو اتجاهات العنف والتطرف الدينيّ. أما دول مجلس التعاون الخليجي وهي دول الوفرة في الموارد النفطية فلا تخلو من حالة الأزمة وإنْ اتخذت أشكالاً أخرى. فالمملكة العربية السعودية تعاني أزمة حكم مختلف عليه، كما ظهرت فيه ميول العنف الداخلي والتطرف الدينيّ تسيل من جرائها الدماء بين آونة وأخرى. وتواجه دول المجلس الأخرى أزمة يمكن أن تنفجر في أي وقت وهي مشكلة ازدياد نسبة العمالة غير العربية التي تشكل في بعض الحالات أكثرية السكان. ولهذه الأزمة مثال سنغافورة التي انفصلت عن اتحاد ماليزيا.

من كُلّ ذلك تتضح أسباب عدم الاستقرار الذي تعانيه الدولة القطرية، فجميع

هذه العوامل وما خلفته من مواضع احتقان ما كان لها أن تكون لو كانت الأمة موحدة في دولة واحدة قوية. إن الضعف هو الذي يخلق المزيد من الضعف وهو الذي يخلق مواضع الاحتقان، ويشجع قوى الشرّ وأصحاب المصالح الشخصيّة على السعي إلى تحقيق مصالحهم على حساب المصلحة العامة. في وضع قومي موحّد تذوب ميول التأزم وتتلاشى عوامل الاحتقان وحتى المشاكل التي تظهر تجد حلولها بطريقة سلسة سلمية تضمن الصالح العام ووحدة الدولة.

وغني عن القول: إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يحتاج أول ما يحتاج إليه هو الاستقرار والاستمرارية وثبات النظام والسلام الاجتماعي والثقة بين الجمهور والسلطة. وكمثال واحد على الأثر السلبي لعدم الاستقرار هو موضوع هروب المال العربي إلى الخارج. فالكتابات العربية والأجنبية تذكر أن فوائضَ ماليةً عربيةً كبيرةً قد هاجرت إلى الخارج ووظفت خارج الوطن العربي إذ بلغت على ما تذكر إحدى المصادر في نهاية ١٩٨٥ حوالى ٤١١,٤ مليار دولار وهي في ازدياد مستمر منذُ ١٩٧٤. وأهم عائق في سبيل رجوع هذه الفوائض إلى الاستثمار في الوطن العربي هو ما يدعى (المخاطر غير التجارية) التي يسببها اضطراب الوضع السياسي بسبب حالة الضعف وعدم الاستقرار[١٦].

إن جميع هذه الصعوبات والمشاكل ما كان لها أن تظهر أو تنمو وتتوسع لولا وضع التجزئة المتسم بالضعف والانقسام الذي شجع القوى المعادية في الداخل والخارج على التدخل والسعي إلى تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة الوطنية. فالوطنية الحقّة والشعور القومي والحيوية والحماس للعمل لا تنمو إلا في ظلّ الوضع المتسم بالقوة والسلام الاجتماعي، وهو ما تفتقر إليه الدولة القطرية كما ثبت خلال الحقبة الزمنية التي انقضت منذُ قيامها.

(١٦) محمّد محمود الإمام [وآخرون]، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**، تقديم سليمان الرياشي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦٩.

(٤)

موقف الدول الاستعمارية من الوحدة العربية (العائق الخارجي)

ـ ١ ـ

لعله من قبيل الحديث عما هو معروف أن يتضمن هذا البحث شيئاً عن العائق الخارجي لمشروع الوحدة. فهو واقع تراكمت عليه الأدلة وشهادة الوقائع منذُ مدة طويلة تقترب من القرن حتّى إنها حفرت مكاناً في الذاكرة العامة للجمهور العربي. فلا العهد به قريب ولا الأدلة عليه قليلة. ولكن مع ذلك فلا بُدَّ من كلمات إضافية لتوضيح كامل الصورة كما هي عليه الآن.

إنني أرى أن العائق الخارجي هذا ليس متساوياً لا في الدوافع ولا في الدرجة. كما أن أطرافاً جديدة قد دخلت عليه مؤخراً. إنني أضع الصهيونية والكيان الذي أقامته في فلسطين في مكان العداء الأول لمشروع الوحدة. فالصهيونية حركة استعمارية هدفها الأرض قبل كُلّ شيء، وهدف الأرض يعني بالنسبة إليها تغيير السمات البشرية والثقافية والاجتماعية لسكانها وإيجاد مجتمع جديد يحلّ محل المجتمع الموجود. ويتم ذلك بحسب أهدافها التي لم تعدّ خافية بواسطة القوة المادية وفي مقدمتها القوة العسكرية. لذلك ليس من مصلحتها أبداً أن يتم أي تقارب عربي، بل على العكس، مصلحتها هي في الابتعاد إلى أقصى حدّ ممكن عن الوحدة. والوثائق الصهيونية تدل على ذلك بلغة لا ينقصها الوضوح، ابتداء من بروتوكولات حكماء صهيون المعروفة. ثُمّ أتت الوقائع العملية للتدليل على ما جاء في تلك الوثائق حتّى قيام دولة لها حدود متحركة تذهب حيثما تستطيع القوة أن تذهب. يقول أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الأسبق لمجلة *(Realite)* الفرنسية في ١٩٦٦ إن بقاء إسرائيل

مرتبط باستمرار المساعدات العسكرية الأمريكية واستمرار حماية الدول الكبرى للوضع الراهن في الشرق الأوسط واستمرار الخلافات بين الدول العربية لأنها لو اتحدت لما بقيت إسرائيل[1].

وصرح شمعون بيريز أن كُلّ وحدة عربية هي معادية لإسرائيل[2]. لقد عارض الكيان الصهيوني قيام الجمهورية العربية المتحدة ورحب بانفصالها، ووقف ضدّ جميع أشكال التعاون العربي، فعارض قيام مجلس التعاون العربي بين العراق ومصر والأردن واليمن في ١٦/ ٢/ ١٩٨٩ وعارض اتحاد المغرب العربي، وعارض الوحدة بين شطري اليمن في ٣٠/ ١١/ ١٩٨٩. وكبديل لمشروع الوحدة العربية كانت إسرائيل سباقة في تقديم مشروع الشرق الأوسط في كتاب شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعيم حزب العمل باسم «الشرق الأوسط الكبير» الذي يضم إسرائيل وإيران إضافة إلى البلدان العربية.

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الصف الأول من القوى المعادية للوحدة العربية، فهي الحليف الإستراتيجي للصهيونية وكيانها في فلسطين، وهي الآن صاحبة أوسع وأكبر المصالح الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي التي يناسبها وضع الضعف والتجزئة إلى أقصى ما يمكن أن يذهب إليه. فالكيان الصهيوني هو الأداة الملائمة للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ضدّ الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها. لذلك أبرم اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ لمواجهة التهديدات الموجهة إلى الشرق الأوسط، وعلى حدّ تعبير ريغان رئيس الولايات المتحدة الأسبق أن إسرائيل تمثل قوة يمكن الاعتماد عليها في الشرق الأوسط لمصلحة الولايات المتحدة ولو لم تكن إسرائيل موجودة لكان على أمريكا التدخل بشكل مباشر[3].

ويوضح السجل أن الاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة كانت دوماً في اتجاه تكريس التجزئة وعرقلة قيام أي نوع من التوحيد العربي، إذ كان هدفها إحلال

---

(١) أنيس صايغ، **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٧٢.

(٢) جورج ناصيف، **الوحدة العربية وإسرائيل**، الدراسات السياسية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥)، ص ١٣٧.

(٣) ورد ذلك في: علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، و Joe Stork, «Israel as a Strategic Asset,» in: Naseer Aruri, Fouad Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East*, AAUG Monograph Series; no. 17 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983).

نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في المنطقة محل النفوذ البريطاني الفرنسي المتراجع وهو هدف يتطلب ضعف المنطقة لا قوتها، والتجزئة هي مصدر الضعف(٤).

وقد تبلور الموقف الأمريكي المعادي للوحدة العربية في مجال العلاقة البينية العربية. فقد دعت إلى ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير بديلاً للوحدة العربية. إذ طرحت نصاً لهذا المشروع على مجموعة الدول الصناعية الثماني قبل مؤتمر قمة الثماني في ٢٠٠٤ في الولايات المتحدة للمشاركة فيه، وقد نشرت جريدة **الحياة** نصه(٥). ويضم المشروع بلدان الوطن العربي وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة في علاقاتها بالأقطار العربية وفي تحديد سياساتها ومواقفها القانونية لا تنطلق من وجود أمة عربية، ولا من أن الدول العربية تربطها روابط قومية وأنها أمة واحدة لها مشروع للتوحيد، بل من وضع التجزئة، فالدول العربية هي أمم. كُلّ أمة قائمة بذاتها، وأن حدود كُلّ دولة هي حدود أمة تلك الدولة. فحتى التعابير التي تستخدمها في علاقاتها الدولية تقوم على أساس أن الشكل القانوني هو الذي يؤسس الأمة ويقيم الدولة، فلا توجد أمة بمعنى العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تضم عدداً من الدول. فالأمة العربية المجزأة التي تطمح إلى تكوين كيان قومي موحّد غير واردة عندها، فالوارد هو الدولة القطرية الموجودة. الدولة هي التي تخلق الأمة وليس العكس.

وقد تصرفت الولايات المتحدة دائماً على هذا الأساس في علاقاتها العربية، فدعمت وضع التجزئة وعملت بكل الوسائل على تكريسه بدافع الحيلولة دون نشوء قوة جديدة في المنطقة. فنشوء قوة جديدة يعني إضعاف نفوذها ومجابهة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ـ ٢ ـ

وقامت بريطانيا بدور نشط في عرقلة قيام أي نوع من التوحيد العربي، فهي بحكم علاقاتها الاستعمارية القديمة في البلاد العربية سعت بجميع الوسائل لخلق وضع التجزئة في المنطقة العربية بعد أن كانت موحدة إلى حدّ بعيد في ظلّ الحكم

---

(٤) للتعرف على الوقائع، انظر: هلال، المصدر نفسه، الخاتمة.

(٥) انظر: **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

العثماني. ونفذت خطة تقسيم المنطقة بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو المعروفة[٦]. وارتكبت غدراً سياسياً في علاقتها بالسياسيين العرب وقادة ثورة ١٩١٦. وبعد الحرب العالمية الأولى وحصول بعض الأقطار العربية على الاستقلال، وتبلور الوعي القومي وظهور مشاريع التوحيد عملت بريطانيا بكل الوسائل على إعاقة أي خطوة في اتجاه الوحدة، كما اتضح ذلك في الوثائق الرسمية التي كشف النقاب عنها لاحقاً[٧].

وخلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها تبلورت مشاريع متعددة للوحدة العربية شملت معظم أقطار الوطن العربي. وكانت سياسة بريطانيا إزاءها معرقلة وسلبية انسجاماً مع سياسة التجزئة والنفوذ الاستعماري التي اتبعتها بعد الحرب العالمية الأولى. وقد اتضحت تلك السياسة تارة بالصراحة وتارة بالمناورة والأساليب غير المباشرة وهو ما استعرضته فصول كتاب خاص عن الموضوع للدكتور يونان لبيب رزق وبخاصة في الفصلين الخامس والسادس، وقد تمّ توثيق ذلك بنصوص الوثائق التي وردت في الكتاب.

وعلى سبيل المثال نورد النصّ التالي مترجماً عن الإنكليزية للوثيقة التي وضعت كموقف قبل زيارة الملك فيصل الأول لبريطانيا التي كانت مزمعة في تلك الفترة، والتي كان غرضها الأساس مناقشة موضوع الوحدة العربية على أثر عقد المؤتمر الإسلامي في القدس في خريف ١٩٣١ وعقد مؤتمر عربي في بغداد لبحث موضوع الوحدة العربية. تقول المذكرة: «ليس من الممكن تأييد أية سياسة مصممة على قيام وحدة عربية سياسية. ومن المرغوب فيه أن كُلّ فرصة يجب أن تستخدم لثني الملك فيصل عن أن يدخل أو يؤيد مثل هذا المشروع. إن عدم التشجيع هذا يمكن أن يأخذ شكل نصح جلالة الملك ـ كما فعل سير فرانسس هامفريز من قبل. أن بإمكانه أن يخدم القضية العربية بتركيز جهوده على التطوير السلمي لموارد بلاده ومؤسساتها وبذلك تكون حكومة العراق مصدر تشجيع للدول العربية الأخرى»[٨].

---

(٦) انظر نصّ الاتفاقية في: يونان لبيب رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، الملحق رقم (١)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٧) انظر الوثيقة المعنونة «موقف حكومة جلالة الملك من قضية الوحدة العربية، ١٣ حزيران/يونيو ١٩٣٣» والموقعة من راندل (G. Rendel) في وزارة الخارجية، في: المصدر نفسه، الملحق رقم (٣)، ص ٢١٣ ـ ٢١٧.

(٨) المصدر نفسه، الملحق رقم (٣)، ص ٢١٧.

ـ ٣ ـ

وكان الموقف الفرنسي معادياً لمشروع الوحدة العربية، فالسياسة الفرنسية في سورية ولبنان كانت تسير على نهج معادٍ لمشروع الوحدة طوال فترة الانتداب من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٦. وذهبت في ذلك شوطاً أبعد فقامت بعملية تجزئة للبلاد التي احتلتها. فقد قام الجنرال غورو ـ المفوض السامي الفرنسي بإنشاء دولة لبنان الكبير في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٢٠ كما أنشأ إدارة بلاد العلويين وعاصمتها اللاذقية في ٣٠ آب/ أغسطس ودولة حلب في أول أيلول/ سبتمبر ودولة دمشق في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، وفصل لواء الإسكندرون وألحقه بدولة حلب مع احتفاظه باستقلاله الإداري. وفي ١٦ آذار/ مارس ١٩٢٢ فصل جبل الدروز عن دولة دمشق فأصبح كياناً قائماً بذاته[٩]. وأرسل وزير خارجية فرنسا ارستيد بريان إلى الجنرال غورو في ١٧ آذار/ مارس ١٩٢١ تعليمات تعبر بوضوح عن الموقف المعادي للوحدة العربية جاء فيها بالنصّ «كانت هنالك نتائج للاتجاهات السياسية الإنكليزية نحو الأقطار العربية المختلفة كما ترجمها المؤتمر العربي الذي عقد في القاهرة برئاسة تشرشل، فمنها تعزيز الطموحات الوحدوية العربية لدى عرب سورية، وغرس عدم الثقة في نفوسهم تجاه سلطات الانتداب الفرنسية، ولذا علينا أن نسعى إلى إزالة الانطباع الذي قد يتكون عند المقارنة السريعة والجلية بين أوضاع السكان في سورية والعراق والمستوحاة من الاعتبارت التالية:

١ ـ إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلناه في السنة الماضية (والذي يجب أن نحترمه بدقة) هو البرهان الأول على سياستنا. فهذا البلد المسيحي خليق بأن نقوده كلياً إلى ثقافتنا، وأن يعتمد علينا في ما بعد من دون أي نيات مخفية وأن يمثل في الوقت نفسه نفوذنا التقليدي في الشرق، ولا ينبغي أن نغرق هذا العنصر المسيحي في المحيط العربي المسلم الذي يفوقه كثيراً في العدد[١٠]. وورد في مذكرات غابريل بيو المفوض السامي الفرنسي في بيروت النصّ التالي الذي يعبر بصراحة عن النهج الذي اتبعته فرنسا في سورية ولبنان. «لقد تشبعنا من خلال تربيتنا التقليدية بمبدأ (فرق تسدّ) كما أن تقسيم الطوائف والتنافس على المصالح الشخصيّة يبدو أن للفرنسي العادي فرصة ثمينة لحكم البلاد بسهولة ويسر. كان كثيرون من معاونيّ والعسكريون منهم بخاصة،

(٩) علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦، مأخوذ من: حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(١٠) محافظة، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

يعتقدون في ذلك وكنت أعرف منهم المكيافيلي الذي لا يتورع عن إذكاء نار الفتنة والأحقاد بين الأقليات»[١١]. كان محور السياسة الفرنسية خلال فترة الانتداب على سورية ولبنان هو معارضة أي مسعى للوحدة، لأنه بنظرها يعني إضعاف سيطرتها على سورية ولبنان وإخراج نفوذها من المنطقة لصالح النفوذ البريطاني.

وفي أقطار المغرب العربي اتبعت فرنسا السياسة ذاتها في احتلال الجزائر عام ١٨٣٠، وضمتها إلى فرنسا وقامت بكل ما بوسعها لتشجيع الهجرة الفرنسية إليها واستعمار أراضيها الزراعية، واتبعت سياسة ثقافية تقوم على إحلال الفرنسية مكان العربية ودمج أقطار المغرب العربي بالثقافة الفرنسية.

ـ ٤ ـ

كانت الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥ حافلة بالاتصالات والمشاريع الوحدوية، قدمها كُلّ من أمير شرق الأردن عبد الله بن الحسين ونوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى الحكومة البريطانية لتحقيق نوع من الوحدة بالاعتماد على التعاون مع القوى الأجنبية، وعلى محاولة التوفيق بين المصالح الشخصيّة للحكام والمصلحة الأجنبية والمصلحة القومية. ومع ذلك فقد فشلت تلك الجهود وبقيت الدول الأجنبية بريطانيا وفرنسا (ثُمّ إيطاليا وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية) تعمل من أجل مصالحها الاستعمارية في تجزئة البلاد العربية ومنع قيام دولة قوية في هذه المنطقة تقف في وجه النفوذ الاستعماري وتحد من مصالحه فيها، كما تدل على ذلك الوثائق السياسية في هذه الدول التي تمّ كشفها في ما بعد[١٢].

وقد استمرّت هذه السياسة حتّى الوقت الحاضر، فالدول الاستعمارية بقيت تسير على النهج نفسه من حيثُ الجوهر، وإن كانت تلجأ إلى تغيير الشكل في بعض الأحيان بحسب ما تقتضيه الظروف. وقد عمدت الدول الأوروبية: بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى تطبيق السياسة القديمة نفسها بتقوية وضع التجزئة العربية وإعاقة الوحدة عن طريق العلاقات الثنائية مع الأقطار العربية وأسلوب ما يسمى بالشراكة، وتأييد الكيان الصهيوني والتعاون معه، وتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري والتقني له. وجعلت للدول الأوروبية، بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، الأولوية، وذلك يتطلب التعامل مع كيانات ضعيفة لا تقوى على التعامل المتكافئ. وقد تصرفت مجموعة الاتحاد الأوروبية، مؤخراً، بطريقة مرنة لتأمين مصالحها، لتعطي الانطباع

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٧١.

بوجود اتجاه جديد في العلاقة مع البلاد العربية، وهو انطباع خاطئ لا تؤيده الوقائع، إذ كُلّ ما حدث هو أن هذه الدول، التي لم يعد لها نفوذ استعماري مباشر وانحسرت قوتها الدولية امام صعود النفوذ الأمريكي، فضلت تأمين مصالحها بطرق غير مباشرة، فاتخذت بعض المواقف الإعلانية التي لا يمكن تطبيقها، ولم يكن لها نتائج عملية، فالذي تريده الدول الأوروبية سياسياً في المنطقة العربية تولت الولايات المتحدة مهمة تحقيقه في عرقلة مشروع الوحدة وتمكين الكيان الصهيوني. فمشاريع الشراكات التي قامت بها ذات غايات تخدم المصالح الأوروبية وتكرس وضع التجزئة وتتعامل مع الدول العربية على هذا الأساس. وحتى ألمانيا التي أيدت البلاد العربية الوحدة بين شطريها ووسعت العلاقات الاقتصادية والتجارية معها بشكل ملحوظ بقيت على السياسة السلبية نفسها إزاء الوحدة العربية التي كانت متبعة قبل توحيد شطريها وبعده التزاماً بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وبذلك كانت سياسة ألمانيا منسجمة مع سياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وهي سياسة لفظية شكلية ليس لها ترجمة واقعية تقوم في الجوهر على تكريس التجزئة ودعم الكيان الصهيوني(١٣).

ففي مقابل مشروع الشرق أوسط الأمريكي الإسرائيلي قدمت أوروبا مشروعاً أسمته (الشراكة الأوروبية المتوسطة) تبنته في مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وشمل المشروع الدول الأوروبية: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان والنمسا وبلجيكا والدنمرك وفنلنده وأرلندة وهولندا والسويد ومالطا وقبرص واللكسمبورغ وبعض الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أو القريبة منه كالأردن ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين والجزائر والمغرب وتونس وإسرائيل وتركيا. وهو تجمّع على أسس ذات طابع سياسي واقتصادي وثقافي وأمني. وبذلك يكون المشروع بديلاً للوحدة العربية ويؤدي لتعطيل الاتفاقيات والمعاهدات العربية كاتفاقية معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي، ويقيم استراتيجية أمنية واقتصادية وسياسية مختلفة عن الاستراتيجية العربية.

ـ ٥ ـ

لعل أهم استنتاج نصل إليه من التحليل والوقائع هو أن السياسة الخارجية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تحددها المصالح أولاً، والمصالح تتجسد في النفوذ الاستعماري سواء كان التعبير عنه يأخذ شكل الاحتلال، أو شكل

(١٣) علي محافظة، **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٣ ـ ٢٧٤.

الأحلاف العسكرية أو شكل اختراق الفئة الحاكمة، أو شكل النفوذ الاقتصادي والثقافي. ولم تتغير هذه القاعدة منذُ ظهور الاستعمار وبدء اتصال دوله بالبلاد العربية. إذا كانت هذه هي قاعدة الفهم للأمور عندها لا يصعب الوصول إلى حسم كثير من القضايا الإشكالية المتداولة. هناك العديد من القضايا المثيرة للنقاش التي يتم تداولها في الساحة السياسية العربية الآن: هناك عوامل لها بعض الأثر على الدول الغربية إلا أن الخطأ لا يكمن في تشخيص تلك العوامل بل في المبالغة في تضخيم أثرها وتحويلها من ثانوي إلى أساسي. فمثلاً الدول الغربية تتأثر في الرأي العام عندها وهو أمر صحيح. والعمل الإعلامي العربي في تلك الدول له بعض الفائدة، ولكن الخطأ يكمن في اعتباره عاملاً رئيساً في رسم السياسة الخارجية لتلك الدول في علاقتها بالبلاد العربية. الرأي العام في تلك الدول مشدود إلى المصالح الذاتية لتلك الدول، لذلك لا يمكن تحويله بصورة حاسمة إلى الجانب العربي لدرجة يستطيع تغيير السياسة الخارجية. فالرأي العام قد تمّ تكوينه خلال أجيال بمختلف وسائل التثقيف والإعلام وتحقيق المنافع الذاتية ما جعله في جوهره مؤيداً للسياسة الاستعمارية التي تتبعها حكوماته. قد تتأثر أجزاء أو أفراد من الرأي العام باعتبارات قانونية أو إنسانية أو بعلاقات شخصية أو إعلامية إلا أن ذلك يبقى هامشياً إلى جانب الأكثرية الكبيرة المؤيدة للسياسة الاستعمارية. فالسياسة الاستعمارية قد جلبت منافعَ اقتصاديةً ليست فقط لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، بل وأيضاً لجمهور واسع من مختلف شرائح المجتمع بمن فيهم العمال والفلاحون. لذلك فالميول الاستعمارية ليست مقصورة على العاملين في السياسة بل تشمل أيضاً الجمهور الواسع من الرأي العام المتحسس للمصالح والمتأثر بالتوجّه الثقافي والإعلامي الممتد عبر الزمن.

إن القول بذلك لا يعني أننا يجب ألا نقوم بنشاط سياسي وإعلامي في تلك الدول، ولكن ذلك في النهاية مهمة لا يمكن التعويل على فعاليتها. وفي الآونة الأخيرة ظهر رأي يعول على الميل الاستقلالي في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك أيضاً رأي يأخذ بالمظاهر أكثر من الجوهر. فدول الاتحاد الأوروبي نفسها ذات ماض استعماري وهي وإن كانت تظهر فيها بعض الميول الاستقلالية الآن فالدافع إلى ذلك هو تعظيم المنافع والدفاع عن المصالح الاستعمارية في وجه النفوذ الأمريكي المتعاظم في المنطقة العربية. فإن كانت الولايات المتحدة تستخدم القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية كأدوات لسياساتها مع العرب فدول أوروبا الغربية تحاول تحقيق منافعها الاقتصادية وتنمية نفوذها عن طريق العلاقات الاقتصادية والثقافية، الأمر الذي عبرت عنه مشاريع الشراكات ونشاط الفرنكفونية.

ثُمّ هناك المسألة القانونية ومبادئ حقوق الإنسان متمثلة بما يسمى بالشرعية

الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وهنا أيضاً أصبح الأمر واضحاً، فالمنظمة الدولية ومبادئ القانون الدولي لا تشكل ضمانة لحقوق الدول الضعيفة ولم تكن إطلاقاً كذلك في الحالة العربية ولا أظننا بحاجة إلى إيراد الأمثلة الدالة على ذلك. فمنظمة الأمم المتحدة هيكل قد يفيد في الشؤون الدولية الثانوية، أما القضايا المهمة فالتأثير الحاسم فيها للقوة. فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة هي في الحقيقة القوة المهيمنة على هذه المنظمة فهي تتدخل أحياناً حتّى في تفاصيل شؤونها. أما مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية وحقوق الإنسان فهي أيضاً أداة تستعمل أحياناً وتهمل أحياناً أخرى بحسب مقتضيات مصلحة القوى المهيمنة، وبذلك أصبحت أداة ضغط سياسي أكثر منها أداة لتحقيق العدالة.

إنني أورد هذه الملاحظات لا لأنها غير معروفة، ولكنني الاحظ أن حالة الضعف والإحباط في الوضع العربي تقرب الذهن من الميل إلى التعويل على مثل هذه العوامل كوسيلة دفاع عن النفس. وذلك وهم وخطأ شائعان عند البعض فالسياسة الاستعمارية لها أساس موضوعي هو المصالح ولا ينتظر أن يطرأ عليها تغيير إلا إذا كان التغيير يتناول ذلك الأساس الموضوعي نفسه. إن تغيير الأساس الموضوعي (المصالح) لا يكون إلا بالوصول إلى حالة يكون فيها الثمن الذي تدفعه تلك الدول لتحقيق مصالحها أكبر من حجم تلك المصالح أي إذا جعلناها تدفع ثمناً لمواقفها منها. لقد سئل مسؤول كبير في الهرم السياسي الأمريكي عن كيفية معالجة التناقض بين تأييد الكيان الصهيوني وبين المصالح الأمريكية في البلاد العربية فكان الجواب جلياً إذ قال: لماذا لا ونحن نستطيع أن نجمع بين الإثنين؟ ويعني ذلك أن معاداة العرب لم تؤد إلى إلحاق ضرر بتلك المصالح. فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإنه يعني أن الأمة العربية لن تستطيع حماية حقوقها والدفاع عن مصالحها وتحقيق وحدتها وبناء كيانها القومي إلا بقوتها الذاتية أولاً، وكُلّ شيء آخر يأتي في المرتبة الثانية. إن مشروع الوحدة هو مشروع العرب ويتعلق بمصلحتهم القومية، وتحقيقه يتعارض مع مصلحة الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الصهيونية والولايات المتحدة وبقية الدول الاستعمارية، لذلك لا سبيل لتحقيقه إلا إذا عمل العرب أنفسهم لتحقيقه وبذلوا الجهود وناضلوا وقدموا التضحيات وصبروا وتحملوا ضغط الوقت وآلام التضحية وتعب الحياة. الوحدة العربية لا يحققها غير النضال الشعبي وليس العمل السياسي على أهميته. إن هذه القاعدة يجب أن تكون هي الأساس المعتمد في تفكير وعمل حركة التوحيد في جميع المراحل وفي كُلّ الظروف وتبديد جميع الأوهام الأخرى وترك المسالك الجانبية العبثية المضللة.

(٥)

القضيـــة الاجتماعيـــة

ـ ١ ـ

التغيير المطلوب يجب أن يتناول الفرد بتفكيره وسلوكه، فالوحدة تعني الانتقال من وضع إلى وضع مختلف في أمور أساسية في الحياة العامة. وانتقال كهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا تغير تفكير الفرد وتغير سلوكه. فالتفكير السائد الآن عموماً هو وريث المجتمع القديم وثقافات فترة التخلف بكل ما فيه من أثر للخرافة وخضوع للعادات وتأثير للعصبيات في الحيّ والمدينة والعشيرة والطائفة والقطر والعرق وما سواها من المشاعر تحت الوطنية. إن الروح العلمية القائمة على التجربة والبيانات والموضوعية ضعيفة عموماً. فالعمل والمبادرة والحيوية والمغامرة والإبداع أضعف من ميول البطالة والركود والتقليد. وذلك هو الفرق الجوهري بين صفات الفرد في المجتمع المتقدم وبين صفاته في المجتمع المتخلف. النضال الحقيقي هو الذي بمقدروه تحريك المجتمع ونقله من مرتبة إلى أخرى أعلى. وذلك ما حدث في جميع النهضات المهمة في التاريخ، فالنهضة لا تحدث إلا إذ حدث هذا التغيير في تفكير وسلوك الفرد. ذلك هو النضال الحقيقي الذي يتغير بتأثيره الفرد وينتقل من وضع إلى وضع أعلى منه في سلم التطور. والشعب يعني جماهير الشعب الواسعة التي تشمل الأكثرية الكبيرة من المواطنين وليس النخبة المحدودة، سواءٌ أكانت ثقافية أم اجتماعية أم مالية أم عسكرية. والرأي العام يعني رأي الأكثرية وليس رأي فئة محدودة، ممن نتصل بهم كما هو الحال الآن. والخلاصة هي أن المطلوب هو حدوث تغيير عميق في تفكير وسلوك الفرد، وأن يشمل التغيير الأكثرية العددية من أفراد الشعب. ومن دون ذلك لا يمكن تحقيق انتقال المجتمع من وضع إلى وضع أعلى في سلم التقدم. وذلك ما حدث في جميع حقب التاريخ، فالنهضة كانت دوماً نتيجة حدوث مثل هذا التغيير.

فقد حدث التقدم نتيجة لتقدم الفرد. صحيح أن وسائل التغيير وأشكاله تتباين، من التقدم البطيء التلقائي عند الفرد إلى التغيير الذي تحدثه فعالية القيادة التي يلتف حولها الجمهور إلى الرسالة السماوية. لم يسبق أن حدثت نهضة من دون نهوض جماهيري قامت به الأكثرية من أفراد المجتمع. فلا تغيير السلطة وحده ولا النخبة المحدودة (سياسية كانت أو فكرية أو مالية أو عسكرية) استطاعت أن تحقق نهضة من دون جماهير الشعب.

من كُلّ ذلك نتوصل إلى الاستنتاج بأن عملية النهوض العربي تحتاج قبل كُلّ شيء، وكنقطة بداية، إلى تحليل الواقع العربي، أي فهم المجتمع كما هو بوضعه الحالي، لنتبين درجة التعقيد وتداخل العوامل المؤثرة ودرجة فعالية كُلّ منها. فالمجتمع أكثر تعقيداً مما نظن، ومعلوماتنا عنه أقل مما يجب، وهو لا يتأثر بفعل عامل واحد، وحركته ليست ميكانيكية. لذلك من الخطأ اعتماد أسلوب واحد في المعالجة. هناك عوامل عديدة مؤثرة فيه. فهو لا يخضع إلى قانون رياضي بسيط. العوامل المؤثرة عديدة ولكن الأثر يعتمد على الظرف والحالة، فبعضها أكثر تأثيراً من البعض الآخر الآن، والوضع يكون على العكس في وضع آخر فلا بُدَّ من حسن الاختيار وتحديد درجة الاستخدام ومعرفة ما يلائم كُلّ حالة وينسجم مع كُلّ ظرف. وتلك هي المهمة الصعبة المعقدة للقيادة التي هي في النهاية ليست التطبيق السهل لقوانين رياضية واضحة بقدر ما هي اختيار وتبديل وموازنة وإبداع. وعلى وجه التحديد يعني ذلك أن جميع الأساليب التي استخدمت لتحقيق مشروع التوحيد صحيحة بحدّ ذاتها لو أحسن الاختيار فيها وحددت درجة استخدامها وطريقة مزجها بغيرها من الأساليب واتبعت المرونة في تطبيقها وتعديلها أو تغييرها وابتداع أساليب لتكييفها مع الظروف. فليس هناك أسلوب مستبعد وليس هناك أسلوب دائمي.

المجتمع تركيب معقد تسوده التعددية والتنوع والتباين، ففيه المثل العليا وميول الخير، وفيه ميول الغرائز ومشاعر المصالح الذاتية. وفيه الشعور بما هو عام وفيه الشعور بما هو خاص. فيه مشاعر الوطن ومشاعر الأمة والمشاعر الإنسانية كما فيه الأحاسيس الضيقة المحصورة في العشيرة والعائلة والطائفة والإقليم، فيه الخير والمثل العليا كما فيه ميول الشرّ والجريمة. لا يمكن فهمه إلا بالاقتراب منه والتفاعل معه والملاحظة المستمرة لما يتفاعل فيه، لا يحكمه عامل واحد، بل تؤثر فيه عوامل متعددة متداخلة مركبة. فما يؤثر به اليوم قد لا يؤثر به غداً. إن كائناً عضوياً معقداً كهذا لا يمكن فهمه بالثقافة المجردة عن بعد، بل بالملاحظة اليومية المباشرة. ذلك هو المقصود بعملية فهم الواقع وتحليله وليس التنظير المجرد. ما يريده المجتمع ليس هو ما يطفو على السطح وما نستطيع ملاحظته عن بعد، بل ما يدور في داخله، وميوله ليست ما

تفترضه النخبة، أو ما يبدو أنّه منطقي، أو ترى أنّه مفيد، بل ما يعتمل في النفوس ويدور في الوجدان. لذلك، لن يكون بمقدور النخبة، أو القيادة أن تحقق مثل هذا الفهم للواقع إلا عن طريق الاتصال اليومي والامتزاج المباشر والحوار والعمل المشترك حيثُ تتم من خلال ذلك عملية الفهم وتتكون المعرفة الصحيحة عن طبيعة الشعب وما يريده. إن معرفة تتكون عن هذا الطريق هي من دون شكّ غير المعرفة التي تستخلص من الفرضيات المسبقة والاستنتاج من خلال قواعد المنطق.

لا بُدَّ للنضال الشعبي أن يرتكز على مبدأ يكون هو المحور والمبدأ هو التوحيد مقابل الانقسام. فالتوحيد هو المبدأ الأساس ويعني ذلك أن التركيز يجب أن يكون على ضرورة الخروج من حالة الانقسام إلى حالة الوحدة، وأن يكون ذلك في كُلّ شيء من نواحي حياة المجتمع، فليس من الصعب معرفة مساوئ الفرقة والانقسام مقارنةً بالتوحيد والالتئام والاجتماع. فالتوحيد كان شعار الإسلام الرئيس وكان شعار الدين الجديد فمجرد النطق به كان ينقل الإنسان من حالة الكفر إلى حالة الإيمان. وكانت مهمته الكبرى (والشاقة في الوقت نفسه) هي توحيد القبائل وإحلال ولاء أوسع من الولاء للقبيلة فجرى توحيد الحجاز ثُمّ الجزيرة ثُمّ العرب ثُمّ جميع المسلمين. فقال الرسول (ﷺ) في كتابه بين المهاجرين والأنصار عندما دخل المدينة: «بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب من محمّد النبي (ﷺ) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس». وفي جميع مراحل التاريخ العربي كان لَمُّ الشمل والوحدة مبعث قوة وتقدم وبعكسه كانت الفتنة والفرقة عامل ضعف وتخلف. واليوم في الحياة العربية الحالية من السهولة بمكان إيضاح النتائج السلبية للانقسام من جهة وإيضاط النتائج الإيجابية للالتئام والوحدة من العائلة إلى الأمة، وفي جميع نواحي التنظيم الاجتماعي والتجمعات البشرية.

لذلك أرى أن الدعوة إلى الوحدة يجب ألا تقتصر على الجانب السياسي المتعلق بكيان الدولة بل على جميع المستويات وفي جميع نواحي الحياة. الدعوة هي للاجتماع ولِمِّ الشمل ونبذ الفرقة ومحاربة الانقسام. وبذلك تأخذ الدعوة طابع الإصلاح والتقدم وتكون الوحدة السياسية ضمن هذا الإطار العام الشامل. فهي ليست دعوة مجردة قائمة على مبدأ سياسي فقط، بل دعوة لخير عام يشمل جميع نواحي الحياة في المجتمع. وبذلك يمكن تحويل الدعوة إلى الوحدة، من دعوة سياسية أيديولوجية، إلى دعوة قومية للخير والإصلاح العام. إن صفة الخير والإصلاح هذه تقرب الموضوع من ذهن المواطن الاعتيادي وتوصل الرسالة إلى أوساط الجماهير الواسعة وتضع الدعوة في إطار بسيط ولغة مفهومة فتسهل مهمة الإقناع. يجب أن تعم المجتمع دعوة للتوحيد والائتلاف وجمع الصفوف يسمعها المواطن حيثما ذهب وتطرق سمعه أينما يكون، مقرونةً بالشرح

وضرب الأمثلة والصبر في إيراد الشواهد من الماضي والحاضر، وتكون من الاتساع والإصرار والتواتر ما يجعلها الهاجس العام والروح السائدة في المجتمع.

ـ ٢ ـ

نقطة البداية في مشروع الوحدة هي إيضاح الأرضية التي تقف عليها حالة التجزئة الموجودة أي ما ندعوه بتحليل الواقع. وغني عن القول إن التحليل المقصود هو أن توضح معالم ما هو موجود تماماً من دون رغبات مسبقة. والسبب لذلك بسيط هو أن خطة العمل يجب أن تعالج عناصر الواقع، الإيجابي منها تستفيد منه، والسلبي منها تعالجه وتضع له الحلول. فمعوقات الوحدة ليست خارجية فقط كما يتردد في كثير من الكتابات القومية متمثلة بالمجهود الذي تقوم به الصهيونية والدول الاستعمارية لإعاقة المشروع بل هي داخلية بالدرجة الأولى. ويصح إلى حدّ بعيد القول إنه لولا المعوقات الداخلية لما كان بمقدور العامل الخارجي أن يؤثر ويعمل، فقد كان دوماً يجد اليد الداخلية التي تنفذ مآربه وتنسجم مع مجهوداته. والعامل الداخلي هو الآخر لا بُدَّ من التدقيق في عناصره التي تتكون منه. فهو يتعلق بالأنظمة السياسية الحاكمة في الدولة القطرية متمثلاً بضعف الإرادة السياسية. ولكن على أهمية ذلك هناك عنصر آخر يتعلق بالوضع الثقافي والاجتماعي للفرد العربي. وهنا أيضاً يلعب هذا العامل دوراً مهماً في تسهيل مهمة الأنظمة السياسية الموجودة، إذ إن الأنظمة السياسية المتمسكة بالدولة القطرية والمعرقلة لمشروع التوحيد تستعين إلى حدّ بعيد بالوضع الاجتماعي والثقافي للمواطن، ذلك الوضع المتخلف الذي لم يتحرر بعد من العصبيات المحلية الضيقة، أي عصبيات ما دون الدولة القومية، والذي لا يزال إلى حدّ بعيد قابلاً للإخضاع بالقوة والإغراء والإعلام المضلل. الوضع الاجتماعي والثقافي للمواطن العربي لا يزال في مجمله عاملاً مساعداً على بقاء التجزئة وقابلاً للتوظيف من قبل الفئة الحاكمة والنخب السياسية لإبقاء الموجود على حاله. وبذلك تكتسب المعوقات بعداً اجتماعياً إلى جانب البعد السياسي، الأمر الذي يضع على حركة التوحيد مهمة التوعية القومية. المواطن العربي بحاجة إلى عملية ثقافية عميقة وواسعة تكافح فيها العصبيات الضيقة والعادات الفكرية والاجتماعية الموروثة من مرحلة الانحطاط. فالشعور العام بالانتماء القومي هو الذي حرك الذين عملوا في مشاريع التوحيد التي عرفها التاريخ والتي تمّ على أيديهم إنجازها بمن فيهم الملوك والعسكريون والمثقفون والطبقات الشعبية ومختلف شرائح المجتمع، وإن كان ذلك الشعور معبراً عنه بأشكال ودرجات مختلفة. ولكن في كُلّ الأحوال لولا ذلك الحماس والميل والاستعداد للوحدة القومية لما تكللت مشاريع التوحيد المعروفة بالنجاح. كان

الشعور القومي موجوداً ومحسوساً عند جميع الطبقات وفي صفوف الاتجاهات السياسية والأيديولوجية، الأمر الذي سهل كثيراً خطوات التوحيد ومهد لها الطريق.

صحيح أن الفكر القومي قد تعرض لهذا الجانب وتحدث عن هذه القضية إلا أن ذلك عندما ورد كان دون المستوى اللازم. فالوحدة بين سورية ومصر التي أنجزت بفعل العمل السياسي والحماس العام سرعان ما تحرك ضدها الوضع الاجتماعي فبدأت تظهر آثار العصبيات الضيقة في مستوى الدولة وفي مستوى المواطنين وحتى في وسط القوميين الذين عملوا بنشاط لتحقيق تلك الخطوة. فالعصبية للقطر والرغبة في السلطة والسعي لاكتساب النفوذ والمشاعر الذاتية لعبت دوراً في ظهور ذلك التناقض الذي انتهى بالانفصال. فلو كانت الجماهير ذات شعور قومي عميق مبثوث في مختلف الشرائح والأوساط الشعبية والرسمية لما وجدت حركة الانفصال الأداة لتنفيذها. فالحركة القومية نفسها لم تكن قد تعافت بعد من العصبيات القطرية والمشاعر الذاتية والسعي للسلطة والنفوذ، الأمر الذي يدلل على أن الشعور القومي لم يكن راسخاً، والثقافة القومية لم تكن عميقة، والفرد لم يكن قد ارتفع مستواه الاجتماعي إلى مستوى وضع المصلحة القومية فوق أي اعتبار آخر. إن حاجة الوضع الاجتماعي إلى الارتقاء والتطور إلى مستوى متقدّم قضية مهمة ومسألة واقعية لا بُدَّ من تشخيصها وأخذها في حساب وضع خطة العمل. وذلك من الأسباب المهمة التي تجعل مشروع الوحدة مهمة طويلة الأمد وتحتاج إلى جهد ثقافي وإعلامي أوسع مما عرف حتّى الآن. إنه واقع لا يمكن تجاهله بل يجب معالجته بالعمل مهما تطلب ذلك من مجهود وزمن.

إن تنفيذ مشروع التوحيد هو في النهاية عمل سياسي، ولكن هذا العمل السياسي لا ينحصر في القمة من المسؤولين والقادة، بل هو نقطة بدء لا بُدَّ أن تستند إلى قاعدة عريضة من التأييد والتعاطف والمساهمة من قبل أوساط الشعب في مختلف المجالات وإلا فإنها ستُعوَّق أو تبتسر كما حدث في التاريخ السياسي الحديث. في حين أن مشاريع التوحيد الناجحة في العالم لقيت التأييد والمساهمة والتعاطف من جميع أوساط المجتمع، فالارستقراطية ورجال الأعمال في اليابان أحاطوا الامبراطور (الميجي) لبناء اليابان الجديد. كما لعبت الارستقراطية والعسكريون دوراً مركزياً في وحدة ألمانيا وإيطاليا مؤيدة من عموم الشعب. لقد قبل الجمهور الألماني الزيادة في أعبائه المالية الضريبية نتيجة لتوحيد الجزء الشرقي مع ألمانيا الغربية، وفي كندا رفض الجمهور مشروع الانفصال في مقاطعة كيبك.

(٦)
ضعف الإرادة السياسية

ـ ١ ـ

يمثل مؤتمر القمة العربية المناسبة التي تتاح فيها الفرصة لبحث الشؤون العربية واتخاذ القرارات المناسبة لها. وهي مؤشر مهم لمدى توافر الإرادة السياسية للعمل. فالأمور العربية من الخطورة والتشعب ما يُحتاج لبحثها في أعلى مستوى في الهرم السياسي للأنظمة العربية. تشير الوثائق إلى أن من بيدهم مسؤولية اتخاذ القرارات على أعلى مستوى قد عقدوا مؤتمرات قمة منذُ قيام الجامعة العربية في ١٩٤٥ حتّى الوقت الحاضر. ولكن ماذا كان وضع تلك الاجتماعات من حيثُ الشكل والمضمون. تشير وثائق الجامعة العربية إلى أنّه عقدت أول قمة في أنشاص في ٢٨/ ٥/ ١٩٤٦ وعقدت الثانية في بيروت في ١٣/ ١١/ ١٩٥٦. ثُمّ بدأت مؤتمرات القمة تأخذ أرقاماً متسلسلة فكان الأول في القاهرة في ١٣/ ١/ ١٩٦٤ حيثُ اتخذ القرار رقم (١٧) الذي ينصّ على أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل.

ومن مراجعة الأرقام يظهر أنّه بين ١٩٤٥ و٢٠٠٥ عقد الملوك والرؤساء إضافة إلى الاجتماعين المذكورين في انشاص وبيروت (١٧) مؤتمر قمة اعتيادياً دورياً و(٩) مؤتمرات قمة غير اعتيادية، أي بمعدل اجتماع واحد خلال أكثر من سنتين بقليل وهو أقل بكثير مما هو جار في اجتماعات الاتحاد الأوروبي ودون ما تقوم به الدول الأفريقية، الأمر الذي تعكسه التأكيدات المتكررة التي وردت في القرارات اللاحقة على ضرورة عقد مؤتمر القمة في موعده مرة في كُلّ عام كما ينصّ على ذلك القرار رقم (٥٨) المتخذ في مؤتمر القمة السادس والقرار رقم (١٠٧) المتخذ في مؤتمر القمة التاسع والقرار رقم (١٤١) المتخذ في مؤتمر القمة العاشر.

يضاف إلى ذلك حدوث هبوط في مستوى الحضور إذ بدأ بعض الملوك والرؤساء بعادة التغيب عن الاجتماع وتعيين ممثلين تدنَّى مستوى بعضهم إلى مرتبة سفير. كما أن مدة الاجتماع تقلصت وبدأت تدب في الاجتماعات ميول العجلة بشتى الأعذار وتضاءلت المدة المخصصة للبحث المباشر للقضايا المطروحة، وتوسع الاهتمام بزيارات المجاملة ومتطلبات المراسم، وتضخم الذيل الإداري المساعد للوفود إلى حدود خارج المعقول ما شكل عبئاً ثقيلاً على البلد المضيف. وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ القرار رقم ١٧٧ في قمة عمان غير العادية في ١٩٨٧ الذي ينصّ على ضرورة عقد اجتماعات دورية لمؤتمر القمة العربي خلال شهر تشرين الثاني من كُلّ عام وأن يكون مستوى تمثيل الدول الأعضاء على مستوى رئيس الدولة وفي حالات خاصة الشخص الثاني أو رئيس الوزراء. فإذا ما قورن ذلك بما هو جار في مؤتمرات قمة دول العالم الثالث كالأفريقية مثلاً يتضح الفرق في مدى الجدية والاهتمام وبالتالي مدى توافر الإرادة السياسية عند الأنظمة العربية لمعالجة قضايا الأمة.

ـ ٢ ـ

وليس أدل على ضعف الإرادة السياسية من ظاهرة عدم تنفيذ القرارات التي تتخذ، فقد أصبح ذلك ظاهرة واسعة يمارسها البعض من دون خشية لما يترتب عليها من نتائج، الأمر الذي سهل عملية اتخاذ القرارات لأنها لن تنفذ على كُلّ حال. في ١٩٦٤ اتخذ قرار إنشاء محكمة العدل العربية ولم ينفذ حتّى الآن.

وهناك أيضاً التباطؤ الشديد في الإنجاز والعمل، فإعداد قانون جمركي موحّد استغرق ٢٧ عاماً. ويعكس النصّ الآتي الذي ورد في كتاب الدكتور محمّد لبيب شقير صورة هذه الحالة فقد ورد فيه ما يلي:

«ويكشف غياب الإرادة السياسية عدم الاهتمام الذي يميز سلوك الأقطار العربية عند مناقشة مشروعات القرارات والاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وتحضيرها، وأن الكثير من هذه المشروعات لا يتم إقراره بعد مناقشته وأن الكثير مما تقره الأجهزة الجماعية المختصة من مشروعات الاتفاقيات تبقى من دون توقيع من جانب عدد كبير من البلدان الأعضاء وأن نسباً مهمة من البلدان التي تكون قد وقعت لا تقوم بالتصديق عليها لكي تصبح نافذة، أو تتأخر في هذا التصديق مدة طويلة ما يؤدي إلى انقضاء فترة طويلة بين التوقيع على هذه الاتفاقيات وبدء تطبيقها. وحتى بعد دخولها مرحلة النفاذ فإن أغلب البلدان الأعضاء فيها لا تتخذ جميع الإجراءات التطبيقية الضرورية لتنفيذها فعلاً. وحتى بعد تطبيقها فإن استمرار هذا التطبيق كثيراً

ما يتأثر بالتقلبات الطارئة في العلاقات السياسية بين حكومات الأقطار العربية الأطراف أو بالخلافات بين أشخاص من الحكام فيها» [1].

وقد أدّى تفاقم هذه الحالة التي أصبحت لافتة للنظر ومحل نقد شديد خلال ما يزيد على نصف قرن من الزمن إلى طرحها للمناقشة واتخاذ القرار رقم ٢٩٣ في مؤتمر القمة العادي في الجزائر في ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٥ لإنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

---

(١) محمّد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١١٣٧.

(٧)
العوامـــل الذاتيـــة

ـ ١ ـ

في سنة ١٩٦٨ كتبت مقالة في مجلة **دراسات عربية**[١]، وآخر في شباط/ فبراير عن أثر العوامل الذاتية في تفكير وسلوك الفئة الحاكمة العربية إذ كثيراً ما يوضع هذا العامل جانباً في تقييم السياسات لحساب التأكيد على أهمية العوامل الموضوعية تمشياً مع ما هو شائع في الوسط الثقافي. ولكن الذي يمعن النظر في الدوافع التي تحرك السياسات العربية وتؤثر في اتخاذ المواقف يجد أن للعوامل الذاتية أثراً بائناً في مواقف الأشخاص الذين يتولون المسؤولية سواءٌ في قمة الدولة أو في المستويات الأدنى. الحكم محبب والمنصب مرغوب فيه والمسؤول الذي يشغل الكرسي يعتبره متعة وامتيازاً ويسعى إلى البقاء فيه أطول مدة ممكنة، ويسعى بكل ما لديه من قوة إلى منع الآخرمن الحلول محلّه. والحسد والغيرة ظاهرتان شائعتان ضمناً أو حتّى صراحة، وتكوين الكتل والتحالفات وبناء العلاقات الشخصيّة ظواهر يمكن ملاحظتها. كما إن الدسائس والحرب الخفية موجودة. ثُمّ هناك تعظيم الأشخاص والدعاية لهم واستخدام المؤثرات النفسية والعوامل العاطفية للتأثير في الجمهور لصالح عبادة الشخصيّة، كلها أمور عرفتها السياسة العربية في مختلف المراحل.

وقد كان لذلك أثر سلبي في جهود الاندماج العربي والتقارب والعمل العربي المشترك وأخيراً في مشروع الوحدة ذاته. فالفئة الحاكمة العربية أصبحت تناوئ مشروع الوحدة ليس لأسباب موضوعية بل لأسباب ذاتية أيضاً تتعلق بمراكزها ومصالحها في الحكم والامتيازات التي تتأتى منه. فالسياسة العربية الرسمية عرفت

---

(١) انظر: **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ١٠ (١٩٦٨).

قضية التنافس بين العائلات الحاكمة في أقطار عربية مهمة. وسياسيو الدولة القطرية ينظرون إلى مشروع الوحدة على أنّه يعني خروجهم من دائرة الحكم والنفوذ. وقد طفا هذا الموقف على السطح في أكثر من مناسبة عندما سنحت فرص لخطوات وحدوية. إن مسألة الزعامة والنفوذ والجلوس على القمة ومنع الآخرين من الوصول إليها وسعي الآخرين إلى إضعاف من هو في القمة وبناء زعامات بديلة، كلها ظواهر معروفة في مجريات السياسة العربية البينية خلال العقود المنصرمة. ففي المشرق العربي كانت هناك دوماً المنافسة على الزعامة ما كان له أثر سلبي في مشاريع لخطوات وحدوية مهمة. وبعد الاستقلال في المغرب العربي ظهرت المنافسة من أجل الهيمنة ما أعاق مشروع الاتحاد المغاربي.

إن دور العوامل الذاتية في السياسة العربية لافت للنظر فهو وإن كان موجوداً في النشاط البشري باعتباره نابعاً من طبيعة الإنسان المحدودة وتعرفه جميع الأمم وفي جميع مراحل التاريخ إلا أنّه في الحالة العربية له وضع خاص فأثره أوسع وأعمق. لذلك فدور هذه العوامل يستحق اهتماماً خاصاً إذ كان الاهتمام به على العموم أقل مما يجب. هناك من يعتبر تناول الموضوع من قبيل الاهتمام بما هو أقل أهمية على حساب ما هو أكثر أهمية ناهيك بأن تناوله مدعاة للإحراج، لأنه يتعلق بالأشخاص، وبخاصة عندما يكون الأشخاص في موضع القوة في المجتمع. وعلى العموم كنت ولا أزال أرى أن هذه الظاهرة تستحق مزيداً من الاهتمام والتحليل والصراحة. ومهما كان تشعب تحليل العوامل التي تقف وراء الظاهرة فهي في النهاية من إفرازات التخلف الذي يعانيه المجتمع العربي، التخلف في فهم مكانة الدولة ونشوء المجتمع وقضية سيادة القانون والمساواة ومعنى الصالح العام. إن قيام الدولة في الأساس لم يكن ممكناً لولا استعداد الفرد للتنازل عن بعض حرياته القديمة لصالح كيان جديد هو سلطة الدولة، أي تقاسم السلطة والقوة مع جهة جديدة هي الدولة. وكان ذلك من أهم خطوات التقدم التي شهدتها البشرية التي تدرجت في التقدم والارتفاع من محيط الفرد إلى العائلة إلى القبيلة إلى المدينة إلى الدولة القومية.

ـ ٢ ـ

المهم في بحث الموضوع ليس التحقق من أثر العوامل الذاتية بقدر ما هو معرفة الأسباب وبالتالي المعالجة. فالعوامل الذاتية موجودة وكانت دوماً ذات أثر في توجيه المواقف السياسية وتصرف القائمين على السلطة وإن كان ذلك الأثر متفاوتاً من حالة إلى أخرى. المهم هو الأسباب والمنابع التي تتولد منها هذه الظاهرة. والتحري عن هذا

الموضوع لا بُدَّ أن يتناول موضوع النفس البشرية وهو موضوع واسع، والمعرفة فيه لا تزال في بداياتها. ومع ذلك فقد يكون ملائماً الإشارة إلى بعض الأمور ذات العلاقة، ومنها أن العرب تاريخياً أتوا من مجتمع فردي كما هو واضح في مجتمع ما قبل الإسلام حيثُ سادت العصبية القبلية بدلاً من الدولة. وحتى ضمن القبيلة كان الشعور الفردي هو الغالب، الأمر الذي تدل عليه ميول التفاخر والثأر وتمجيد الصفات الفردية. وقد بقيت آثار هذه الظواهر متوارثة عبر الأجيال. والمجتمع العربي الحالي على العموم هو مجتمع، للعادات وللتقاليد أثر قوي فيه، وتغلب فيه العاطفة والانفعال مقارنة بالنزعة العلمية العقلانية. ويغذي ذلك الحس بالذات والاهتمام بالمصلحة الفردية. وقد تضافرت الصفات المتوارثة مع حالة التخلف الثقافي والاجتماعي لتكوين هذا الميل الذي يتصاعد من وسط المجتمع إلى وسط الفئة الحاكمة. وليس من الصعب ملاحظة ذلك في جميع ثنايا المجتمع ومؤسساته وحياته اليومية. وتتجلى هذه الصفات في السلطة السياسية كجزء من المجتمع.

والعلاج الجذري لهذه الظاهرة هو التقدم وما يصاحبه من نضج وليس أي شيء آخر. فعندما يرتفع مستوى الفرد ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وعندما يعم الاستقرار والأمن ويرتفع مستوى المعيشة يمكن أن يتراجع هذا الميل للخاص لصالح الاهتمام بالمصلحة العامة. ومع ذلك فقد يكون مفيداً الإشارة إلى مسألة تتعلق بنظام الحكم وهي أن نظام الحكم السائد حالياً يشجع الميول الذاتية وليس العكس. وفي هذا الصدد يمكن التأشيرعلى ظاهرة البذخ في أجهزة الدولة والمبالغة في الإجراءات التي تنسب إلى هيبة الدولة والحصانات التي يتمتع بها الحاكم والامتيازات التي تمنح لمن يتولى المسؤولية وكون الباب مفتوحاً تقريباً لمدّة ولاية الحاكم والإعلام المبالغ فيه الذي يمنح للمسؤول.. إلخ. إن هذه المزايا والمكاسب التي يحصل عليها المسؤول بحكم المنصب مقارنة بوضعه قبل توليه ذلك، ومقارنة بحالة عموم جماهير الشعب قد حببت الطموح إلى السلطة والتشبث بها. في مثل هذا الوضع أصبح الصعود إلى السلطة محبباً والنزول منها صعباً. في حين أن المعروف هو أن اقتران السلطة بالامتيازات أمر لا يشجع عليه التراث الإسلامي الذي يحثّ على البساطة والزهد.

كما هناك مبالغة في مظاهر وإجراءات ما يسمى بهيبة الدولة، وهناك امتيازات مادية وغير مادية تفوق الحدّ الأدنى الضروري. لذا فقد يكون مفيداً إصلاح أوضاع الحكم في هذه الناحية للتقليل من طموح الساعين إلى الامتيازات وتسهيل عملية التخلي عن السلطة. على العموم النظرة الغالبة في الوضع العربي الآن هي أن الحكم ملك وليس خدمة عامة. إنه بدرجة أو بأخرى ملك شخصي

للحاكم. لذلك فالحاكم الذي يعتبر الحكم ملكاً والموظف الذي يعتبر المنصب محور حياته وكيانه الشخصي المادي والمعنوي، إن هذا الحاكم وهذا الموظف لا بُدَّ أن يتأثرا بالمشاعر الذاتية ويحسبا حساب مصلحتهما قبل كُلّ شيء في العمل وتحديد المواقف. فما هو السبيل لتبسيط قضية الحكم وتحويلها من ملك إلى خدمة عامة؟ هناك الكثير مما يمكن أن يعمل في مجال الرواتب والتقاعد والامتيازات والحماية والمساءلة والحصانة والإعلام ومدة الخدمة وإجراءات السفر في الداخل والخارج وغيرها.

القسـم الثانـي

(١)
الدولــة القوميــــة

الإنسان مادة وروح، والمادة هي جسمه، والروح هي معنوياته. والتقدم لا يحدث ولا يستقيم إلا بمعنويات مرتفعة تولد الطموح والخيال والحماس والحيوية. وأساس المعنويات هو معرفة قوة الذات أي قوة الأنا المستترة في أعماق النفس. إن النفس الداخلية لا تتحرك إلا إذا حفزت وكان لها مثل أعلى وهدف كبير وغاية سامية عالية المنزلة في سلم الأمور العظيمة. كان ذلك شأن جميع الثورات الكبرى في التاريخ وحركات الإصلاح التي غيرت حياة المجتمع. المجتمع المتأزم الضيق المجال الضعيف تكون طموحاته عادة صغيرة. فماذا كان سرّ النهضة العربية الإسلامية؟ ألم يكن هو مبادئ الإسلام والهدف السامي الذي رسمه لأصحاب الدين الجديد بتغيير التاريخ وتجاوز الموجود إلى هدف سام كبير؟ فمن توحيد المدينة إلى توحيد الحجاز، إلى تحرير الجزيرة وتوحيدها، إلى دعوةً الامبراطوريات القديمة المحيطة، إلى الدين الجديد، ثُمّ كانت الفتوحات ونشر الدعوة بحيث قامت دولة من الصين إلى جنوب أوروبا. كذلك كان شأن جميع الثورات الكبرى في التاريخ. ولم يحدث ذلك إلا كنتيجة لحدوث تغيير في داخل الإنسان.

في حالة الضعف وفقدان السيادة وتسلط الأجنبي واضطراب الأمن وخراب الاقتصاد يفتش الإنسان عن وسيلة دفاع عن النفس ضدّ مخاطر الأوضاع المحيطة به، فينسحب إلى القرية ليعيش وإلى العصبية القبلية لاتقاء عدوان الآخرين، وللعائلة للحماية من الجيران. فيعم الجهل وتعتل الصحة، ويضيق الأفق والمطامح، ويعم الركود والكسل، وتتحدد المعرفة بحدود المجتمع الصغير وينعزل الفرد عما يدور في خارجه. ولكن عندما تقوم الدولة وتضم جميع المجتمعات الصغيرة المنعزلة، ويحصل الاتصال بالآخرين، وتفرض الدولة الأمن وتحمي الوطن وتعتني بشؤون الاقتصاد، عندها تنشأ طرق المواصلات، وتزداد حركة السكان، فتضعف

العصبيات الضيقة لحساب العصبية لما هو أكبر وأوسع، عصبية الدولة، أي الوطن فيحصل التفاعل، ويرتفع الإنتاج والتجارة وتنتشر المعرفة والثقافة، ويحصل الانتقال من وضع إلى وضع أعلى منه مرتبة في سلم التقدم، ويطمئن الفرد من اعتداء جيرانه ومن اعتداء الآخرين. ذلك ما حققته الدولة القومية على أنقاض الإقطاعات والممالك المحلية.

عندما يكون المجتمع موزعاً على وحدات صغيرة منعزلة تفتقر للأمن ويسودها الفقر والجهل، وتنعدم فيها السلطة المركزية وتغيب سيادة الدولة، تكون الحقوق والواجبات مبنية على أساس القوة النسبية لهذا الفرد، أو لهذه العائلة، أو لهذه العشيرة إزاء الأفراد والعوائل والعشائر الأخرى، وكلٌ يحصل على المكانة والاحترام والحقوق والمنافع المادية بمقدار ما لديه من قوة مقارنة بقوة الآخرين.

وفي مجتمع تسوده القوة المباشرة يكتسب الرجل وضعاً خاصاً مميزاً عن المرأة، ويكتسب الآباء قوة خاصة بالنسبة إلى الأبناء، وبذلك يتوزع المجتمع إلى أصناف وطبقات ومراتب، أساسها القوة، فيكون التمييز واضحاً وعدم المساواة بيِّنة والعدالة مختلة. وبقيام الدولة الوطنية، بسلطة مركزية قوية، وقوانين عامة موحدة، يخضع لها الجميع، ومعايير تقوم على الإنتاج والعمل والكفاءة استطاع المجتمع دخول دنيا المساواة والعدالة والكفاءة، فالدولة القومية هي دولة القوانين الموحدة المطبقة على الجميع. وأصبح اعتبار المواطنة هو الأساس فظهرت فكرة الجنسية لتحل محل الانتماءات العائلية، أو العشائرية، أو المذهبية، أو المحلية. فالجميع مواطنون متساوون في الحقوق وفي الواجبات بغض النظر عن اعتبارات المجتمع القديم الضيق. في المجتمع القديم كانت التفرقة والتمايز يعدان أمرين طبيعيين لأنهما نابعان من القوة النسبية ومن دون القوة لا يستقيم المجتمع. أما في الدولة القومية القائمة على قانون المواطنة فالخروج على مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات لا يعدّ أمراً طبيعياً، بل خرقاً مبدئياً يتحمل الحاكم وزره. في المجتمع القروي القديم كانت المهنة الرئيسة هي الزراعة والرعي والحرف اليدويّة وجل الإنتاج كان يذهب للاستهلاك الذاتي، فالسوق ضيق والتبادل محدود والاكتفاء الذاتي هو العمود الفقري للاقتصاد. ولعل أهم تطور إيجابي حصل في الاقتصاد هو نشوء السوق، أي قيام التبادل، فالمنتج ينتج ليبيع الآخرين والمنتج يتخصص بإنتاج سلعة معينة، أو جزء منها وبذلك جرى تقسيم العمل لعمليات متعددة فارتفعت الإنتاجية وتوسع الإنتاج ودخلت الآلة وقامت الصناعة ونشأت الأسواق.

وأول ما كانت تحتاجه عملية التقدم هذه هو توسيع السوق واندماج المجتمعات الصغيرة وحرية انتقال اليد العاملة وتكامل الموارد. وبذلك توسعت

التجارة في الداخل وازداد التصدير للخارج فنشأت الحاجة لمواصلات سريعة ومرافق إنتاجية وبنى تحتية على مستوى الوطن وظهرت الحاجة لقوة الدولة المركزية لتسهيل التصدير والتفاوض مع الدول الأخرى وفتح الأسواق الجديدة واستيراد الموارد والمواد الخام. كان ذلك هو ما قامت به الدولة القومية التي شهدت هذا التطور ورعته وكانت لها اليد الطولى في التقدم الاقتصادي الذي حصل في العالم. وبالطبع كلما كانت الدولة القومية كبيرة ومتنوعة الموارد وذات موقع جغرافي ملائم كلما استطاعت تحقيق وتائر عالية من التقدم الاقتصادي وخلق الثروة ورفع مستوى معيشة الأفراد.

(٢)
القوميـــــة والتقـــدم

ـ ١ ـ

كثيرة هي القضايا التي يتباين ظاهرها أو مفهومها الشائع مع حقيقتها. لا شيء ساكن وبخاصة في المجال الاجتماعي فكُلّ شيء يتطور والمعرفة تزداد بمرور الوقت ومن خلال التجربة. فمفهوم الديمقراطية لم يكن ساكناً بل تطور، والفهم العام للاشتراكية قد تكونت منه مفاهيم متعددة. ومبادئ العدالة والحرية والكرم والشجاعة والإنسانية لم تبق ثابتة كما كانت بل خضعت للتطور ودخلت فيها عناصر جديدة لم تكن موجودة في السابق. كذلك الحال في الوطنية والقومية والاستقلال لا بل إن مفهوم التقدم نفسه قد تطور لصيغ جديدة ناهيك بأنماط المعيشة التي شهدت تطوراً ملحوظاً لا تصعب ملاحظته.

والتطور الذي نحن بصدده الآن ليس مجرد التغيير، بل هو التغيير المقرون بالغاية والمتجه نحو هدف، وليس التغيير المجرد من الغاية والهدف. التغيير كان دوماً يتجه نحو التقدم الذي ينقل الإنسان من وضع إلى وضع أعلى مرتبة.

الغرض من هذا الحديث هو إيراد بضع كلمات عن قضية القومية. فالذي يتتبع تاريخ نشوئها يجد أنها اتخذت أكثر من مفهوم، فقد تطور مفهومها، أو ما قيل إنه مفهومها. فالتعريف والمقومات التي تنطوي عليها اتخذت صوراً متعددة خلال الزمن، ومهما تعددت المفاهيم وتغيرت الصور يبقى للقومية معنى جوهريٌ هو نشدان القوة المادية والمعنوية عن طريق تكوين كيان قومي للأمة. فقد تغيرت الصورة وتباينت المفاهيم كما تعددت الانطباعات والأفكار الشائعة عن القومية، ولكن بقي الجوهر ثابتاً ألا وهو القوة المادية والمعنوية التي يحققها الكيان الموحد مقارنةً بالتجزئة المقرونة

بالضعف والانكسار المعنوي. لقد اقترنت القومية عند البعض بالتعصب وبالعدوانية وبالتوسع وبالحرب، بتأثير المثال الألماني في حربين عالميتين، وبعبارة الشوفينية التي أتت بها الأدبيات السوفياتية. فهل كان كُلّ ذلك صحيحاً؟ إنني أجد أن التعصب والعدوانية والحرب ظواهر يحملها من يحملها بسبب أوضاعه الخاصة، وليست نتيجة حتمية للقومية، أي وجود كيان قومي موحّد. فالتعصب عند الإنكليز معروف وإن كان ناعم الملمس والعدوانية، والحرب موجودة الآن عند قادة الصهيونية والولايات المتحدة وهناك أمثلة كثيرة غيرها. إن السعي إلى القوة المعنوية والمادية موجود عند جميع الدول وعند جميع الشعوب، بعضها له ظروف مواتية لتحقيقه وبعضها غير ذلك، إنني لا أعرف حالياً قيادة من القيادات السياسية في العالم لا ترغب ولا تسعى إلى تحقيق شيء ما عن طريق القوة المادية والمعنوية. هناك دول محدودة الحجم والموارد والإمكانيات ما يجعل قدرتها على تحقيق ذلك محدودة، وهناك دول إمكانياتها أكبر والفرص المتاحة أمامها أكثر.

امام الأمة المجزأة فرصة لزيادة قوتها المادية والمعنوية، لذلك فمن الضرورة والحصافة والحكمة أن تستغل هذه الإمكانية وتلج مجال التوحيد. ويصح ذلك على الأمة العربية فهي بحجمها السكاني والجغرافي وتنوع وتكامل مواردها تستطيع أن تحقق قفزة إلى الامام في مجال زيادة قوتها المادية والمعنوية عن طريق الوحدة. فالوحدة توفر حافزاً معنوياً ودافعاً روحياً يغذيه التاريخ والتراث الحضاري. فليست القومية مرادفةً ولا محفزةً للتعصب وهي بحدّ ذاتها لا تغرس ميول العدوانية ولا تدفع إلى الحرب. إن قادة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الآن يمعنون في هذا الاتجاه بتأثير أفكار ذات جذور دينية، والولايات المتحدة بعد أن اتحدت سارت على سياسة العزلة عن العالم.

ـ ٢ ـ

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة عبارات تنتقص من القومية وأخرى تدعي أن عصر القومية قد انتهى. وليس من الصعب معرفة دوافع هذه الإشارات المنفعلة التي تدل على سذاجة في أحسن الأحوال. فالحديث عن تجاوز مرحلة القومية، أو أنها تدفع إلى التعصب لا يقوم على دليل، فحقيقة العالم كانت ولا تزال غير ذلك. فمن هي الدولة التي لا تتصرف على أساس قومي، ومن هي القيادة السياسية التي لا تعمل بدوافع قومية؟ لو أُجري تحليل إحصائي لتصويت أعضاء الأمم المتحدة في مختلف القضايا التي عرضت على المنظمة الدولية منذُ قيامها حتّى الآن من حيثُ الدوافع، فماذا نتوقع أن تكون النتيجة؟ هل كانت الدوافع غير قومية؟ ليس من

الصعب معرفة الجواب. لقد كان الدافع هو المصلحة القومية عدا حالات فرعية قليلة لا تتعلق بالجوهر. طبعاً هناك فرق بين الحديث عن القومية بصوت مرتفع وبين التصرف الهادئ، ولكن في النهاية ليس هناك دافع جوهري لمجمل العمل والتصرف في العلاقات الدولية غير خدمة المصلحة القومية، أي تحقيق المزيد من القوة المادية والمعنوية للدولة المعنية.

فالذين ينتقصون من القومية أو يعتبرونها خارج الزمن، هل يعرفون تماماً مقدار القوة المادية والمعنوية التي يحملها تكوين كيان قومي موحّد للأمة العربية؟ هل بإمكانهم أن يتصوروا الأفق الرحب والفرصة العظيمة التي يحملها هذا المشروع للتقدم في بناء القوة المادية والمعنوية للأمة ولعموم أفراد الشعب؟ إنهم في الغالب واقعون تحت تأثير نفسي متراجع بفعل الإعاقة في الماضي واضطرابٍ الحاضر. إنهم يعرفون الموجود ويمنحونه فضيلة لمجرد أنّه موجود، ولكن ليس بمقدورهم أن يعرفوا دنيا الوحدة إلا إذا عاشوا فيها، فالمعرفة الذهنية ليست معرفة الواقع، بل هي تصور للواقع والتصور لا يمكن أن يرقى إلى الحقيقة. إن الموجود ملموس يتفاعل معه الذهن في كُلّ لحظة فتتضح أبعاده وتتشخص محتوياته. للواقع مساوئ ونقائص، وبما أنها موجودة فهي مألوفة، وجرى التعايش معها وتم قبولها ضمنياً على خطورتها وفداحتها. وقد يكون للواقع بعض المزايا إلا أنها نسبية ومحدودة. إنها مزايا ضئيلة لا تقارن بمزايا غير موجود بعد ألا وهي حالة الوحدة. فالتجزئة قد تحقق بعض المكاسب للبعض، ولكن تلك المكاسب تتضاءل وتصبح صغيرة الحجم إذا ما قورنت بالمكاسب التي تحققها حالة الوحدة. إن تفضيل الموجود اليوم على ما يمكن أن يوجد غداً خطأ فكري. فالموجود لا يكتسب أفضلية لمجرد أنّه موجود، والذي يمكن أن يأتي لا يفقد أهميته لمجرد أنّه لم يتحقق بعد. ولو كان منطق أفضلية الموجود على ما يمكن أن يوجد صحيحاً لاكتسبت الجاهلية أفضلية على الإسلام كمثال واحد في التاريخ.

الوحدة عالم آخر، كُلّ شيء فيه أقوى وأكمل وأحسن، فهي مفتاح تقدم يفوق كثيراً ما نتصوره الآن ونحن في حالة التجزئة والتخلف والضعف. إن القوة التي تخلقها الوحدة شيء آخر لها مدى ومحتوى ونتائجُ أوسعُ وأكبرُ مما يستطيع الذهن المجرد أن يتصوره. إننا نعرف أن الوحدة تفتح المجال للتقدم في جميع المجالات، ولكننا لا ندرك على وجه التحديد التقدم في الاقتصاد والصناعة والزراعة والتنمية، وارتفاع مستوى المعيشة، ولا التقدم في التعليم والثقافة ونشر المعرفة وازدهار العلم، ولا التقدم في الحياة الاجتماعية للأسرة وحرية المرأة، والعلاقات بين الأفراد والصحة العامة، والاتصالات وحركة الناس، والأمن الاجتماعي والتعايش السلمي

والأمن والاطمئنان، والراحة النفسية وتراجع العصبيات الضيقة والتفكير الخرافي والصراع الداخلي، وهي كلها إنجازات تتحقق عن طريق الوحدة. إن القوة الناتجة من الوحدة حلزونيةُ التصاعد وذات آفاق متطورة، فالقوة تجلب قوة جديدة وهكذا. القوة المادية لا تقتصر على الناحية الاقتصادية، بل هناك القوة العسكرية والقوة الثقافية والقوة التقنية. وجميع هذه الأصناف من القوة تفتح آفاقاً جديدة وتتولد منها باستمرار دفاعات جديدة من القوة. والقوة، كما لا يخفى، حالة الصحة والتقدم، وهي فضيلة كبرى بعكس الضعف الذي يجلب بدوره مزيداً من الضعف وكُلّ ما ينتج من تخلف وتراجع وبؤس بشري. القوة فضيلة إيجابية والضعف رذيلة لأنه سلبي. لذلك كان الإنسان يناضل دوماً ضدّ الضعف بمختلف أشكاله.

القوة فضيلة تنضح خيراً وعافية ورفاهاً وسعادة تفيض على الجميع. فهي التي تخلق الوفرة بالكم وبالنوع، وترفع مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي وترتقي بالحياة إلى مستويات نوعية أعلى. القوة المادية توفر الأمن في الداخل فيذوب كثير من الصراعات البينية ويتراجع كثير من العصبيات ويحل الاطمئنان والثقة في المستقبل ويتوطد السلام الاجتماعي. فبظل الدولة القوية تتراجع المطامع الأجنبية ونشاطات التدخل والاختراق، فتصبح الحدود مصونة، ووحدة الوطن محترمة، والدولة مهابة في المحيط الدولي وكلمتها مسموعة ودورها مُقدَّر ومصالحها محترمة، فيبتعد الطامعون عن المس بها. وبذلك تتجنب الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تتولد من حالة الضعف.

الضعف رذيلة فهو يجلب الصعوبات والمشاكل ويولد عدم الاستقرار ويشجع على العدوان من قبل الآخرين، ويستثير طمع الطامعين والانتهازيين، ويجعل الأمن في الداخل والخارج في خطر مستمر بكل ما ينتج من ذلك من استنزاف الموارد وفقدان الأمن وارتباك الدولة وانشغالها عن التنمية والتقدم والرفاه الاجتماعي. والأمثلة على ذلك في العالم كثيرة ولعل أبرزها الحالة العربية الراهنة. فالأنظمة العربية كلها الآن في وضع الأزمة والمعاناة والحالة غير الطبيعية، وهي وإن كانت تحاول، عن طريق المكاسب الجانبية التي تحققها، أن تقنع جماهيرها بصلاح الموجود وتحقيق شيء من الرضا عن سياساتها، تبقى في حقيقة واقعها تعيش أزمة وتنتقل من حالة غير طبيعية إلى حالة غير طبيعية أخرى مستخدمة الإعلام والقوة والقمع والتفاهم المذل وغير المتكافئ مع القوى الأجنبية. إنها تحاول أن تتعايش مع حالة الأزمة والبقاء والاستمرار مستخدمة لمدد طويلة (أصبحت دائمية تقريباً) قوانين الطوارئ. ويقوم بعضها بعقد المقارنات بين حالة قطر وحالة قطر آخر، لتزيين ما هي عليه وتحسين صورته متجاهلة أن ذلك أمر نسبي ومقارنة بين السيئ والأكثر سوءاً، بين حالة أزمة

معينة وحالة أزمة بدرجة أقل. إن الذين يقنعهم منطق التبرير ويمنحون القناعة بوضع التجزئة لا يعرفون الفرق الكبير بين الواقع وبين ما يمكن أن يكون عليه، بين حالة الأزمة الراهنة ووضع الازدهار والتقدم والاحترام والحرية والسيادة والأمن والرفاه والسلام، وتحسين نوعية الحياة وانسيابية العلاقات والعمل والتمتع بمباهج الحياة وبثمار التقدم العلمي والتقني والوئام الاجتماعي وروح التسامح والراحة النفسية التي تتولد من وضع القوة المادية والمعنوية التي يحققها بناء كيان قومي موحّد. البعض قد يجهل ذلك والبعض قد يعرفه معرفة غير كاملة. والسبب في ذلك هو أن الواقع الراهن موجود والمستقبل العظيم لم يوجد بعد. الواقع الراهن يسير بقوة الاستمرارية والمستقبل العظيم يحتاج إلى جهد جديد وعمل جديد، أي لنضال شاق، والعمل والنضال يتضمنان الألم والمعاناة.

ـ ٣ ـ

هذا عن القوة المادية، وهناك باب آخر متداخل معه وممتزج فيه هو باب القوة المعنوية. القوة المعنوية شيء مهم جداً لأنه يتعلق بالروح المعنوية والحماس والحيوية والتفاؤل والإقدام والثقة بالنفس ومجاهدة الصعوبات التي تشكل المحفز الداخلي في الفرد وهي التي يرجع إليها في النهاية الفرق بين حالة وحالة. هناك حالة الخمول والخوف وهبوط المعنويات والشعور بالإهانة والكسل والتردد والخضوع للخرافة والعادة والتعصب والغرائز الدنيا، ثُمّ هناك حالة النقيض، وهو وضع القوة المعنوية حيثُ التفاؤل والإقدام والثقة واحترام النفس والترفع وشعور العزة والسيطرة على الغرائز والعقلانية والتوازن والتسامح والرضا والاطمئنان والطموح والإبداع. إن العربي الذي يعيش في مجتمع أمة كبيرة قوية ويتعرف على دقائق الحياة فيها يستطيع أن يتحسس الفرق بين مشاعر الفرد في وضع القوة، مقارنةً، بوضع الضعف، ففي مجتمع القوة يكون الفرد في وضع نفسي ومعنوي مختلف في بيته وعمله وسفره واتصاله بالآخرين ولنظرته إلى الحياة والقوة المعنوية التي تتولد من قوة الدولة الموحدة أثر كبير لا يعرفه إلا من يعيش فيه. والفرد المنتمي إلى أمة تعاني الضعف والتجزئة وغياب الكيان القومي يعرف حالة البؤس والأسى والألم والانكسار الذي يعيش فيه وإنْ كان متعايشاً معه. فهو يعرفه في حياته اليومية ويعرفه عندما يسافر إلى بلدان أخرى للعمل وللتجارة أو للسياحة ويعرفه عندما يتحاور أو يتفاوض مع الآخرين من البلدان القوية.

الذين يوجهون الآن كلمات الانتقاص للقومية يتجاهلون حقيقة الطبيعة البشرية التي تحتاج دوماً إلى الحافز. فهل هناك إنسان يعمل من دون حافز؟ الشعور القومي هو

الحافز الذي نتج منه التقدم الهائل الذي أحرزته الأمم في مختلف حقب التاريخ. هذا هو معنى الشعور بالذات وهذا هو معنى وجود الهوية. إن الذي لا يشعر بذاته وليس له هوية لا يحقق شيئاً مهماً، بل يتحول بالتدريج إلى مهمة الإدامة المادية للجسم التي هي أقرب إلى حياة الحيوان.

الشعور القومي موجود عند جميع الأمم، وهو الحافز للنشاط والإبداع والتقدم وإن كان التعبير عنه يختلف من حالة إلى أخرى، وإن كان المجال المتاح للحافز متبايناً من حالة إلى أخرى. إن قوة كبيرة تتولد في الإنسان عندما يفكر بذاته ويركز على جوهره الداخلي ويتعرف على هويته. إن في تفكير (أنا موجود)، أنا أستطيع و(نحن موجودون، ونحن نستطيع) قوة هائلة يمكن توظيفها من أجل التقدم والإبداع والسيطرة على الظروف، والشعور القومي هو الذي يحرك هذا الشعور ويخلق الحافز الذي يحيل حالة السكون إلى حالة حركة.

إن أنظمة الدولة القطرية تدرك ذلك وتعرف أهمية الحافز ودوره، لذلك نجدها تحاول جاهدة خلق حافز متلائم مع وضع التجزئة عن طريق مظاهر الوطنية القطرية والاهتمام بالتاريخ القديم للقطر، والإعلام لرئيس الدولة، والتعبئة في المناسبات القطرية، ولكنها لم تستطع أن تحقق نجاحاً، فالوطنية القطرية لم تنجح بالرغم من اشتراك بعض النخب عن جهل أو مصلحة في هذا المسعى. إذن فحتى الدولة القطرية تعترف بأهمية الحافز الذي أرادت أن تجعله مشتقاً من القطر بدلاً من الأمة. فالتاريخ القطري القديم متشابك مع تاريخ الأمة والتفاعل الحضاري كان دوماً موجوداً، والأمة العربية لم تتكون من فراغ بل من حصيلة تفاعل معقد وتطور متشابك بين أقوام المنطقة أدّى إلى تكوين عوامل اشتراك وروابط تمخضت عنها الأمة العربية بلغتها وثقافتها وديانتها وموروثها الحضاري وتاريخها المشترك. فهل يدرك أصحاب كلمات الانتقاص من القومية ما يقولون؟ هل يعرفون حقاً أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بدون حافز وبدون أن يشعر بذاته ويدرك هويته ويتحرك عنده الطموح للتقدم؟ هل يعرفون الفرق بين ما يمكن أن يفعله الحافز القوي في حياة الإنسان والإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يطلقها ليعمل وينتج ويفكر ويتقدم؟ هل يدركون الفرق بين فرد دنياه حدود القطر وفرد دنياه حدود الوطن العربي والأمة العربية؟ الوطن العربي بموارده وسعته وموقفه واتساعه وتنوعه، والأمة العربية بتاريخها وتراثها الروحي ولغتها وثقافتها وحضارتها، كُلّ ذلك يشكل دنيا أخرى تماماً، فشتان بين دنيا ودنيا، وشتان بين شعور وشعور.

إن الإعاقة التي شهدها مشروع الوحدة وصعوبة الظروف واضطراب الواقع والإعلام المضلل عوامل علينا أن ننتبه لدورها في إيجاد هذا التضليل وهذا الخطأ

الفادح الذي يقع فيه البعض عندما يتحدث عن الوحدة والتجزئة. فالموجود ليس هو الأفضل لمجرد أنّه موجود ولو اقتنع البشر بهذه المقولة لما كان هناك تقدم. التقدم كان دوماً وليد تجاوز الموجود لتحقيق الأفضل غير الموجود. أما الصعوبات فليس لها غير الجلد والتحمل والتضحية والوقت الطويل، ليس لها غير الصبر والمطاولة فكُلّ شيء مرهون بإرادة الإنسان. لأولئك الذين يتكلمون بدون مسؤولية أقول: هل يستوي الذي له دور مع من لا دور له؟ الذي له احترام مع من ليس له احترام؟

هل يستوي الذي يهابه الطامع ويخشاه المعتدي مع من لا يهابه الطامع ولا يخشاه المعتدي؟ أليس هناك فرق مهم بين من يصنع تقدمه بجهوده ويوطد أمنه بقوته ومن ينشد ذلك عند الآخرين فيضطر للتنازلات المهينة؟ أليس هناك فرق جوهري بين من يسيطر على حياته ويصنع مستقبله وبين من تكون حياته من صنع الآخرين ويكون مستقبله مجهولاً في مهب الريح؟ هل هناك غير القوة المادية والمعنوية ما يستطيع تحقيق كُلّ ذلك وهل من سبيل لهذه القوة غير أن تتحد الأقطار الضعيفة وتتكامل الأجزاء المبعثرة؟ هل بإمكان من يتحدث بتأثير حالة الضعف أن يدرك ماذا يمكن أن تفعله القوة المادية والمعنوية من تغيير جذري في حياة الأمة العربية؟ وهل يدرك ما يعنيه قيام دولة قوية موحدة في هذا الجزء من العالم، وبهذا الوطن وبهذه الموارد وبهذا الموقع وبهذا التاريخ وبهذا التراث؟ القوة عامل مساعد على السلام وعلى الأمن وهي مبعث الحافز الروحي الذي يفجر الطموح ويبعث على الحيوية ويشجع العمل والنشاط والإبداع. السعادة رفاه مادي وتمتع بمباهج الحياة إلى جانب سعادة روحية مبعثها الثقة بالنفس والشعور بالاعتزاز والرضا والتفاؤل والطمأنينة والتمتع بالقيم المعنوية والتمسك بالقيم السامية والأخلاق الرفيعة. إنه عالم آخر من الغنى والوفرة والرقي والتقدم غير هذا العالم المهين الفقير المضطرب فاقد الأمان والمعرض للكوارث والاعتداءات، عالم السلبية والتذمر والتخلف والعبث والخوف والمهانة. لأولئك النفر من السياسيين والمثقفين أقول إن التكيف مع الموجود ليس دائماً حكمة، وقبول الأدنى ليس حصافة ولا تقدماً، والتنظير للواقع ليس نضالاً، وترجيع صدى الإعلام المعادي والثقافة المنحازة ليس تفكيراً أصيلاً، إذ لا شيء يجب أن يعلو فوق المصلحة الحقيقية للشعب.

(٣)

الوحـــدة والتقـــدم

ـ ١ ـ

من أهم المواضيع التي شغلت المعنيين بشؤون الفكر هي قضية المعرفة. كيف تتكون المعرفة أو كيف نعرف؟ هناك قواعد المنطق وأصول علم الكلام وما يرافق ذلك من عملية الاستنتاج. ثُمّ هناك استعراض الوقائع والربط بينها والتوصل إلى استنتاجات وما يرافق ذلك مما يدعى بالاستقراء. وهناك التاريخ، وهناك الإحصاء، وهناك المختبر واتباع الطريقة العلمية. ومهما تباينت الطرق إلى المعرفة فهي في النهاية تمثل سعي الإنسان المتواصل إلى معرفة ما يدور حوله أو بداخله. إننا الآن نتحدث باتساع عن التقدم وما هو السبيل إليه. ومن دون الدخول في قضية اختيار الأسلوب، أو الطريق، وبعيداً عن جدال ماهية التقدم ونوعيته، يمكن أن نقول بعبارة بسيطة هي أن التقدم يعني تحسين الوضع المادي والمعنوي للإنسان وما يتبع ذلك من ضرورة حلّ المشاكل التي تعترض ذلك وتذليل الصعوبات التي تقف بوجهه. وبهذا التبسيط وتوخي السهولة يمكن القول إن تحسين الوضع المادي والمعنوي للفرد المواطن يتطلب كُلّ ما ندعوه التنمية والحرية والاستقلال والعدالة والأمن والسلام الاجتماعي. أما كيف يمكننا التوصل إلى ذلك باعتبارها مكونات التقدم، فهو ما نراه من حولنا في عالم اليوم وما تعلمناه من تجربة التاريخ. في عالم اليوم وفي حقب التاريخ تعرجات فيها السلبي وفيها الإيجابي ولكن مع ذلك فالتعرجات لا تعيق عملية التوصل إلى درجة جيدة من المعرفة عن موضوع التقدم.

إذن، فما يدور حولنا في عالم اليوم وما أفرزه التاريخ من معلومات وأخبار نستطيع أن نعرف شيئاً عن هذه القضية المحورية في حياتنا اليوم.

التنمية الاقتصادية في عالم اليوم تحتاج إلى سوق كبير والحجم بحدّ ذاته مبعث مزايا اقتصادية معروفة هي من الأمور الأساسية في مبادئ علم الاقتصاد. فالحجم يعني السوق الكبيرة والسوق الكبيرة تعني إمكانية الإنتاج الواسع النطاق الذي تحتمه الآلة والتقنية الحديثة. طرق الإنتاج في تطور مستمر بسبب التقدم العلمي والتقني، الأمر الذي يجعل الحدّ الاقتصادي الأدنى لا يمكن المحافظة عليه في مثل هذا الوضع إلا بتوسع السوق وهكذا. واتساع الحجم يسمح بتقسيم العمل بكل ما يحمله من مزايا لزيادة الإنتاج، تلك المزية التي تحدث عنها آدم سميث. وتقسيم العمل يسمح بالتخصص ويسهل اندماج الموارد وتكاملها واتساق بعضها مع البعض الآخر والاستفادة القصوى من مزايا الإنتاج الكبير المعروفة، في الوضع الاقتصادي الحالي أدلة لا يمكن التغاضي عنها على الدور الرئيس الذي يلعبه الحجم في دفع عجلة التنمية. فحالات التنمية الكبرى في العصر الحديث قد حدثت في الدول الكبيرة الحجم. أما الدول التي لم يكن حجمها الوطني كبيراً فقد عوضت ذلك عن طريق المستعمرات التي وسعت سوقها الوطني وأبرز مثال على ذلك بريطانيا. إن حركة الاستعمار وجهود الاستكشافات الجغرافية كانت مدفوعة لحدّ بعيد بدوافع توسيع السوق والحصول على الموارد وجني مزايا التكامل الاقتصادي.

ويلاحظ أنّه بتقلص الوضع الاستعماري القديم امام حركة الاستقلال وبانتهاء مرحلة الاستكشافات الجغرافية ظهرت أساليب جديدة للتعويض عن ذلك. وأبرز هذه الأساليب ظهور التجمعات الاقتصادية التي عمت عالم اليوم إذ يلاحظ أنّه حتّى الدول الكبيرة والمتقدمة اقتصادياً دخلت هذا المضمار لجني المزيد من التقدم الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية في تجمعها مع كندا والمكسيك.

والأسلوب التعويضي الآخر الذي ظهر في العصر الحديث هو الشركات العملاقة العابرة للقارات، واتفاقية التجارة الحرة، وما يدخل في باب حركة العولمة التي تهدف في النهاية إلى توسيع السوق الوطنية لتمتد إلى أسواق الدول الأخرى. لذلك نجد أن الدول المتقدمة اقتصادياً التي تعرف بالملموس مزايا الحجم الاقتصادي الكبير وأثره الحاسم في تطور اقتصادياتها تسعى دوماً إلى تحقيق هذا الهدف بشتى الأساليب، كالاتحاد وتكوين كيان وطني كبير عندما يتاح ذلك كما حدث في الولايات المتحدة أو بالامتداد الاستعماري في مناطق جديدة أو في التجمعات الاقتصادية أو بإجراءات العولمة والشركات العملاقة. وبيت القصيد في ذلك بالنسبة إلى الأمة العربية هو أن فرصة متاحة أمامها لتحقيق المزايا الاقتصادية للحجم الكبير وإن تدخل بذلك مجال التنمية الحقيقية عن طريق الوحدة دونما حاجة للأساليب الأخرى.

ـ ٢ ـ

ولكن أهمية الأمر لا تقتصر على هذه القضية المعروفة المسلَّم بها بل تتعداها إلى أمور، المعرفة عنها أقل، وهي القضايا المتعلقة بغير الأمور الاقتصادية في عملية التقدم. الاندماج العربي من شأنه أن يفجر ينابيع التقدم في جميع هذه المجالات، وبذلك تتسق وتتكامل حركة التقدم وتدور عجلتها لتنقل الأمة من وضع إلى وضع أرقى في سلم التقدم. ولموضوع التقدم جانب آخر لا يقل أهمية وهو التطور الاجتماعي. المقصود بالتطور الاجتماعي رقي طرق عمل الأشياء وتجديد أساليب المعيشة. فالفرد يمارس مهناً معينة متوارثة ويتبع أساليب في المعيشة هي الأساليب المتداولة في محيطه. والمتوارث والمتداول والمألوف قدرة كبيرة على إعادة إنتاج نفسه، الأمر الذي يعمل على تكوين قوالب حياة محددة يبقى المجتمع يمارسها ويدور في مقتضياتها، وتلك هي الروح المحافظة التي تبقى منغلقة على الموجود المتداول، وبذلك يبقى المجتمع في مكانه راكداً لا يتقدم. فالفرد يبقى كذلك لأن جميع الأفراد الذين حوله هم على الشاكلة نفسها يأخذون منه ويعطونه ما عندهم وما يأخذونه ويعطونه هو الموجود المتداول نفسه.

وهكذا يبقى القديم على قدمه. والسبب هو أن الفرد يعيش ضمن حلقة ضيقة مغلقة، والحلقة الضيقة قد تكون العائلة أو القبيلة أو القرية وهي الآن الدولة القطرية. الأقطار العربية فيها درجة من التباين في طرق عمل الأشياء وأساليب المعيشة، والحدود القطرية تعيق، وإلى حدّ ما الأساليب وطرق المعيشة في القطر، من التفاعل مع ما هو موجود في أقطار أخرى. وقد اتضح أثر ذلك في الحالات التي حدثت فيها درجة من الاختلاط وفتح الحدود. وبمقدار ذلك الاختلاط حدث بعض التطور في طرق المعيشة وأساليب عمل الأشياء، فدخلت حرف جديدة ونباتات جديدة وحصل نوع من التجديد في أنماط الحياة. ففي مرحلة انفتاح العراق على أبناء البلاد العربية حيثُ الغيت تأشيرة الدخول والإقامة وإذن العمل، دخلت أعداد كبيرة من أبناء البلاد العربية وبخاصة من مصر ولبنان وفلسطين والمغرب العربي للعمل. وقد لوحظ أنّه على محدودية ذلك الانفتاح ومدته فقد حصل شيء من التطور الاجتماعي، فدخلت الزخرفة المغربية والحفر على الخشب في الأثاث المنزلي ونبات الملوخية وأطعمة وحلويات لم تكن معروفة من قبل.

إن اتساع المحيط وخروج الفرد من دائرة القطر إلى محيط الوطن الكبير المتنوع الجغرافية وطرق المعيشة وأساليب عمل الأشياء والمعرفة باللغات والعلاقات مع العالم يساعد على إضعاف تأثير الموجود المتوارث وعلى تفكيك الثقافة القديمة ودخول

الأفكار الجديدة والانفتاح على التقدم، وهكذا لا يعود الجديد شيئاً يسمع عنه بل يصبح مرئياً ملموساً. إن تطوير عادات عمل الأشياء مسألة مهمة في قضية التقدم، فالتقدم لا يحصل إلا إذا تغير موقف الفرد وتبدلت آراؤه وتغيرت تفضيلاته بحيث يصبح راغباً في الجديد مقبلاً عليه جريئاً في إحلاله محل القديم. إننا بحاجة ماسة إلى إجراء تطوير في عمل مؤسساتنا وطرق الإنتاج وأساليب السكن والعمران والنقل والاتصال والتعليم وجميع مرافق الحياة بإزالة العوائق امام قانون الأواني المستطرقة ليعمل عمله في التفاعل والانسياب لتجديد الحياة وبتوسيع دائرة المجتمع من مجتمع الدولة القطرية إلى مجتمع الوطن العربي الكبير. صحيح هناك الآن درجة من التفاعل والاختلاط المادي والبشري بين البلاد العربية إلا أن ذلك يبقى في حدود الدولة القطرية الرسمية وضمن قوانينها وأنظمتها وقيودها. في ظلّ دولة الوحدة الأمر مختلف فالتفاعل البشري والتمازج الاجتماعي يصبح حراً من التحديدات والقيود والقطرية.

فالاختلاط بين النخب المثقفة وأصحاب المهن ورجال الأعمال وعموم الجماهير الشعبية من مختلف الطبقات يطلق عملية تفاعل فكري واحتكاك ثقافي وتعرض للجديد من شأنها أن تساعد على مراجعة ما هو موجود وإدخال التحسين عليه وتقبل الجديد ودمجه في الحياة اليومية. إنها عملية توسيع للأفق وخروج من المحيط الضيق إلى المحيط الأوسع وتعريض المألوف المتداول لرياح التقويم والمراجعة.

وبذلك تضعف مقاومة الجديد وتقوى روح الإقبال على الأفضل. تلك هي عملية إطلاق عجلة التقدم لتدور ناقلة المجتمع من مكانه القديم الراكد إلى الجديد المتحرك. في محيط الأمة والوطن الكبير تتعدد التجارب وتكثر النماذج، الأمر الذي يسهل عملية اختبار الأفكار. ويصح ذلك في المجالات الاقتصادية ـ المادية، كالزراعة والصناعة كما يصحّ في مجالات الأنظمة الإدارية والسياسية. فقضايا كالمركزية والحكم المحلي والانتخابات والتعددية والأقليات وحقوق الإنسان والمرأة والشباب وغيرها يصبح مجال تكوين المعرفة المفيدة عنها أسهل. إن خبرات كُلّ قطر في مختلف شؤون الحياة المادية والمعنوية الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية والتعليمية تصبح في متناول جميع الأقطار، فالوصول إليها أسهل ومعرفة ظروفها أكثر. ففي مجال التشريع وحده هناك الكثير مما يمكن أن يكون مفيداً إذا ما أصبح في متناول الجميع ضمن الكيان السياسي الموحد.

وفي صدد موضوع التقدم لا بُدَّ من التنويه بقضية تكتسب الآن أهمية خاصة هي التقدم العلمي والتقني. الدولة القطرية في الوقت الحاضر تعتمد كلياً تقريباً على الدول الأخرى في الحصول على التقنية الجديدة التي تنتجها مراكز البحوث والمؤسسات

التقنية في الدول المتقدمة. وتلك ثغرة خطيرة، فهي إضافة إلى كلفتها المالية العالية تجعل البلد المستورد معتمداً على البلدان المصدرة في مختلف شؤون التطور في هذا المجال، إذ المعروف أن الشركات الكبرى والمؤسسات التقنية المتطورة تمارس احتكاراً منظماً في هذا المجال. في الدول الصناعية الكبرى قوانين وأنظمة تحد من انسياب التقنيات الجديدة إلى الخارج وبخاصة في مجال إنتاج السلاح والتطورات التقنية المهمة. إن الاعتماد الكلي تقريباً على استيراد التقنية الحديثة من الخارج يشكل ثغرة أمنية فهو يحد من القدرة على إنتاج وتطوير الأسلحة ويضع مصير قضايا اقتصادية وإنتاجية مهمة في أيدٍ غير وطنية.

لذلك فالبلاد العربية بحاجة ماسة إلى تجميع قدراتها وتكامل مواردها العلمية والمالية والبحثية لبداية جادة في برنامج خلق قاعدة تقنية مستقلة تقلل حالة الاعتماد على الاستيراد من الخارج والخضوع لشروط مجحفة ومقيدة.

ثُمّ هناك جانب مهم في عملية التقدم يتعلق في العلاقة ببقية العالم. فالانفتاح على العالم واستيعاب ما هو جديد عنده والتعرف على أفكاره وطرق عمل الأشياء وأساليب الحياة عنده ومعرفة كيفية التعامل معه أمور هامة لرفد عملية التقدم بزاد مستمر من الأفكار والتعلم. إننا بحاجة أن نطلع على الثقافات الأخرى وعلى تطورها العلمي والتقني والتفاعل معها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية، ومن دون هذا التفاعل تصبح عملية التقدم محدودة.

وهنا يأخذ التفاعل شكل العلاقات بين دولة ودولة، أو دول أخرى، والمعادلة هي أن التفاعل مطلوب ولكن بحدود المحافظة على الكيان القومي واستقلال الشخصيّة وندية التعامل. وفي حالة كهذه لا بُدَّ أن تتخذ العلاقة شكل جذب ودفع فتدخل فيها المنافسة والضغط وتوازن القوى والقدرة على التأثير. إنه صراع بمعنى من المعاني وبدرجة من الدرجات، وفي الصراع يؤدي توازن القوة دوراً مهماً. إننا في الوقت الذي لا يمكن أن نستغني فيه عن التفاعل مع الآخرين والدخول في التعامل معهم، علينا أن نحافظ على مصالحنا المشروعة واستقلالنا، وهنا تلعب درجة القوة أو الضعف دوراً مهماً. فالوحدة تكسب الأمة قوة لا تستطيع الدولة القطرية مهما بلغت أن توفرها. وبذلك تكون الوحدة عاملاً مساعداً على التقدم بجعله ممكناً من دون تضحيات بالاستقلال والمصالح المشروعة والاحترام الدولي كما هو حاصل الآن في كثير من علاقات الدول القطرية مع القوى الكبرى في العالم. وذلك ما يفسر ظهور دعوات الانكفاء والرفض غير العقلاني للغرب من جهة وحالات انتقاص الاستقلال وتآكل الشخصيّة الوطنية والإهانة في حالات أخرى.

من ذلك يتضح أن الدولة القوية ذات الكيان الدولي المتقارب مع القوى المهمة الأخرى في العالم تجعل عملية التفاعل الحضاري مع العالم ممكنة وطبيعية تنساب من خلالها الأفكار وتحصل الاستفادة من تجربة الآخرين والاشتراك في عملية بناء الحضارة. وبهذا المعنى تكون الوحدة بما تؤدي إليه من وضع القوة والتكافؤ تسهل عملية التقدم بصورة طبيعية وبتضحيات أقل وثمن هو دون ما يمكن أن يكون عليه في حالة الضعف وفقدان التكافؤ والندية.

وهكذا يكون الاندماج في العالم لا يحمل معه أخطار ضياع الشخصيّة والذوبان في الآخرين ولا يؤدي إلى الاختراق الثقافي من قبل الثقافات الأخرى واستلاب الشخصيّة وهي الظواهر التي طالما كانت مدخلاً للتدخل الأجنبي والمس بالاستقلال الوطني والتهميش.

(٤)

الطريــق إلـى الوحـــدة

ـ ١ ـ

وبناء على الفهم الذي تقدم لأهمية مشروع الوحدة في حياة الأمة ولمجمل قضية النهضة والتقدم، لا بُدَّ من تحديد معالم لطريق العمل وهو الموضوع الرئيس من بين جميع المواضيع الأخرى. الوحدة لا تتحقق إلا بنضال واسع للشعب بمجموعه أو بأكثريته الغالبة. إنه مشروع الأمة وليس مشروع فئة معينة. وهو مشروع الكُلّ وليس مشروع الجزء، فعليه يتوقف المستقبل وعلى أساسه تتخذ قضية النهضة مسارها الصحيح. إنه يتعلق بالمصلحة العامة وبحياة المجموع، لذلك، فتحقيقه عملية يجب أن يساهم فيها المجموع. ويعني ذلك أن المشروع يتطلب نضالاً شعبياً في جميع نواحي الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وهو يمس الأنظمة كما يمس الفرد المواطن.

لذلك فما يتكافأ معه هو حركة شعبية تضم الجميع وتساهم فيها جميع التيارات والمدارس الفكرية وجميع التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل فيها جميع شرائح المجتمع وطبقاته ومختلف أطيافه. ذلك ما يميز الحركة عن الحزب ويوضح الفرق بين القضية الوطنية والقضية السياسية، بين القضية العامة والأيديولوجية المحدودة الخاصة. فالنضال من أجل مشروع الوحدة يجب أن يصل إلى كُلّ مكان ويساهم به الجميع، والشعور فيه والعمل من أجله يجب أن يعبر الحدود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية فلا تختص به فئة من دون أخرى ولا يتحول إلى اتجاه أيديولوجي من بين العديد من الاتجاهات الأيديولوجية الموجودة. فعندما يكون الوطن محتلاً والأمة مكبلة بالاحتلال الأجنبي يكون الصوت صوت جميع الأفراد ويكون التحرك تحرك الجميع من أجل التحرير وتحقيق الاستقلال. كذلك

الحال عندما تكون الأمة مجزأةً يجب أن يكون صوت الوحدة صادراً من الجميع، والعمل من أجل بناء الكيان القومي مهمة يساهم فيها الجميع بغض النظر عن أي شيء آخر، وعبر جميع الخطوط الفاصلة بين فئات المجتمع وأطيافه وطبقاته وأحزابه السياسية. إذن، فمشروع التوحيد يحتاج إلى حركة بمثل هذا الشمول وبمثل هذا التركيز على الهدف والمعرفة الواضحة بموضوع النضال الشعبي.

والقول إن ما يتطلبه مشروع الوحدة هو حركة وحدوية قد يؤدي إلى فهم غير مقصود. فهل يعني ذلك قيام حركة جديدة تضاف إلى ما هو موجود الآن في الساحة؟ والجواب هو النفي. في ساحة العمل القومي الآن تيارات وتنظيمات واتجاهات تنادي بالوحدة بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة من الفعالية والانتشار، وإنشاء حركة وحدوية يجب ألا يعني الاستغناء عن هذه القوى. فالموجود في الساحة قوى لا بُدَّ من تعبئتها وعدم التفريط بقواها وخبرتها بل يجب تعبئة تلك القوى والاستفادة منها في الجهد الجديد. لذلك فإن المطلوب هو قيام جبهة تضم الجميع وليس إنشاء حزب جديد.

ونقطة البداية هي قيام جبهة تضم جميع التيارات والأحزاب والمنظمات التي تؤمن بقضية الوحدة على أساس موضوع رئيس هو مشروع التوحيد. فالأحزاب والمنظمات السياسية التي توافق على تحقيق المشروع يمكن أن يجري تفاوض معها لتنظيم الجبهة على أساس ميثاق واضح موجز يتناول قضية الوحدة كهدف رئيس والخطوات والمراحل والوسائل المؤدية لذلك من دون الدخول في الأيديولوجيات، فالقضية قومية تخص جميع القوميين والوطنيين والمؤيدين للتقدم والنهضة من جميع التيارات والطبقات وفئات الشعب. وبيان كهذا يمكن أن يجتمع عليه جميع الوطنيين والقوميين ويكون أساساً للعمل. وأن تأسيس الجبهة مهمة عملية وطريقة تأسيسها تعتمد على الحوار الذي يجب أن تتولاه نواة من الناشطين المؤمنين بهذه الدعوة لتحقيق انسجام في داخل التيارات القومية الموجودة.

والتيارات القومية الموجودة لا يصعب تحديدها فمنها الأحزاب ومنها التجمعات ومنها الكتل ومختلف أنواع التنظيم الشعبي من دون أن يترك أي أحد في خارج التجمع فكُلّ من يرغب ومستعد للعمل على هذا الأساس مرحب به. وأساس الحوار هو الإقتناع بضرورة الاجتماع على قاعدة مشروع الوحدة العربية على المدى الطويل وبصورة متدرجة من دون الدخول في مواضيع مفرقة لا تخدم الغرض الرئيس، فأساليب العمل والمواقف الماضية ونوعية العلاقات البينية يجب ألا تكون عائقاً. ومن نقطة البداية هذه يتوسع الحوار إلى التيارات الأخرى القريبة التي تتوافر فيها إمكانيات التقارب كالحركة الإسلامية. وهنا أيضاً يجب التعامل مع هذه الحركة على أساس

تقارب أطيافها المختلفة. هناك الآن اتجاهات على درجات متفاوتة من التنظيم والتأثير ذات ميول توحيدية بشكل أو بآخر كما هو الحال في ما يتعلق بسوريا الطبيعية، أو الخليج العربي، أو المغرب العربي، أو وادي النيل. فجميع هذه الفئات التي كانت تعتبر خارج دائرة التفكير القومي يمكن عن طريق الحوار تحقيق اقتراب منها على أساس ميثاق المشروع المذكور.

ثُمّ هناك الجمعيات والمنظمات والروابط من مختلف الاتجاهات ولمختلف الأغراض كالنوادي والجمعيات الاجتماعية والمراكز الثقافية ومنظمات الخدمة العامة ووسائل الإعلام والجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني التي تضم شرائحَ من المجتمع وأعداداً من المواطنين يمكن عن طريق الحوار الصبور تقريبها من الدعوة إلى المشروع وتعبئة قواها في هذا الاتجاه. كما توجد هناك المؤسسات الاقتصادية التي يجب أن تعار أهمية خاصة في عملية الحوار والتعبئة بسبب ما للشؤون الاقتصادية من تأثير في حياة المجتمع، كالمصارف وغرف التجارة والشركات ومنظمات رجال الأعمال. في جميع هذه المؤسسات ناشطون من رجال الأعمال والمتمولين والإداريين والتجار والمزارعين يمكن أن يكونوا عنصراً فعالاً في الدعوة إلى ما يتطلب الحوار معهم وتقريبهم من الحركة. في الوسط المالي والطبقة الوسطى أشخاص مؤثرون في المجتمع وذوو نفوذ في العمل السياسي، ومنهم يأتي جزء مهم من قيادات الأنظمة السياسية العربية. لجميع هذه الفئات مصلحة في الأمد الطويل بتوسيع السوق وإزالة الحدود القطرية ورفع الحواجز وتوسيع مجال الاستثمار والتكامل الاقتصادي وتقوية القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

إن حواراً عقلانياً يستند إلى المعلومات والبيانات يمكن بالصبر وعلى الأمد الطويل وبالتدريج أن يقربهما من مشروع الوحدة. وفي الحياة السياسية العربية الحالية أمثلة كثيرة على الإمكانية الكبيرة التي يتضمنها. وليس من الصعب التدليل على أهمية التقارب والتوحيد العربي في الناحية الاقتصادية والأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينتج عنه لمصلحة هذه الفئات وللمصلحة العامة في الوقت نفسه. وبصورة عامة كانت هذه الطبقة في مختلف شرائحها ميالة للتوحيد العربي، فقد بادرت إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية تعمل على نطاق عربي وحققت بذلك بعض الإنجازات. ولم يعرف عنها بشكل عام أنها كانت ضدّ أي تقارب عربي.

ثُمّ هناك القطاع المهني والعلمي والثقافي الذي يشمل الأطباء بمختلف فئاتهم والمهندسين والمعلمين والأساتذة والاقتصاديين والمحاسبين والكيمياويين والباحثين والعاملين في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. ثُمّ هناك الجمعيات الدينيّة والجمعيات الخيريّة والجمعيات الاجتماعية والجمعيات الإنسانية والجمعيات النسائية

والجمعيات الشبابية والحرفيين بمختلف فئاتهم، كُلّ هؤلاء وغيرهم من جماهير الشعب المنظمة يمكن الوصول إليهم والاتصال بهم ومحاورتهم بقصد تقريبهم من المشروع. إن هذه الفئات الخارجة من صفوف الشعب قد اكتسبت مؤهلات ثقافية وتنظيمية وإدارية تساعدها على العمل من أجل مشروع التوحيد وقد قدمت بعض الجهود في سبيل الصالح العام إضافة إلى اهتمامها بالشؤون الخاصة المعيشية والمهنية لأعضائها الأمر الذي يمهد الطريق للوصول إليها والتفاعل معها.

ـ ٢ ـ

ويعني ذلك أن تأسيس الحركة يتضمن عملية حوار واتصالات واسعة في مختلف المستويات ومع جميع الشرائح السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. إنها عملية حوار كبيرة تستغرق وقتاً ليس قصيراً وتتطلب وجود عناصر نشيطة تتولى عملية الحوار وذات قدرات ومؤهلات. فعملية الحوار هذه تكون على العديد من المستويات، فهناك المستوى السياسي مع الأحزاب والمنظمات القومية ثُمّ على مستوى المنظمات الشعبية وعلى مستوى المنظمات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية. إنها عملية تبدأ في حلقة ثُمّ تتوسع إلى حلقات أوسع وهكذا. وتحتاج إلى عدد ليس قليلاً من المحاورين الذين يتحملون هذا العبء. ومهما يكن الوقت الذي تستغرقه والجهود التي تتطلبها فهي خطّ البداية والمهمة الأولى التي يتطلبها بناء الحركة. ولا يخفى أنها لا بُدَّ أن تكون متدرجة وتستغرق وقتاً وتبقى دائماً في نمو مستمر.

وإلى جانب القطاع المنظم في المجتمع العربي هناك الجمهور الواسع من الملايين الذين غالباً ما تجاوزتهم السياسة وغابوا عن الاهتمام، إذ جرت العادة أن يتجه الاهتمام إلى فئات المنظمة وهي الأقلية وإغفال الأكثرية الواسعة من المواطنين العاديين. لقد تعاملت السياسة العربية سواءٌ من قبل الأحزاب أو الحركات أو من قبل الأنظمة الحاكمة على اعتبار الجمهور كلاً غير ذي بال يُعبَّأ وقت الحاجة لكسب تأييده العاطفي والتصويتي، ولكن لا يتناوله الحوار والمشاركة والاهتمام ولا يعتبر طرفاً في العمل السياسي. إن هذا الجمهور الواسع الذي يكوِّن الأكثرية الكبرى في المجتمع العربي يجب أن تحدث بداية محكمة للتوجه إليه والاتصال به والتفاعل معه مهما كانت المهمة صعبة وطويلة الأمد وتواجهها العقبات.

فالشعب بمفهومه الواقعي الملموس هو الأساس ومصدر القوة وصاحب القرار، وفيه تكمن القوة الحقيقية للتغيير والتقدم وتحقيق مشروع الوحدة. إن عملية اختزاله وادعاء تمثيله والتكلم نيابة عنه والانفصال العملي عنه هو نقطة الضعف التي أدت إلى الإعاقة التي واجهها مشروع الوحدة، وذلك بوضعها بيد الأنظمة الحاكمة

بدلاً من سلطة الشعب. فالأقلية التي تتألف منها الأحزاب والمنظمات القومية لم تستطع أن تواجه القوة الكبيرة التي بيد الأنظمة الحاكمة التي عرقلت خطوات التوحيد في مختلف المراحل. ولعل من أهم الأخطاء التي يعاني منها التفكير السياسي العربي هو أنّه لا يملك تصوراً واضحاً للقوة الهائلة التي تكمن في جماهير الشعب فقد اعتاد ذلك التفكير على اعتبار الشعب كماً متخلفاً ضعيفاً فاقداً للإرادة ومشوشاً ومكبلاً بعوامل الفقر والجهل والمرض ما جعله في أغلب الأحيان صامتاً معزولاً منفعلاً مسيراً بدلاً من أن يكون قوة فاعلة ذات إرادة وتفكير ويختزن طاقات من الحيوية والإبداع والقدرة والكفاءة ما يجعله العامل الحاسم في التطور وصانعاً رئيساً للنهضة. فالتاريخ يعرف حالات لنهوض الشعب أعادت تنظيم المجتمع من جديد وحققت تحولات جوهرية في الحياة العامة امتد أثرها لأجيال أعقبت ذلك.

فالجمهور الذي قد يكون في حالة سكون وقلة فعالية لفترة مكنت القوى الحاكمة القوية في المجتمع من التاثير فيه وتعبئته لخدمة مصالحها نجده في حالات أخرى قد تطول فواصلها الزمنية يهب من هذه الحالة وتتفجر فيه قوة هائلة تكتسح ما يعترضها وتحقق ما كان يعتبر في عداد المستحيل. إن حيوية الجماهير وفعاليتها وتأثير قواها أمر يجلب الانتباه في كُلّ حقبات التاريخ. القضية المهمة هي ليس أن هذه القوة موجودة أو غير موجودة فهي موجودة من دون شكّ، ولكن القضية هي ما السبيل لتنميتها وما هو الطريق لتفجيرها. أما تفسير هذه الصفة للشعب فليس من الصعب فهمه فالشعب هو الأغلبية الكبرى عددياً وهو عماد المجتمع ومادة الدولة والمكون للنظام السائد فيه فيستطيع أن يقيمه وأن يزيله ويستبدله. فالدولة والمجمع في النهاية قوامها الإنسان أي الأفراد.

هذا من ناحية العدد أما من ناحية النوع فالإنسان كائن يتمتع بقوة الروح وفعالية العقل، لذلك، فهو يستطيع أن يكون في حالات معينة مصدراً لقوة هائلة تفوق بكثير حدود القوة المعروفة عنه. فقواه في الحالة الاعتيادية الساكنة شيء وقواه في حالة التنبه والوعي شيء يفوق ذلك بكثير. إن إرادة الخير وقوة العقل واندفاع الحماس تعتصر من الإنسان طاقة وعملاً وقدرة لم يعرفها من قبل. تلك هي حالة النهوض وروح التقدم التي حققت ما لم يكن متوقعاً في حالة السكون. فالذين شهدوا حالات النهوض واندفاع الجماهير في وقت الثورات كانوا يمتلئون دهشة لما يشاهدونه من الجمهورنفسه الذي كان قبل الثورة راكداً لا يقوى على شيء ويبعث على إحباط من يشاهده.

البعد البشري كان دوماً عاملاً حاسماً فالموارد الفيزياوية الساكنة لها بعد محدود، ولكنها عندما ينصَبُّ عليها العامل البشري يزداد ذلك البعد أبعاداً تفوق كثيراً البعد

الساكن. إن حماس الشعب وحيويته وابتكاراته ومبادرته تخلق العجب الذي لم يكن في الحسبان حيثُ يصبح ما كان يعدّ صعباً أو مستحيلاً من الأمور الممكنة القابلة للتحقيق. وتلك هي الحالات التي تغير فيها وجه التاريخ والتي أحدثت قفزات في التقدم البشري، وما النهضة العربية الإسلامية التي أحدثها الدين الجديد إلا مثالاً واضحاً على ذلك، إذ كانت صفات الإنسان الجديد هي العامل الحاسم في ما حدث. الشعب هو القوة التي لا يحدث تغيير جوهري من دون تحريكها. لذلك فمشروع الوحدة لا بُدَّ أن يكون مشروع جماهير الشعب والقوة الوحيدة القادرة على تحقيقه هي قوة تلك الجماهير. فما هو السبيل لتحريك تلك القوة؟

ـ ٣ ـ

وبصدد هذا الموضوع أود الإشارة إلى أن الرجوع إلى الشعب كان دوماً هو شعار الأيديولوجيات من الشيوعية إلى الديمقراطية الليبرالية. وحتى النازية لم تغفل الإشارة إلى رايخ الشعب. الكتابات الماركسية تؤكد دور جماهير الشعب إلا أنها في التطبيق العملي في الدولة السوفياتية قد قننته في قوالب انتهت إلى اعتبار النخبة هي الشعب. فالشعب تمثله الطبقة العاملة، والطبقة العاملة يمثلها الحزب الشيوعي، والحزب الشيوعي تمثله اللجنة المركزية التي يمثلها السكرتير الأول. فكان ما يسمى بالحكم الشمولي الذي هو في جوهره حكم النخبة. والديمقراطية الليبرالية تعتبر الشعب مصدراً للشرعية والسلطة استناداً إلى نظرية العقد الاجتماعي (لوك وروسو) والشعب يعرب عن رأيه عن طريق الانتخاب. ولكن هذا التنظيم الذي وضع في إطار مجتمع رأسمالي قد كون بمرور الوقت أطراً وأجهزة وقواعد عمل تؤدي عملياً إلى وضع السلطة بيدّ الأقلية القوية في المجتمع، وهي التي تملك المال والإعلام والنفوذ، فاستطاعت بمرور الوقت ترويض الجماهير (بما فيها العمال) وقولبتهم في إطار معقد ينتهي بسلطة أصحاب القوة المالية، وبذلك اتسعت المسافة بين الناخب وبين الحاكم وأصبحت الفئة الحاكمة تتصرف حسب مصالحها واجتهاداتها. وتسعى الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميم هذا النمط من الديمقراطية الليبرالية في البلدان النامية من أجل الوصول إلى الفئات الموالية لها من الطبقات القديمة المتنفذة في المجتمع.

وإزاء ذلك لا بُدَّ من التعرف على مواضع الضعف في كلاً المفهومين للشعب. الشعب ليس هوالنخبة مهما كان دورها. والعقدة هي في ابتداع طريق جديد يضع الشعب في المكان الصحيح ويعتمد على قواه الحقيقية ولا يختصره إلى النخبة السياسية أوالمالية أو العسكرية. إن هذه القضية هي التي تكمن في جذور

المحاولات المتعددة في دول العالم الثالث الناهضة لتطوير نظام في خطّ آخر، وبمفهوم مختلف، يجعل مسألة تمثيل الشعب في السلطة مسألة حقيقية، ويجعل النظام عاملاً وقابلاً للاستمرار.

مشروع الوحدة ليس قضية فنية يمكن أن تعالجها الإجراءات التقنية فهي ليست صناعة، بل هي عملية إنسانية تتعلق بالتعامل مع الإنسان. الاتصال بالشعب مسألة لها قصد محدد لا بُدَّ من الإشارة إليه. فالمقصود ليس تبني مطاليب تبدو بالمنطق البسيط أنها تخدم الشعب، أو ما تعتقده النخبة أنّه يخدم الشعب. ذلك ليس هو المقصود. ليس المقصود المخاطبة الإعلامية والعمل التعبوي الذي يوظف قوة اللغة والإثارة ومخاطبة الغرائز والعصبيات والميول السائدة في حالة الركود. فقد دلت التجربة العملية على أن ما تعتقده النخبة أنّه يخدم مصالح الشعب ليس هو بالضرورة ما يريده الشعب، وليس تحريك الجمهور عن طريق مخاطبة مشاعره وهو في وضع التخلف والسكون يمثل إرادته الحقيقية فجماهير الشعب في مصر استقبلت الحاكم الذي اعترف بالكيان الصهيوني بما يوحي أنّه مؤيد لما جرى ولكنه قاوم في ما بعد عملية التطبيع مع العدو.

الاتصال بالشعب عمل واسع ويحتاج إلى منهجية لها مكونات أساسية، وتقوم هذه المنهجية في نظري على ركنين أساسيين: الأول هو الاستماع للشعب بكل ما تعنيه الكلمة وفي أدق التفاصيل وبصبر وروح تحرٍ عن الحقيقة، والثاني هو التوضيح والشرح للشعب أدق التفاصيل وبصبر وبكلٍ المعلومات والبيانات والأدلة المتوافرة. ويعني ذلك قيام حوار حقيقي نستمع فيه ونناقش ما نسمعه أخذاً ورداً بهدوء واحترام وصبر لتكوين صلة حوار جادة ونافعة يتم من خلالها انسياب الأفكار بين الجانبين. وكُلّ منهجية أحادية الطرف تقوم على مجرد الاستماع أو على مجرد التوجيه خاطئة، ولا تؤدي الغرض المقصود. المطلوب هو حوار جدي مخلص من دون رغبات مسبقة.

ـ ٤ ـ

الاتصال بالشعب عمل واسع يحتاج إلى آلية لها مكونات يمكن تحديد عناصرها كما يلي:

هناك النواة المكونة من جبهة المنظمات السياسية وهي الأحزاب المستعدة للعمل من أجل المشروع. ثُمّ هناك شبكة من المنظمات الشعبية كالنقابات والاتحادات والنوادي، وهناك الجمعيات العلمية والثقافية والفنية والمهنية، وهناك وسائل الثقافة

والإعلام كمراكز البحوث والصحافة والفضائيات ودور النشر، وهناك الجمعيات الخيريّة والاجتماعية والإنسانية والنسائية والشبابية والطلابية، وهناك الهيئات الدينيّة والإصلاحية، ثُمّ هناك المؤسسات الاقتصادية والمالية كالمصانع والمصارف والشركات، وهناك المدارس والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب، وهناك الأحياء السكنية والمدن والقرى والأرياف.

الاتصال بالشعب يتطلب الوصول إلى جميع هذه المرافق ودخول جميع هذه المجالات والتفاعل مع الناس فيها ومحاورتهم وشرح مشروع الوحدة لهم وإيضاح مزاياها وأهميتها لحياتهم الحاضرة والمستقبلية. وحتى ذلك لا يعني تماماً الوصول إلى الأكثرية الغالبة، فهناك جماهير في خارج هذه المجالات غير منتمية لهذه الأطر يجب كذلك الوصول إليها ومخاطبتها.

وكإجراء عملي لتحقيق هذه المهمة لا بُدَّ من الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات لتوثيق الصلة وإيجاد القناة لطرح مشروع الوحدة وشرحه. إن تحقيق هذه المهمة يتطلب بناء شبكة مترابطة الحلقات مرنة الحركة بسيطة العلاقات في ما بينها تعمل بحيوية وكفاءة وسلاسة تسودها روح الخدمة العامة والإخلاص والتضحية والحماس للعمل المنتج. فعن طريق شبكة كهذه يمكن لحركة الوحدة أن تصل إلى جميع شرائح المجتمع وتدخل جميع مجالاته ويسمع بها ويفهمها جميع المواطنين، أو على الأقل الأكثرية الكبرى. وبذلك تصبح الدعوة لمشروع الوحدة هي القضية السائدة والموضوع الرئيس في المجتمع. فتكون حديث الجميع وقضية الجميع والعمود الفقري للحياة العامة وروح الشعب. فالقضية يجب أن تصل إلى كُلّ زاوية في الحياة العامة وتُعرِّف عنها كُلّ مؤسسة، وتتناولها بالحديث والمناقشة في الاجتماعات، فهي الهاجس العام وأول ما يرد للذهن عند أي حديث عن التقدم والنهضة. ويحتاج ذلك بالطبع إلى عمل إعلامي ودعوة واسعة وقدرات كبيرة للشرح والمحاورة والإقناع والتوضيح، وإلى زمن ليس قصيراً من الإصرار والصبر والمطاولة وطول النَفَس. فيكون هناك شبكة من قنوات الاتصال تنساب من خلالها عملية الحوار.

تلك هي العملية التي يتم من خلالها تحريك الجماهير وصعودها لسطح العمل القومي وإمساكها بزمام قضية الوحدة. فيدب الحماس في الجسم الراكد، وتتحرك كوامن النفوس، ويخرج ما بداخل الإنسان من قوى خارقة في العمل والإبداع وتخطي العقبات ومقارعة العوائق في وجه التقدم، والنهضة لتبديل الواقع وبناء المستقبل وإحداث النقلة التاريخية. عندها تتبدل صفات مرحلة الركود السلبية، وتحل محلها صفات إيجابية كالعمل والحيوية والتفاؤل والشجاعة والتضحية والاستقامة، وسيادة العقل على الغريزة وقوالب العادات ورجحان العلم على الخرافة. بذلك يصبح

النضال الشعبي هو الطريق للنهضة والتقدم والوسيلة المضمونة لإنجاز مشروع الوحدة. وهكذا تدخل الفكرة في مشاعر الجمهور وتنغرس في وجدانهم، فيخرج من النفس أفضل ما فيها وتتضاعف القدرة وتتصاعد الروح المعنوية، ويتحول الفرد من خلية ساكنة متلقية إلى كائن فعال مؤثر وقائد في محيطه ومؤثر في قضايا المجتمع، ويصبح مشاركاً في السياسة وبذلك يصبح النظام الموجود في دائرة قدرته رهن إرادته. ذلك هو حكم الشعب حيثُ لا يوجد ما هو مفروض عليه ولا يتصرف أحد نيابة عنه.

ولكن هل تنجح حركة الوحدة لمجرد أنها تتحدث مع الشعب أو أنها تنادي بالشعبية؟ الجواب هو كلا، فقد دلت التجربة العملية أن الشعب لا يتحرك استجابة للكلام عن الشعب، ولا يتجاوب لمجرد الاتصال به والاجتماع معه. إن جميع هذه الأمور مظاهر وفي الشعب حكمة فطرية ونظر ثاقب فهو لا يتأثر إلا إذا اقتنع بداخله بما يسمعه أو يقرأ عنه. وقد كان هذا الخلل سبباً لتعثر حركات قومية وتقدمية تبنت شعار الشعبية وقامت ببعض النشاط للاتصال بالشعب. هناك أمور ثلاثة مهمة من دون توافرها لا تحصل القناعة عند الجمهور بجدية الحركة التي تخاطبه، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولاً: قبل كُلّ شيء ينبغي أن يكون الرأس ـ فرداً أو قيادة ـ ممثلاً حقيقياً للمبادئ التي ينادي بها، فيكون بسيطاً نزيهاً مخلصاً مستقيم السلوك يجسد المبادئ التي ينادي بها عملياً في كُلّ ما يقول ويعمل وفي حياته اليومية، وأن يكون تمسكه بالمبادئ وتجسيده لها واضحاً بائناً يراه الآخرون فهو في سُرّه وعلانيته واحداً وليس مزدوجاً.

ثانياً: أن تكون مبادئ الحركة واضحة مقبولة بالمنطق البسيط والبديهة الطبيعية والحصافة الفطرية، خالية من الصناعة اللفظية والتنظير المعقد، مقدمة بلغة بسيطة واضحة بعيدة عن الرطانة وموجهة لعامة الناس خالية من الغش الكلامي.

ثالثاً: أن يكون تصرف القيادة في تجسيد المبادئ التي تنادي بها حكيماً وبروية وبأساليب متنوعة ووسائل مبتدعة للتغلب على الصعوبات الجزئية اليومية للوصول إلى الهدف المركزي.

الخلاصة هي أن مشروع الوحدة يتطلب تكوين حركة وحدوية حول هدف توحيد الوطن العربي بكيان دولي واحد ويجري توضيح ذلك بتركيز وإيجاز في ميثاق تجتمع حوله الحركات الوحدوية والاتجاهات الإسلامية والوطنية والتقدمية بغض النظر عن تباين الأيديولوجيات والمواقف من القضايا العامة الأخرى. وترتبط بهذا

التكوين للحركة المنظمات الشعبية والاقتصادية والاجتماعية وتمتد حلقاتها في شبكة شعبية واسعة تصل إلى مستوى الحيّ والقرية. ومن خلال كُلّ ذلك يحصل الاتصال بجميع أفراد الشعب أو غالبيته العظمى.

والحركة الوحدوية في توجهها للشعب لن تنجح في كسب ثقته وتحريكه وتفجير طاقاته الكامنة إلا إذا كانت مجسدة لمبادئها في سلوكها العملي وحياتها اليومية وكانت مبادئها واضحة مفهومة تفهمها الجماهير وكان تصرفها المبدئي حكيماً بعيداً عن الجمود والانفعال.

(٥)
الوحـــدة والنظـام السياســي

ـ ١ ـ

هناك موضوع حيوي طالما شغل التفكير القومي، هو علاقة الوحدة بالنظام السياسي للمجتمع. فهل الوحدة أحد مبادئ النظام السياسي الذي تسعى حركة التقدم إلى بنائه أم هي قضية أخرى؟ والمقصود بالنظام السياسي هو شكل الحكم وتركيب الدولة وعلاقة الدولة بالمواطن وعلاقة المواطنين في ما بينهم. والتعبير العملي لهذه المفاهيم يتمحور حول قضيتي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعلاقة الدين بالدولة. وقد شهد التاريخ العربي الحديث طرح هذه المسألة على الصعيدين العملي والتنظيري. وكان الحوار متبايناً من فترة إلى أخرى، فهو مرة يتمحور حول النظام السياسي وأخرى حول النظام الاقتصادي والاجتماعي.

في إحدى المراحل كانت المسألة تدور حول الجمهورية مرة، وحول الاشتراكية مرة، وحول الديمقراطية مرة، كما هو حاصل الآن. هل دولة الوحدة يجب أن تكون جمهورية، وهل يجب أن تكون اشتراكية، وهل يجب أن تكون ديمقراطية، وهل يجب أن تكون علمانية. . إلخ؟ وحسب مفهوم هذا الحوار هناك قضية النهضة التي لها عناصر متعددة هي الوحدة والاشتراكية والديمقراطية والعلمانية، وأن هذه العناصر أهداف مترابطة بعضها ببعض حتّى تصل المناقشة إلى الاستنتاج أن الوحدة يجب أن تكون جمهورية ويجب أن تكون اشتراكية ويجب أن تكون ديمقراطية ويجب أن تكون علمانية. فهي لا تستقيم ولا تنجح ولا تدوم إلا إذا كانت متلازمة مع هذه الأهداف. فالوحدة جزء من تركيب النهضة وأحد عناصرها، وهي كُلّ مترابط عضوياً، لا يمكن فصل أي عنصر من عناصرها عن العناصر الأخرى. وقد برزت هذه المناقشة في أكثر من مناسبة في التاريخ السياسي العربي الحديث، فكانت مثارة بصدد مشروع

الوحدة بين العراق الملكي وسورية الجمهورية، وبرزت بمناسبة تقديم مشاريع توحيدية في الجامعة العربية. وقد توسع الجدل بصددها في محور علاقة الوحدة بالاشتراكية في مرحلة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ووصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في سورية وبعدها في العراق. ويتخذ النقاش بصددها الآن محور الوحدة والديمقراطية ومحور الوحدة والعلمانية. وتعود جذور هذا الحوار إلى فهم معين لقضية النهضة.

فحركة النهضة كانت في الأساس حركة تقدمية بمعنى أنها عبرت عن ضمير النخبة المثقفة والعسكرية الوطنية. والذي يبدو أن فهم قضية النهضة عند هذه الفئات كان ينطلق من صورة المستقبل التي كانت تسعى لتحقيقها، وهي صورة المجتمع العربي الموحد الذي يعمه الرفاه الاقتصادي وتسوده العدالة الاجتماعية ويحكمه نظام ديمقراطي تُحترم فيه حقوق الإنسان ويسوده القانون. فإذا كان الهدف النهائي لحركة النهضة هو تحقيق ذلك فيكون من المنطقي أن ترتبط الوحدة بالاشتراكية والديمقراطية والعلمانية.

وهكذا يتدرج الاستنتاج إلى أن الوحدة يجب أن تكون اشتراكية، وأنها يجب أن تكون ديمقراطية، وأنها يجب أن تكون علمانية. فكيف تكوَّن هذا الموقف؟ هناك أكثر من تفسير وأكثر من احتمال. فهو كما يبدو يصدر من اعتبار هدف الوحدة، كأي هدف آخر، من أهداف حركة التقدم والنهوض. فهناك التنمية، وهناك العدالة الاجتماعية، وهناك الديمقراطية، وهناك الانفتاح على العالم، وهناك الحكم المدني وسيادة القانون واحترام قيمة الإنسان، كما هناك الوحدة التي هي إحدى هذه الأهداف. ثُمّ إن هذه الأهداف تكون بمجموعها معالم المجتمع العربي الجديد الذي تسعى حركة النهوض إلى تحقيقه. وهنا حصل الالتباس الذي هو وليد التنظير المجرد بين الصورة النهائية (وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالاستراتيجية) وبين وسيلة التحقيق، أو ما يمكن أن يطلق عليه أحياناً بالتكتيك. وبعبارة أخرى حصل تداخل بين صورة المستقبل وبين ما يدعى بنظرية العمل للوصول إلى ذلك المستقبل. وهكذا تمت صياغة عبارة العلاقة العضوية بين الوحدة وبين الاشتراكية، أو بينها وبين الديمقراطية. . إلخ.

فالوحدة لا تأخذ مداها إلا بتحقيق الاشتراكية والاشتراكية تبقى ناقصة إذا لم تتحقق الوحدة وهو ما ذهب إليه التحليل في الكتابات عن الموضوع. أما كيف ولماذا يكون ذلك فهو ما لم يتم شرحه بصورة مقنعة، فماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة ضياع فرص سانحة لتحقيق خطوات في اتجاه الوحدة وجعل قضية الوحدة مشروعاً أيديولوجياً خاصاً بفئة سياسية معينة واتجاهاً معيناً بدلاً من أن تكون قضية الجميع.

كما أثقل مشروع الوحدة بشروط مقيدة لم تكن مبررة، فأصبح المشروع يبدو متعلقاً بالمستقبل أكثر من الحاضر، كما أدّى إلى إبعاد قوى اجتماعية وفئات اقتصادية عن تأييده وإدخال القضية في موضوع الصراع الطبقي بدلاً من أن تكون قضية وطنية تهم جميع المواطنين.

الوحدة قضية تتعلق بالكيان القومي، ولذا فهي ليست كأي قضية أخرى، وهي هدف قومي عام وليست مسألة تتعلق بنظام الحكم. الوحدة شيء ونظام الحكم شيء آخر. فكما لا يصحّ جعل الاستقلال الوطني كأي قضية أخرى متعلقة بنظام الحكم كذلك لا يجوز جعل الوحدة جزءاً من قضية النظام السياسي. عندما تكون البلاد محتلة من قبل قوة أجنبية فحركة الاستقلال لإخراج المحتل ليست كأي قضية أخرى كالاشتراكية أو الجمهورية أو الديمقراطية. لذلك في جميع حالات النضال من أجل الاستقلال الوطني كانت القضية قضية واحدة هي التخلص من الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني.

أما قضية شكل نظام الحكم فكان تناولها يتم بعد تحقيق الهدف الرئيس وهو الاستقلال. لذلك نجد أن جميع حالات النصر التي حققتها حركات الاستقلال هي الحالات التي توحدت فيها جميع قوى الشعب على هدف أساس واحد، وبذلك حصل الفرز بين الوطني من جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية وبين غيره من جميع هذه الفئات. فكان ذلك هو الانقسام الاجتماعي الوحيد. بينما لو تمّ دمج قضية الاستقلال بقضية نظام الحكم لتعددت عوامل الانقسام. في الحالة الأولى هناك الأكثرية الوطنية مقابل الأقلية، أما في الحالة الثانية فهناك العديد من الكتل والحركات.

الفرق بين الوحدة ونظام الحكم كبير ومتعدد الجوانب. فالوحدة قضية قومية تتعلق بكيان الأمة ووجودها، أما نظام الحكم فليس كذلك مهما كان مهماً. نظام الحكم قضية اجتهاد واختيار، فيها التجربة والخطأ، لذا فهو قابل للتغيير ويتكيف حسب الظروف، أما مسألة وحدة الأمة فليست كذلك فهي ليست قضية اجتهادية ولا خاضعة لتبدل الظروف. شكل الوحدة قد يتغير إلا أن الجوهر المتعلق بتوحيد الأمة في كيان قومي واحد ليس كذلك. مشروع الوحدة يمس مصلحة الجميع، أما نظام الحكم فقد يلائم فئة اجتماعية أكثر من فئة أخرى. قضية الوحدة كقضية الاستقلال، هي قضية الجميع، وهي الهدف الأكبر، وهي نقطة البداية، ولا يتقدم عليها أي هدف آخر. لذلك يجب ألا تثقل بقيود ولا توضع عليها شروط ولا تخلط بسواها بل يجب أن نعمل على بناء إجماع وطني عليها، وتأييد عام لتحقيقها بغض النظر عن أي اعتبار آخر، أو أي هدف آخر، أو مصلحة أخرى.

وهنا تظهر الحاجة إلى بعض الإيضاحات منعاً للالتباس وسوء التفسير. إن الفهم الذي نقدمه لقضية الوحدة لا يرتب موقفاً معيناً من نظام الحكم بعناصره المختلفة فهو لا يعني التعارض مع الجمهورية، أو الاشتراكية، أو الديمقراطية، أو العلمانية، أو أي من عناصر نظام الحكم الذي تسعى حركة النهضة إلى تحقيقه، كما أنّه لا يرتب موقفاً من أي من هذه القضايا كلها أو بعضها، ولا يتطلب ممن يعمل من أجل الوحدة أن يكون مع، أو ضدّ أي منها. فالوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ويمكن أن لا يكون ويمكن أن يكون جمهورياً ويمكن أن لا يكون وهكذا.. صحيح أن صورة المستقبل العربي يجب أن تكون واضحة (ومعالم الحياة العربية الجديدة) يجب أن نتعرف عليها منذُ الآن، ولكن ذلك يجب ألا يؤدي إلى خلط مشروع الوحدة بموضوع نظام الحكم. الوحدة قضية عامة يجب أن يجتمع عليها الشعب حتّى إذا ما تحققت يتحول الاهتمام إلى موضوع صياغة نظام حكم ملائم. إن ذلك لا يعني تأجيل كُلّ شيء إلى حين التحقيق الكامل لمشروع الوحدة ولا يعني أن النضال في سبيل العدالة والتنمية والديمقراطية وسيادة القانون وحرية الإنسان يجب أن يتوقف إلى حين تحقيق مشروع الوحدة. كما لا يعني أن على من يعمل من أجل الوحدة أن يكون في هذه الأيديولوجية أو تلك، ولا يعني أن تحقيق تقدم في طريق التنمية أو العدالة الاجتماعية أو الديمقراطية لا يساعد على الاقتراب من هدف التوحيد أو أن قضايا نظام الحكم لا علاقة لها بقضية الوحدة، أو أنها غير ذات تأثير فيها.

إن علاقة الترابط بين العوامل لا تعني عدم وجود تصنيف لتلك العوامل، كما أن التأثير المتقابل لا يعني أن العوامل المتفاعلة لها الأثر نفسه. القضايا الاجتماعية مترابطة وتشكل كلاً عضوياً تدخل فيه العديد من العوامل التي يؤثر بعضها ببعض بالتقابل، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود أولويات وعدم القدرة على تحديد العامل الرئيس فيها. فكما أن الاستقلال الوطني قضية رئيسة تتقدم على جميع القضايا الأخرى، كذلك قضية توحيد الأمة وإنشاء كيان قومي لا تساويها أية قضية أخرى وتتقدم على ما سواها على أهمية وتأثير ما سواها. يجب إمعان النظر في العبارات غير المفهومة التي تولي التنظير المنطقي أهمية أكبر من معرفة الواقع وتحديد ما هو مفيد وعلمي. إذ لا يكفي أن تكون الأشياء منطقية بحدّ ذاتها لتكون صحيحة، وعلينا الانتباه لخداع الكلمات ولتضليل رطانة التنظير.

وبهذا الصدد من المفيد الإشارة إلى أن القوميين التقدميين كانوا في الغالب حريصين على ترويج مفهوم يربط الوحدة بالاشتراكية في نقاش عرف أحياناً بتعبير

العلاقة الجدلية. وكان المقصود بالعلاقة الجدلية ليس التأثير المتبادل فذلك أمر طبيعي في العلوم الاجتماعية، بل قد حمل أكثر من ذلك إلى حدّ جعل الاشتراكية شرطاً للوحدة. وبذلك تمّ تحديد طريق معين لتحقيق الوحدة نابع من أيديولوجية الاشتراكية[1].

الوحدة قضية وطنية، كما هو الاستقلال، تهم الجميع ويتأثر بها الجميع، وتفتح الباب للتقدم والنهوض مادياً عن طريق الاقتصاد والجغرافيا، ومعنوياً عن طريق الحيوية والروح المعنوية. لذلك فهي ليست قضية أيديولوجية اجتهادية من عالم الأفكار التي تخضع للتطور وتتأثر بتغير الظروف كما هو الحال في نظام الحكم. النظر إلى قضية النهضة على أنها مركب عضوي مكون من عناصر متعددة أحدها الوحدة، ينطوي على تبسيط وصناعة نقاشية ضعيفة الصلة بحقيقة الأمور وقضايا المجتمع. إذا كان من المفيد رسم صورة المستقبل وتحديد معالم الحياة العربية الجديدة فليس من الصحيح سحب ذلك على الحاضر في ما يتعلق برسم الطريق لتحقيق مشروع الوحدة. فالمستقبل لا يتحقق دفعة واحدة، وتقييم الأمور بعضها ببعض والحديث عن أن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا تحقق ذلك الهدف إلى آخر ما يسمى بالعلاقة الجدلية ينطوي على خطأ في جانبيه التنظيري والعملي. فالمهم هو تحقيق الهدف وليس السعي لجعله صحيحاً نظرياً.

في مرحلة سابقة كانت القومية في مجابهة مع الأيديولوجية الشيوعية التي ترسم صورة كاملة للمستقبل المنشود وتقدم تصوراً شاملاً لشكل المجتمع المراد قيامه. وكانت الأحزاب القومية تشعر بنقص إزاء الفكر الشيوعي فسعت لتقديم نفسها في الإطارنفسه فجرى تقديم الفكرة القومية على أساس أنها مشروع كامل لنظام الحكم، فجرى الدمج بين مشروع الوحدة والقضية الاجتماعية وشكل النظام السياسي. وقد انعكس ذلك في برامجها وأدبياتها التي سعت إلى أن تكون مقابلة للبرنامج الشيوعي الذي طرحته الأحزاب الشيوعية. بعض تلك الأحزاب قام بذلك منذُ بداية تأسيسه، وبعضها الآخر تحوّل إليه مؤخراً على أثر احتكاكه بالتفكير الشيوعي، وفي حلبة المنافسة السياسية مع الأحزاب الأخرى. ولهذا التفكير بقايا حتّى الوقت الحاضر، فهناك شرائح من النخب المثقفة العربية التي لا تزال وبحسن نية تقدم مشروع الوحدة على أنّه مشروع لنظام حكم كامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وهي تقوم بذلك معتقدة أن هذا الطرح ضروري لنفي تهمة الأفكار الرجعية ومجافاة العصر والتفاعل

(١) ياسين الحافظ، «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة،» **الثقافة العربية**، السنة ١٤، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١).

مع الظروف العالمية. فالقومية التقدمية الديمقراطية في نظرها برنامج سياسي، لذلك فالوحدة يجب أن تكون منذُ الآن تقدمية وديمقراطية أو لا تكون. وقد يتطرف البعض ويذهب إلى أبعد من ذلك بتقديم قضية الديمقراطية على مشروع الوحدة. لقد آن الأوان لوضع كُلّ ذلك في نصابه الصحيح، والدخول في عملية تجديد التفكير بوضوح وشجاعة، وفهم صحيح للأمور بأبعادها الحقيقية. القول بوجود علاقة جدلية بين قضية الوحدة وقضية الديمقراطية وقضية العدالة الاجتماعية أمر صحيح، كما أن القول بأن الإعاقة التي حصلت في السير في طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية قد أعاق تحقيق مشروع الوحدة هو أيضاً صحيح. إن طموح الجماهير العربية هو للعيش في دولة موحدة ديمقراطية تسودها العدالة والرفاه الاجتماعي. النضال من أجل الوحدة بسبب أنّه في جوهره نضال تحرري تقدمي إنساني فهو لا بُدَّ أن يقوم إلى النضال من أجل الديمقراطية والعدالة. كُلّ ذلك صحيح ولكن مع ذلك فمشروع الوحدة قضية قومية والديمقراطية والعدالة قضايا سياسية، والفرق بين الأمرين يجب أن يبقى واضحاً.

(٦)

الموقـــف الإيجابـــي

ـ ١ ـ

السياسة هي تصريف شؤون السلطة. وكانت في القديم تعني سلطة الحاكم الذي أطلق عليه مكيافيللي عبارة «الأمير»، فالوصول إلى السلطة والبقاء فيها هو موضوع السياسة. وقد تطور هذا المفهوم من القضية الخاصة للحاكم ـ أي الحكم ـ إلى القضية العامة، وهي مصلحة المواطنين بحدوث التحول التدريجي أحياناً والحاد أحياناً أخرى، إلى نظام ما يدعى الآن بالديمقراطية البرلمانية. فموضوع السياسة بقي الموضوع نفسه، أي السلطة مع الفارق أن السلطة بعد أن كانت مكرسة لخدمة الحاكم أصبحت لخدمة المجموع. إذن هناك عنصران: السلطة، وخدمة المجموع، وهما عنصران ليسا على انسجام دائم، فالوصول إلى السلطة والبقاء فيها يتطلب سلوكاً معيناً، وخدمة الصالح العام يتطلب سلوكاً قد يكون منسجماً مع السلطة وقد لا يكون. فبعد أن كانت عناصر السياسة فيها الكثير من الوضوح والانسجام في المنظور القديم أصبحت في المنظور الجديد أقل وضوحاً وانسجاماً. الآن كُلّ النشاط السياسي يجري باسم وتحت عنوان خدمة المصلحة العامة. ولكن إلى أي حدّ يكون ذلك صحيحاً في الواقع؟ ذلك هو موضع الأزمة.

فالعمل السياسي أصبح له ظاهر وباطن، وأصبح له اتجاه في مرحلة واتجاه آخر في مرحلة أخرى، فليس كُلّ النشاط الذي يجري باسم الصالح العام هو في حقيقته كذلك، كما أن ليس كُلّ ما هو موجه إلى خدمة الصالح العام من حيثُ النية يؤدي في النهاية إلى هذه النتيجة. فما نعتقد يخدم الصالح العام قد لا يكون كذلك، أو لا يؤدي إلى هذا الهدف، أو أنّه يكون في مرحلة كذلك ولا يكون في مرحلة أخرى، وهكذا. ذلك تعقيد يحتاج إلى رصد ومناقشة. السمة الغالبة في المشهد السياسي العربي

هي السلبية والوقوف بالضد حتّى كاد مفهوم الوطنية ينحصر في موقف المعارضة والرفض. إننا مجتمع كانت السيادة فيه قروناً طويلةً للأجنبي المحتل ـ منذُ سقوط بغداد على يدّ المغول. فمنذ ذلك الحادث بقيت السلطة سلطة الأجنبي المحتل الظالم المكروه. وبمرور الوقت وتراكم التجارب تكونت ثقافة عامة تحبذ الرفض والمقاومة. والأنظمة الوطنية التي أعقبت فترة الاحتلال هي الأخرى كانت فيها عوامل تشجع على الموقف السلبي، فهي كانت بدرجة أو بأخرى مخترقة من قبل القوى الأجنبية، وتمارس الاستغلال الاقتصادي والاستبداد في تصريف شؤون الحكم. وبذلك تكرست ثقافة الرفض المتوارثة ونمت في ظلّ الأنظمة الوطنية الجديدة.

ـ ٢ ـ

والفئة السياسية التي دخلت الساحة بدلاً من معالجة الثقافة السلبية والعمل على تصحيحها عن طريق السلوك الصحيح وضرب المثل الحسن استغلت ذلك الميل السلبي ووظفته لتحقيق مصالحها في اللعبة السياسية. فبدلاً من تثقيف الجمهور وتوعيته لما هو صحيح استغلت ميوله السلبية لتعبئته وضمان تأييده. وهكذا ظهرت المزاودة ومقولة عدو عدوي صديقي وأطروحة المؤامرة، الأمر الذي عكر مجرى العمل السياسي فدخله الغموض والاضطراب.

الثقافة السلبية يجب أن يحلّ محلها موقف موضوعي يتوخى الصالح العام، فيؤيد ويعارض على هذا الأساس وليس على أساس موقف مسبق، فليس كُلّ ما يقوم به النظام السياسي تجب معارضته، فالجهة الأخرى ليست بالضرورة على خطأ دائماً. ليس كُلّ ما يقوم به الآخرون مضراً تجب معارضته. فالصحيح صحيح بغض النظر عمن يقوم به، وكذلك الخطأ. إننا بحاجة إلى نمو ثقافة وطنية بدلاً من الثقافة الذاتية المنفعلة وإلى موقف موضوعي بدلاً من الموقف الشخصي. إن قضية الكسب السياسي والحصول على التأييد مسألة وإن كانت مقبولة إلى حدّ ما في العمل السياسي إلا أنها يجب أن تكون دوماً خاضعة لاعتبارات الحقيقة وخدمة الصالح العام. إنني لست دائماً على حقّ بالضرورة بل يمكن أن أكون على خطأ أحياناً، ومقابلي ليس على باطل دائماً وبالضرورة، بل قد يكون على حقّ أحياناً.

الحقيقة الكاملة ليست حكراً على أحد ولا أحد يملك الكلمة النهائية في كُلّ شيء. إن فرضية الصواب الدائم في موقفي والضلال الدائم في موقف الآخرين هي أساس الاستبداد ونظرية الحكم اللاديمقراطي. إذن، الوطنية ليست هي المعارضة الدائمة بل هي خدمة الصالح العام بغض النظر عن الأشخاص ومن يتولى السلطة. فالصراع يجب أن يكون من أجل خدمة المصلحة العامة وليس من أجل الوصول إلى

السلطة، فالوطن فوق الجميع ومصلحة الأمة قبل كُلّ مصلحة. الحياة السياسية لا تستقيم ولا تتسق إلا بمقدار الاقتراب من هذه القيم وتطبيق هذه المفاهيم.

ـ ٣ ـ

والموقف الإيجابي هذا يجب أن يسود جميع نواحي حياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية. فالموقف من الحكومات يجب أن يكون على هذا الأساس، أي ما تقوم به وليس على أساس موقف مسبق، والإجراء الذي يحقق خطوة إلى الامام ولا يحقق كامل الوضوح يجب ألا يعارض، بل يجب تأييده مع توضيح مداه ومحدوديته، والعلاقة مع القوى الأجنبية يجب أن تقام أيضاً على هذا الأساس وبهذا المعيار بغض النظر عن أي اعتبار آخر. فما هو في مصلحتنا نقبله وما هو غير ذلك نرفضه بغض النظر عن المصدر. والموقف من الآخرين في ساحة العمل السياسي يجب أن يحدد على أساس تقييم ما يقوم به هذا الحزب أو ذاك وليس على أساس نوعية علاقتنا به. والحوادث السياسية التي مرت يجب أن ينظر إليها على الأساس الموضوعي نفسه بمعزل عن دورنا فيها وموقف الآخرين منا. وعلى سبيل المثال، ليس كُلّ ما قامت به الأنظمة السابقة كان شراً، وليست كُلّ المواقف التي اتخذتها كانت على ضلال بالضرورة، فقد يكون لذلك النظام صفات إيجابية يجب الاعتراف بها كما قد يكون له صفات سلبية يجب التأشيرعليها.

وتتضح مضار الموقف السلبي في موضوع تقييم الأشخاص، فالفرد الكفي المخلص المنتج يجب أن يقدر بغض النظر عن ميوله السياسية، فيجب وضع حدّ لعادة مدمرة بدائية عرفتها حياتنا السياسية، وهي أن يزيل الجديد كُلّ الأشخاص الذين عملوا في النظام السابق، بغض النظر عن مؤهلاتهم، ويحل محلهم المؤيّدين له بغض النظر عن مؤهلاتهم. إن روح الخدمة العامة والعمل والكفاءة والإخلاص للوطن يجب ألا تستبدل بالكراهية وروح الانتقام وحرمان الوطن من الكفاءات والخبرة والنزاهة والإخلاص للصالح العام.

إن صفة السلبية متفشية في حياتنا السياسية والثقافية، إذ حتّى الموقف من حوادث التاريخ يتأثر بالاعتبار الخاص والميول والأهواء. كُلّ ذلك يبعد حياتنا العامة عن الموضوعية ويضعف قدرتنا على فهم الواقع فهماً صحيحاً، فنحن غالباً ما نقيِّم الأمور على أساس رغباتنا الخاصة ومواقفنا المسبقة، وليس على أساس حقيقتها، لذلك، جاء تفسيرنا متعدداً متبايناً، وغالباً ما يكون متناقضاً، في حين أن الحقيقة واحدة وليست متعددة. فبمقدار ما تكون نظرتنا محايدة وموضوعية ومجردة عن الهوى يكون اقترابنا من فهم الواقع، وبذلك المقدار تكون حلولنا متقاربة، في حين أننا الآن

لا نتقارب في ما نراه من حلول وخطط لتحقيق التقدم. في المجتمع المتقدم الناضج تتباين الآراء وتتعدد الاجتهادات، ولكنها في القضايا الجوهرية متطابقة، أو متقاربة، لذلك ليس من المستغرب أن نلاحظ أن السياسات في الدول المتقدمة لا تتبدل جذرياً بمجيء حكومة وذهاب أخرى، ولا نجد أن المعارضة تقف ضدّ كُلّ ما تقوم به الحكومة الموجودة. والدليل الصارخ على الموقف السلبي هو عدم تردد من هو معارض في أن يطعن حكومة بلده من الخلف في وقت الأزمة. فهو بدلاً من أن ينظر إلى الأمر على أساس وطني يتطلب وحدة الصف يجد الأزمة فرصة سانحة للكسب السياسي، فلا يتردد في طعن وطنه في وقت الشدة. وحجته أن الحكومة الموجودة على خطأ وأن من واجبه تصحيح ذلك الخطأ بكل الوسائل حتّى وإن أدّى ذلك إلى إضعاف الوطن وتمكين العدو من تحقيق أغراض ما كان يستطيع في السابق تحقيقها. إن الروح السلبية المتفشية في حياتنا السياسية لا تحركها خدمة مصلحة عامة، بل تصدر عن دوافع ذاتية مصلحية، أو عصبيات بدائية هي تحت خطّ العصبية للوطن والأمة. أما في البلدان المتقدمة فيحدث العكس، ففي وقت الأزمة تتقارب المعارضة مع الحكومة وتتراصف الصفوف وتجري معالجة الأمور جماعياً وبالمشاركة، فتجمتع جميع الجهود لخدمة الصالح العام. وبذلك لا يجد العدو منفذاً لتحقيق مآربه.

ـ ٤ ـ

في الأدب هناك النقد الأدبي الذي يقوم بدور التقييم للكمية الكبيرة من الإنتاج التي يصعب على القارئ البسيط معرفة الغث فيها من السمين. كذلك في السياسة يجب أن يكون هناك تقييم موضوعي يساعد المواطن البسيط على تَبيّنُ طريق الحقيقة، وذلك، باتخاذ موقف إيجابي يؤيد ويعارض، ينتقد ويقترح على أساس ما هو موضوعي بدافع خدمة المصلحة العامة، وبذلك تكون الإيجابية عاملاً هادياً ومساعداً للجمهور بدلاً من أن تكون عامل تشويش وتضليل. وليس غير الموقف الإيجابي ما يبني الثقة ويكوِّن المصداقية التي هي أساس التقدم والنهضة. عندما تعم الروح الإيجابية وتبنى السياسة على أساس موضوعي تتغير المواقف. فالمنافسة تأخذ شكلاً آخر، والسعي إلى الوصول إلى السلطة تتغير أساليبه، والأدوات المستخدمة في العمل السياسي تتطور إلى أخرى أكثر تهذيباً وأقل انفعالاً، وتختفي كثير من كلمات السباب والتخوين والطعن الشخصي. فليس كُلّ من يختلف معي خائناً، أو متآمراً، أو عميلاً بالضرورة، وليس كُلّ ما تقوم به الحكومة الموجودة مدمراً للمصلحة العامة بالضرورة.

إن الذي يستعرض الحياة السياسية العربية يجدها مطبوعة بالسلبية، فكُلّ ما يقوم

به غيري خطأ، وكُلّ الجهات الأخرى غير جهتي ليست وطنية، وكُلّ ما عملته الأنظمة السابقة كان قاتماً مضراً بالصالح العام ويخدم مصلحة خاصة، أو مصلحة أجنبية. في حين أننا اليوم عندما نتفحص ما قامت به الأنظمة السابقة من أعمال نجد غير ذلك، فبعض ما قامت به من أعمال كان جيداً وبعضه لم يكن كذلك. والجدير بالملاحظة أن ظاهرة السلبية هذه لا تصدر من فراغ، بل هناك استعداد عام ومزاج شائع يعبر عن نفسه بالإشاعات، وتداول المعلومات الشفهية والحديث في المجالس، ويدور معظمها حول قتامة الأمور بما في ذلك المشاريع التنموية. وعلى سبيل المثال لو قام باحث مهتم باتجاهات الرأي العام ودوَّن في مذكرة عدد الذين ينقلون له يومياً القدح بالآخرين إلى جانب الذين ينقلون له مديحاً للآخرين، وصنف ذلك إحصائياً خلال مدة عام، فماذا ترى ستكون النتيجة؟ كم ستكون نسبة الذين يقدحون بالآخرين مقارنة بنسبة الذين يثنون على الآخرين؟ إنني أتوقع أن تكون نسبة الصنف الأول أكبر بكثير من نسبة الصنف الثاني، من كُلّ ذلك نخلص إلى القول بأن مفهوم الوطنية والإخلاص أصبح مقروناً بالمعارضة، فأنت وطني مخلص بمقدار ما تكون معارضاً في كُلّ شيء.

أما تأييد الوطن والتأشير على العمل الجيد والموقف الصحيح فهما ليسا كذلك. وإن اضطر إليهما أحد فإنه يعرب عن ذلك بتردد وخجل ويضع لهما تفسيراً تبريرياً خوفاً من التهمة. إنني لا أعرف مثالاً لمعارضة في قطر عربي وقفت مع حكومة بلادها في قضية مهمة غير موقف الحركة الوطنية المغربية في قضية الصحراء. الموقف السلبي يجب أن يحلّ محلّه موقف إيجابي يقوم على التعاون والمشاركة ووضع مصلحة الوطن فوق كُلّ اعتبار. فالمعارضة غرضها التصحيح وتحقيق الأفضل، والعمل السياسي غايته الخدمة العامة وليس مجرد الوصول إلى الحكم. كُلّ عمل يجب أن يقوم على أساس معطياته صحيحاً أو منقوصاً وليس على أساس الجهة التي قامت به.

لذلك، وعلى أساس هذه النظرة فمشروع الوحدة يجب ألا يكون قضية داخلة في اللعبة السياسية، والموقف من الحكومات يجب ألا يكون سلبياً مسبقاً، بل يكون هناك تعاون وحوار وتفاعل حول كُلّ خطوة. فحركة التوحيد يجب أن تدرس وتقدم المقترحات وتقوم بجهد للإقناع والترويج للخطوة المطروحة مع الأنظمة الحاكمة، كما يجب أن تكون الذراع المتعاون مع مؤسسة الجامعة العربية في ما تطرحه من مشاريع تخدم قضية الوحدة مهما كانت المواضيع تفصيلية. وعندما تقوم حكومة أو عدد من الحكومات بخطوة في الاتجاه ذاته يجب التنويه بها وتأييدها وتقديم المعاونة لتحقيقها. وفي حالة التقصير أو التلكؤ يجب أن يكون النقد موضوعياً مدعوماً بالمعلومات وبلغة لائقة مع اقتراح البديل وهكذا. إن حالة الحرب السياسية السائدة الآن في الوضع

العربي يجب أن يحلّ محلها الحوار الذي يتضمن النقد إلى جانب التأييد، والتعاون إلى جانب الضغط، والتأييد إلى جانب المعارضة. فمن خلال الموقف الإيجابي تنمو الثقة وتتكون المصداقية ويحل الاطمئنان محل الشكّ والعداء والتربص. يجب أن تطمئن الأنظمة إلى أن حركة الوحدة تهدف إلى المصلحة القومية، وأن عملها بنَّاء، وأن قضيتها هي تحقيق مشروع التوحيد وليس الوصول إلى الحكم.

ـ ٥ ـ

هناك المزيد مما يمكن أن يقال في موضوع الإيجابية. حركة الوحدة حركة إيجابية، لأنها تريد أن تبني صرحاً جديداً وليست حركة سلبية، فهي حركة ذات هدف قومي يتعلق بمجموع الأمة ويتعلق بمصلحتها العليا، وليست سياسة تريد تغيير حكومة أو تبديل أشخاص. وبمعنى أخر إنها قضية قومية وليست قضية سياسية بالمعنى المتداول للسياسة. لذلك يجب أن يكون هدفها الرئيس هو البناء وليس الهدم أو مجرد التغيير. فكُلّ ما يساعد على بناء الكيان القومي الموحد تؤيده وتعمل من أجله، وبالعكس كُلّ ما يعمل ضدّ ذلك تعارضه وتعرض عنه. ليس هناك موقف سياسي وأيديولوجي مسبق، وليس هناك غرض يتعلق بالسلطة وأشخاصها أو سياساتها اليومية أو موقفها من هذه القضية أو تلك. لذلك فهي مع كُلّ ما يوحد صفوف الأمة ويقرب بين أقطارها وأديانها ومذاهبها وأطيافها العرقية والطبقية، وتدعم بشكل إيجابي كُلّ خطوة في هذا الاتجاه، ليس فقط في المجال السياسي، بل في جميع نواحي حياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فهي مع كُلّ حكومة تقوم بخطوة على طريق التوحيد وتؤيد كُلّ مشروع يقرِّب بين الأقطار العربية بغض النظر عن صاحب المشروع أو من هو معه أو ضده.

فمثلاً إنها تسعى ما استطاعت للمساهمة بحل مشاكل الحدود بين البلاد العربية واحتواء الأزمات التي تحدث بينها، وتؤيد كُلّ خطوة لإزالة قيود السفر والإقامة والعمل لمواطني البلاد العربية، وتشجع إقامة مشاريع الربط بين الأقطار العربية كإنشاء جسر بين السعودية ومصر عبر البحر الأحمر على سبيل المثال. إنها تؤيد تقارب الأديان والمذاهب والحوار في ما بينها والاندماج بين الأعراق والطوائف والطبقات. كما أنها تهتم بالتعريب والعناية باللغة العربية وتدريس تاريخ الحضارة العربية الإسلامية والتواصل الاجتماعي في الزواج والدراسة والسفر والسياحة، وتدعم المشاريع المشتركة ذات الصفة العربية في مختلف المجالات، وتدعم توحيد القوانين والأنظمة والتقارب في أنماط المعيشة والزيارات المتبادلة والوفود والاندماج الثقافي، والتواصل الفني وحركة المطبوعات والبريد والاتصالات المشتركة. وبعبارة أخرى

تهتم حركة الوحدة بتفاصيل العمل القومي المشترك وبكل خطوة تقرب أبناء البلاد العربية وتزيد من الاندماج والاختلاط. وبذلك تنمو كحركة إيجابية بناءة تتناول جميع نواحي الحياة وصولاً إلى أدق الحلقات وبعيدة عن الأغراض السياسية المسبقة المتعلقة بالحكم ومنزهة عن الأغراض والمصالح الشخصيّة. فهي حركة اجتماعية اقتصادية ثقافية إلى جانب اهتمامها بالسياسة القومية، الأمر الذي يساعدها بمرور الوقت على استقطاب العناصر الإيجابية النشيطة في المجتمع ذات التوجه الإيجابي البناء الراغبة في عمل الخير والمدفوعة بدافع خدمة الصالح القومي العام بعيداً عن السياسة اليومية وقضية السلطة والمناصب الحكومية. وعندها تستطيع العناصر الخيرة النشيطة في المجتمع الراغبة في تقديم خدمة مفيدة لقضية الوحدة أن تساهم كُلّ حسب قدرته وبطريقته مكونة من تفاصيل العمل الإيجابي شلالاً من العمل الوحدوي الذي يصب في النهاية في مشروع إقامة الكيان القومي الموحد.

فجميع المواطنين الحسني النية الراغبين في الخدمة العامة من ذوي الإمكانيات المادية أو الثقافية أو العملية الذين يرغبون في تقديم خدمة والمساهمة في العمل العام يصبح بإمكانهم أن يجدوا مكاناً في نشاط هذه الحركة بعيداً عن لعبة السياسة القطرية اليومية. وبمرور الوقت وبصورة متدرجة تصبح حركة الوحدة حركة العمل الإيجابي البناء المخلص والنشاط الوطني النزيه والمجال الفسيح للمساهمة في الخدمة العامة، الأمر الذي يكسبها الثقة والمصداقية والتعاطف من قبل جميع محبي العمل الوطني والخيري. إنها حركة واسعة تمتد إلى جميع الأقطار العربية وتدخل جميع مجالات الحياة وتتصل بالجماهير الواسعة، ففيها السياسي والاقتصادي ورجل الأعمال والعامل والفنان والفلاح والمثقف والمهني والحرفي ورجل الدين، وفيها الطالب والأستاذ والمدرس، وفيها الرجل وفيها المرأة، فيها الشباب وفيها الشيوخ. الكُلّ يجد مجالاً بهذا الشكل أو ذاك وكُلّ حسب طاقته ملزم بتقديم شيء إيجابي للمشروع. إنها حركة الخير والبناء التي تستثير حماس المخلصين الوطنيين المضحين من أبناء الشعب للمساهمة الطوعية النزيهة في المشروع.

ولعل أهم ما يترتب على الموقف الإيجابي هو الموقف من قضية الحكم. فحركة الوحدة يمكن أن تصل إلى الحكم ويمكن أن تساهم فيه بطريق سلمي ديمقراطي، إلا أن ذلك ليس هو الهدف الرئيس، وليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مشروع الوحدة. المهم هو السير في اتجاه التوحيد وتحقيق خطوة أو خطوات في الطريق الموصل إلى الوحدة. المهم هو السير في طريق الوحدة بغض النظر عن طريق من وبواسطة هذه الحكومة أو تلك. تلك هي صفة الإيجابية. الحركة الوحدوية حركة شعبية تتغلغل في جميع ثنايا المجتمع وتصل إلى جميع طبقاته وأطيافه وتصبح آراؤها

هي الرأي العام وموقفها المعبر عن موقف أوسع الجماهير ونشاطها هو النضال الشعبي. وبذلك يصبح الهدف هو الإقناع والتوجيه والتأثير والضغط من أجل السير في طريق تحقيق المشروع بغض النظر عمن يحققه أكان حزباً أم طبقة أم قطراً أم نخبة أم حكومة.

إن خطوةً مهمةً تتحقق في مجال بناء الثقة في حركة الوحدة والاطمئنان إليها عندما تتأكد الأنظمة السياسية الحاكمة أن هدف الحركة ليس هو الحكم بل التوحيد، ليس هو النفوذ السياسي أو المركز الحكومي أو المصلحة الخاصة بل البناء الإيجابي على طريق مصلحة الأمة في الوحدة. عندها لا تصبح حركة الوحدة منافساً لأحد، ولا غريماً لأحد، وليس لها موقف تأييد مسبق أو معارضة مسبقة، بل هي تعارض أو تؤيد حسب الحالة المطروحة، فكُلّ قضية حسب مقتضياتها. وهي حتّى عندما تعارض أو تنتقد أو تؤيد أو تتبنى تقوم بذلك بروح إيجابية وبرصانة وبمسؤولية. وبذلك لا تعود حركة الوحدة مجرد حركة سياسية بل هي كذلك حركة اجتماعية وثقافية واقتصادية وخيرية يساهم فيها الفنان ورجل الدين والمهندس ورجل الأعمال والجميع، كلٌ في مجاله يقدم عملاً في اتجاه التوحيد ويقرب من الاندماج القومي ويقوي الروابط ويشجع العمل المشترك ويكافح التفرقة والفتنة ويساعد على حلّ الأزمات من دون الدخول في السياسة اليومية المتعلقة بقضية السلطة وأشخاص الحكم.

(٧)
الطريـــق الاقتصـــادي

ـ ١ ـ

في الإنسان غريزة الدفاع عن البقاء، والدفاع عن البقاء يعني أول ما يعني وسيلة للعيش قوامها الطعام واللباس والمسكن وبقية الحاجيات اليومية التي تكون المقياس الأول لمستوى المعيشة. لذلك، ومنذُ أن وجد الإنسان على الأرض كان يسعى دوماً لتوفير حاجيات البقاء هذه، وإن اختلفت الوسائل والطرق بمرور الزمن وتغيير مستوى تلك الحاجيات. وفي عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى تتضح أهمية وسائل المعيشة في حياة الفرد. وحركة التنمية التي تصاعدت في البلدان الصناعية كانت مقرونة بتصاعد الاهتمام بتوفير تلك الوسائل وإعطاء العامل الاقتصادي المادي أهمية أكبر. وهو جلي في تلك البلدان اليوم ويطبع الحياة العامة ويكون العصب للسياسة ولكل نشاطات المجتمع الأخرى.

فمقياس النجاح ومؤشر المصلحة العامة والدليل على صلاح السياسة كلها تدور حول محور الحياة الاقتصادية ومستوى معيشة الفرد ابتداءً من توفير حاجاته المادية صعوداً. وقد توسع التفكير في أهمية الشأن الاقتصادي فشمل جميع أنحاء العالم تقريباً، فأصبحت التنمية هدف السياسة الأول ومؤشر نجاح أي حكومة، حتّى أصبحت هدفاً وطنياً أعلى والمسؤولية الأولى للسلطة السياسية، وثبتت عنها النصوص في القوانين صعوداً إلى الدساتير ووثائق الأمم المتحدة. فقد أصبحت التنمية هدفاً أعلى من غيره من الأهداف وواجباً رئيساً من واجبات الدولة التي كانت في السابق مقصورة على الأمن والعدالة. إن هذا الشعور شعور عام يشمل جميع بلدان العالم تقريباً وهو إن تفاوت فبالدرجة في أسلوب التعبير وليس في الجوهر.

وفي ما يتعلق بالمجتمع العربي فالنظرة الواقعية لأحوال الناس تؤشر بكثير من الأدلة على أن الفرد المواطن يعير مسألة تحسين وضعه المعيشي الأهمية الأولى وإن كانت له اهتمامات إضافية أخرى. فتحسين مستوى المعيشة وتحقيق مكاسب اقتصادية للفرد المواطن هو الطريق الصحيح والمضمون للتأثير في تفكيره وتوجيه سلوكه وبناء الثقة ورفع معنوياته وتعبئة جهوده لمشروع الوحدة. إن تحقيق مصلحة ملموسة مباشرة هو الأسلوب الذي لا يدانيه أسلوب آخر لتكوين المصداقية وتبديد الروح السلبية وميول اللامبالاة وضعف الاهتمام بالعمل العام. فمتى ما تحقق شيء من ذلك أصبح من الممكن التحضير للصعود إلى مستوى أعلى في سلم العمل لإنجاز المشروع.

لا بُدَّ لمشروع الوحدة العربية من طريق يوصل إليه. والطريق يعني في هذا الصدد القضية التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام العام والتي تحمل لجماهير الشعب رسالة واضحة مؤثرة في موقفهم. ويعني ذلك اختيار الحافز الأفضل من بين الحوافز الأخرى الذي يستطيع تحريك المشاعر ونقل الجماهير من حالة السكون إلى حالة الحركة والاهتمام. وفي عالم اليوم الذي شهد تطوراً مادياً كبيراً تحتل القضية الاقتصادية المكان الرئيس في الاهتمام العام. وأبلغ دليل على ذلك أن الدول الغربية المتقدمة تضع القضية الاقتصادية في مقدمة اهتماماتها منذُ ظهور النشاط الاستعماري وحركة الاستكشافات حتّى وقتنا الحاضر. فكُلّ ظاهرة الاستعمار بقوالبها المختلفة المتراوحة من السيطرة المباشرة على البلدان الأخرى إلى الوسائل غير المباشرة المعتمدة على نشاط الشركات والامتيازات والتجارة يكمن في جذورها السعي إلى الحصول على أكبر قدر من المنافع الاقتصادية. وفي بلدان العالم الثالث بمختلف أطيافه تحتل القضية الاقتصادية مكان الصدارة في الاهتمام العام حتّى أصبحت قضية التنمية هي القضية الرئيس التي تتمحور حولها السياسة. وأصبحت التنمية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجمهور هدفاً رئيساً من أهداف الدولة.

وتكتسب القضية الاقتصادية أهمية خاصة في الوطن العربي بسبب تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة كما تدل عليه البيانات الإحصائية التي سبق ذكرها.

هناك عدة عوامل ترجح الطريق الاقتصادي كمدخل لمشروع الوحدة وإن كانت الطرق الأخرى واردة أيضاً. الطريق الاقتصادي ليس هو الوحيد ولكنه الأهم والمعول عليه كاتجاه عام ونقطة بداية وصفة مميزة. فالطريق الاقتصادي ينسجم مع اتجاه العصر الذي شهد زيادة متواصلة في الاهتمام بالتطور المادي، ويمثل ذلك الخطى الحثيثة والمهمة التي شهدها تقدم الحضارة، إذ كان تعريف الحضارة يعتمد رئيسياً على التطور المادي ـ أي الاقتصادي والعمراني وما يقع في سياقه. فقصة التقدم البشري الذي نشهده الآن تتسم بشكل رئيس بالتقدم الاقتصادي، أي ارتفاع مستوى المعيشة

وتحسين الرفاه الاجتماعي. وقد أصبح ذلك الهاجس المهم لدى الفرد المواطن في كُلّ مكان تقريباً وإن كان بدرجات متفاوتة.

ويلاحظ أيضاً أن النشاط الحالي بين الدول يتجه في جوهره نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية والرفاه كُلّ لدولته. وكان هذا التشخيص هو الذي دفع البلدان الأوروبية إلى اختيار الطريق الاقتصادي كمدخل للوحدة السياسية وليس العكس. فنشوء الاتحاد الأوروبي منذُ الأساس ولا يزال كذلك، يرتكز على تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، الأمر الذي حرك الشعور العام وعبأ التأييد لحركة الوحدة التي كانت بدايتها اتحاد الحديد والفحم بين ستة دول أوروبية في ١٩٥٠ والذي تطور حتّى أصبح الآن المجموعة الأوروبية المكونة من ٢٥ دولة متجهة نحو الاتحاد. وكان سبب هذا النجاح هو أن الخطوات التي اتبعت ولدت تحسناً ملموساً في الحالة الاقتصادية للجمهور الأمر الذي حرك مشاعر التأييد لها.

ويكتسب الطريق الاقتصادي أهمية أخرى كونه عاملاً مركزياً في بناء القوة العسكرية والتقنية والعلمية الحاسمة في العلاقات الدولية الحالية بكل ما تعنيه وتؤدي إليه من الدفاع عن النفس وحماية الاستقلال وتأكيد الشخصيّة وتأمين المصالح في العلاقة مع الدول الأخرى.

ـ ٢ ـ

وليس أدل على أهمية القضية الاقتصادية في عالم اليوم من ظاهرة التكتلات الدولية التي عمت العالم ولا تزال في توسع مستمر. فلا يوجد بلد الآن غير منضم لتكتل اقتصادي معين أو ربما لأكثر من تكتل. فالبحث مستمر عن المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تنتج من التجمع مقارنة بالتفرق. فالمجموعة الأوروبية تقريباً قد توسعت حتّى شملت كُلّ بلدان القارة الأوروبية تقريباً. وهناك تجمعات اقتصادية في مختلف قارات العالم بلغت ٧١ تجمعاً ومنظمة. ويلاحظ أنّه حتّى الدول الكبرى المتطورة اقتصادياً لم تهمل هذا الجانب، فقد انضمت إلى تكتلات اقتصادية حسب مقتضيات مصالحها بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين.

ولنلق نظرة أوسع على موضوع التجمعات الاقتصادية الدولية: بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٢ تكونت في شرق وجنوب أفريقياً (٩) تجمعات. وبين عامي ١٩٥٩ و١٩٨٤ تكونت في وسط أفريقا (٥) تجمعات. وبين عامي ١٩٦٢ و١٩٩٤ تكونت في غرب أفريقياً الفرنكفونية (٥) تجمعات. وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ تكون في غرب أفريقياً الكلية تجمعان. وبين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٩ تكون في شمال أفريقياً

تجمعان، وفي ١٩٩٨ تكون تجمّع مختلط واحد، فيكون المجموع (٢٤) تجمعاً، يضاف إلى ذلك (٦) تجمعات لوديان البحيرات والأنهار تكونت بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٧، فيكون المجموع الكلي (٣٠) تجمعاً[١].

وفي آسيا أقيم في ١٩٥٧ تجمّع يضم دول حوض الميكونغ، وفي ١٩٥٧ أقامت سبع دول آسيوية اتفاقية بانكوك، ضمت بنغلادش وسريلانكا ولاوس وكوريا والهند والفيلبين وتايلند. وفي ١٩٦٦ انشأت المجموعة المجلس الآسيوي للتنمية الصناعية. وفي ١٩٦٣ أقيم اتحاد ماليزيا من ولايات متجاورة. ومنذُ ١٩٤٧ سعت جزر جنوب الباسفيكي المكونة من ٧٥٠٠ جزيرة إلى إنشاء تجمّع تدرج حتّى وصل في ١٩٩٧ إلى قيام جماعة الباسفيكي. وفي ١٩٦٥ بدأت أُستراليا ونيوزيلندا بإقامة تجمّع يقترب كثيراً من الجماعة الأوروبية. وفي ١٩٨٠ بدأت منطقة جنوب وشرق آسيا والباسفيكي بإقامة مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي الذي وصل عدد أعضائه إلى (٢٣). وفي ١٩٨٩ قام تجمّع للتعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيكي ضم ١٢ دولة. وفي وسط وجنوب آسيا قام تعاون بين ثلاث دول منذُ ١٩٥٥، وفي ١٩٨٥ قامت منظمة التعاون الإقليمي بين إيران وتركيا وباكستان. وفي ١٩٦٧ نشأت منظمة آسيان في جنوب وشرق آسيا. وفي ١٩٤٨ نشأت منظمة الدول الأمريكية التي تضم ٣٥ عضواً. وسعت دول أمريكا الشمالية إلى التكامل الاقتصادي فعقدت اتفاقية للتجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة، وبعدها انضمت المكسيك وعقدت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وأقامت الأمريكات الثلاث منطقة تجارة حرة من خلال ٢٦ ترتيباً تجارياً ثنائياً وإقليمياً ضم ٣٤ دولة. وقام تعاون وتكامل في أمريكا اللاتينية بين المكسيك وعشر دول من أمريكا الجنوبية. وفي ١٩٦١ قامت رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية من ١١ دولة. وفي ١٩٨٠ أُنشئت منظمة بديلة هي رابطة تكامل أمريكا اللاتينية من الدول نفسها مع كوبا. كما قام نظام اقتصادي لأمريكا اللاتينية والكاريبي ضم ٢٨ دولة في ١٩٨٨. وإضافة إلى المنظمات الكلية قامت تجمعات جزئية في أمريكا اللاتينية كالجماعة الإندية من ست دول. وقام تعاون اقتصادي بين الأرجنتين والبرازيل في ١٩٨٩ وانشأت دول أمريكا الوسطى منظمة للتكامل الإقليمي بينها وسوقاً مشتركة في ١٩٥١ وأتبعته بإنشاء نظام لإطار جديد للتكامل الاقتصادي. وفي منطقة الكاريبي قامت في ١٩٦٥ منطقة التجارة الحرة الكاريبية من أربع دول، وفي

(١) محمّد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٩١ ـ ٩٢ و٩٦.

١٩٦٧ تمّ توسيع المنطقة التي انضمت إليها باقي الدول. ثُمّ تطورت الجماعة الكاريبية فأنشأت سوقاً مشتركة، وفي ١٩٦٦ قامت سوق تجارية رابعة بين دول الهند الغربية ثُمّ سوق مشتركة في ١٩٦٨.

وفي ١٩٩٢ تأسس المنتدى الكاريبي ثُمّ رابطة دول الكاريبي ثُمّ مبادرة حوض الكاريبي. وقام بين دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية مجلس المعونة المتبادلة (الكوميكون) في ١٩٤٩. وقد شهدت أوروبا الغربية اتجاهاً للتكامل والاندماج. ففي ١٩٤٨-١٩٤٩ ظهر حلف بروكسل الذي ضم فرنسا وبريطانيا ودول البينولكس الثلاث ومجلس أوروبا الذي انشأته عشر دول أوروبية ووصلت عضويته إلى ٤٥ دولة في ٢٠٠٤. ونشأت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي تضم ١٦ دولة في ١٩٤٨ وفي ١٩٥٠ أقيم اتحاد المدفوعات الأوروبي. ثُمّ قامت جماعة الفحم والحديد من ست دول في ١٩٥٠ وتتابعت معاهدة روما والمعاهدات المعدلة لها منذُ ١٩٥٧ فأنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي أنجزت في ما بعد مسوَّدة الدستور الأوروبي في ٢٠٠٣، فتطورت حركة الاندماج من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة إلى سوق موحدة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي تمهيداً لوحدة سياسية. ففي عام ٢٠٠٤ بلغ عدد الأعضاء ٢٥ دولة يبلغ عدد سكانها ٤٥٥ مليون نسمة بمساحة حوالى ٤ ملايين متر مربع، ثُمّ انضمت جزيرتا مالطة وقبرص وثماني دول شيوعية سابقة، وبذلك تَشَكَّل أكبر تجمّع تكاملي في العالم[٢].

ويتضح من هذا العرض أنّه لم تبق دولة في العالم إلا وهي عضو في تجمّع أوسع، وهناك عدد غير قليل من الدول انضمت إلى أكثر من منظمة كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وأفريقياً. فما هو الدافع لهذه الحركة الهائلة التي تشكل واحداً من أهم التطورات الدولية في العصر الحديث؟ أليس هو نشدان القوة والخروج من حالة الضعف والتشرذم والتهميش إلى وضع أفضل قوة وأهمية وتأثيراً وقدرة أكبر لتحقيق منافع ما كانت لتحصل عليها في ظلّ وضع التشرذم؟ ويلاحظ وجود إصرار على الاهتمام بالتكامل والاندماج ـ إذ كلماً اتضحت عيوب تنظيم معين جرت محاولة تعديله، فقد ألغيت تجمعات واستبدلت بأخرى أكثر حيوية. وكلما ظهرت عيوب في معاهدة جرى تعديلها لتلافي نقائصها. ويتضح ذلك بخاصة في حالة التجمعات الأفريقية. ولكن مهما كانت التعرجات بقي الاتجاه نحو الصعود مستمراً، فالبدايات الأولى للتجمعات الأفريقية تطورت إلى مشروع وحدة سياسية، واتفاقية الحديد والفحم في أوروبا وصلت بالتوسع الأفقي والعمودي إلى مشروع

(٢) للاطلاع التفصيلي على هذه المشاريع، انظر: المصدر نفسه، الأقسام ١ ـ ٣.

دستور أوروبي. الكُلّ يعمل من أجل زيادة قوته المادية والمعنوية عن طريق التكامل والاندماج والتوسع محاولاً تجاوز الحجم الصغير إلى الحجم الأكبر. الكُلّ في عالم اليوم يفتش عن فرص لزيادة قوته المادية والمعنوية، وحينما أتيحت له الفرصة دخل مجالها وحاول الاستفادة منها. فهل يعي أصحاب أصوات التجزئة ومنتقدو مشروع التوحيد ذلك؟ هل كُلّ العالم على خطأ وهم وحدهم على صواب؟ هل منافع التوحيد ومزاياه في بناء القوة المادية والمعنوية للأمة مسألة تحتاج إلى دليل؟ إنني أرى أن أصوات التجزئة لا تستند إلى الأدلة العقلانية بقدر ما تصدر عن وضع نفسي تكون بتأثير الإعاقة التي حصلت في التجربة السابقة، وعن تأثير المصالح الخاصة الضيقة التي وضعها أصحابها فوق المصلحة العامة. إنه الوضع النفسي الذي خلق الشعور بالإحباط والتعب ونشدان السهولة وقلة الصبر. إن تحقيق التقدم ليس أمراً سهلاً ولم يكن كذلك في أي وقت، والنضال عمل فيه الألم والمعاناة ويتطلب التضحية والمخاطرة.

ـ ٣ ـ

وفي نظري أن الوضع العربي الراهن يتطلب سلوك هذا الطريق لكُلّ هذه العوامل ولعوامل مضافة تتعلق بوضعه الخاص الآن. فالوضع العربي الحالي يتسم باتساع الفروق بين الأغنياء والفقراء في الداخل واتساع التباين في مستوى المعيشة والرفاه بينه وبين الدول المتقدمة وحتى المتوسطة التقدم، الأمر الذي يخلق الاضطراب الاجتماعي ويقوي دوافع الثورة وعدم الاستقرار. والوضع العربي الحالي وريث تراجعات وإحباط وهبوط في الروح المعنوية بسبب إعاقة مشروع الوحدة. ووضع نفسي كهذا يحتاج أكثر ما يحتاج إلى أحداث تغيير في تفكير الفرد المواطن يتحول به إلى وضع التفاؤل والثقة والحيوية والاهتمام بالشأن العام. ويحتاج ذلك أكثر ما يحتاج إلى توافر الدليل العملي الملموس، وليس غير التحسن في الوضع الاقتصادي ما يستطيع ذلك. الفرد المواطن بحاجة إلى أن يرى بالملموس أن مشروع الوحدة يعود عليه شخصياً بمنفعة ويكسبه مزايا جديدة لم تكن متاحة من قبل. لذلك لا بُدَّ من مخاطبته بما هو ملموس مؤثر وتحسين حياته اليومية.

لقد طرح مشروع الوحدة العربية كمشروع سياسي اقترحته النخبة وهو موجه إلى مخاطبة النخبة. أما الجمهور فكان في الغالب مستمعاً يسمع به ولا يعرف عنه الكثير ولا يتوقع منه الكثير بصورةٍ مباشرة. فقد كانت الحركة القومية حركة النخبة، أما الجمهور فكان مادة للتعبئة يُخاطب بالإعلام. مقابل ذلك إذا ما كان مشروع الوحدة يعني تحقيق خطوات ملموسة لتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، فإنه

يتحول من مستمع إلى مشارك وينتقل من الدائرة الخارجية المحيطة إلى صميم العمل والاهتمام.

إن ذلك لا يعني أن الطريق الاقتصادي يمكن أن يأتي بإنجازات كبيرة في البداية، فالعملية تتطور بشكل حلزوني. المهم هو أن تكون هناك بداية تتحقق بها إنجازات متواضعة إلا أنها مباشرة وآنية تتحسن بها أحوال الفرد المواطن. وبمرور الوقت وبالتراكم لا بُدَّ أن تُحدث الأثر النفسي الإيجابي كما تُحدثُ قطرات الماء المستمرة أثراً في الأرض التي تسقط عليها.

إذا كانت الاستراتيجية التي نقترحها لمشروع الوحدة تتضمن اتباع طريق النضال الشعبي فإن ذلك يتطلب منطقياً إحداث تأثير في تلك الجماهير. والتأثير المطلوب لا يكون ـ في ظلّ الأوضاع الحالية ـ إلا عن طريق إحداث قناعة داخلية في الفرد بأن مشروع الوحدة هو مشروع التقدم ووسيلة الخروج من الوضع المتردي الحالي إلى حالة النهوض. ويحتاج ذلك إلى بناء الثقة ورفع الحالة النفسية للمواطن لتكوين القناعة بأن مشروع الوحدة هو مشروع العمل الجاد ومشروع النية الصادقة وطريق التقدم والنهوض. ولا يتحقق ذلك إلا عندما يرى بالملموس أن المزايا المستقبلية عليها شيء من الدليل الآن مهما كان صغيراً. إنه يريد أن يرى صورة المستقبل متمثلة جزئياً في الحاضر. ذلك هو طريق العمل الجدي والصدق في التوجه.

وللطريق الاقتصادي وجه آخر هو مخاطبة فئات اجتماعية مؤثرة في المجتمع وطبقات مهمة يحركها الدافع الاقتصادي أكثر من سواه. فالصناعيون والتجار والمنتجون الزراعيون وأصحاب الحرف والعمال العاطلون عن العمل وعموم الطبقة الوسطى يهمهم اندماج الاقتصاد العربي وتوسع السوق وحرية التجارة والاستثمار والتنقل والعمل ومزاولة المهنة في نطاق عربي، فذلك يتفق مع مصالحهم ويخلق لهم مزايا ومنافع اقتصادية بينةً مقارنة بوضع التجزئة بقيوده القانونية والإدارية. إن جميع هذه الفئات يمكن تعبئتها في اتجاه التوحيد وتحريك تعاطفها مع مشروع الوحدة إذا كان طريق الوحدة اقتصادياً أكثر منه سياسياً. فالسياسة أصبحت في الوضع الدولي الحالي أداة للاقتصاد وليس العكس. فالطريق الاقتصادي هو المعول عليه لتحقيق الأهداف السياسية، لأنه هو وسيلة القوة العسكرية والتقنية والعلمية، والقوة كما هو معروف العمود الفقري للسياسة. كانت كذلك ولا تزال بالرغم مما سوى ذلك من الادعاءات.

(٨)

الوحـــدة الاتحاديـــة

ـ ١ ـ

للوطن العربي مساحة واسعة كما هو معروف، وفيه ثروات متباينة من حيثُ الكم والموقع الجغرافي، وأوجه التباين الجغرافية والمناخية فيه بائنة أيضاً. وقوامه الآن عدد من الدول (٢٢) لها كيانات سياسية ذات طابع دولي وقانوني، ومرت بمراحل من التطور في التنمية الاقتصادية والبشرية والبناء القانوني والتركيب المؤسسي للدولة ونظام الحكم. إن التباين في الأوضاع المحلية في هذه المساحة الواسعة يتطلب نظاماً يستوعبها، بتحقيق هدفين في آن واحد هما: هدف الوحدة القومية، وهدف المحافظة على التباين وتوظيفه في خدمة قوة الكيان القومي ومصلحة المواطنين. فالتباين القطري ونشوء مصالح للفئات الحاكمة والمتنفذة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً يتطلب ابتداع تركيب معين للدولة يلائم هذه الظروف ويجعلها تعمل بسلاسة لخدمة الصالح العام. وفكرة النظام الاتحادي تقوم على أساس تصنيف السلطة وتوزيعها بين الجهات المتعددة في الدولة.

هناك السلطة المحلية وهناك السلطة القطرية وهناك السلطة القومية. فالسلطة القومية تختص بالأمور التي تحفظ وحدة الدولة واستقلالها وتمنحها القوة والتقدم، والسلطة القطرية تختص بالحياة اليومية للإقليم وتقتسم تلك السلطة مع السلطة المحلية التي تهتم بما هو دون ذلك من الشؤون المحلية. وبذلك يتم تقريب المواطن من الدولة في شؤون حياته اليومية وتسهل مساهمته في تصريفها. تاريخياً جاءت فكرة النظام الاتحادي كحل ابتدعه العقل البشري لمواجهة هذه الحالة، فكانت الأمثلة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ودول عديدة أخرى. ويقوم الآن شبه كبير بين حالة تلك البلدان وحالة الوطن العربي بوضعه الراهن، وهو وضع السعة والتباين

ووجود المصالح المحلية، لذلك، فإن النظام الاتحادي يبدو أنّه الحلّ الملائم لمشروع الوحدة. في ظله يمكن تحقيق فوائد السعة والتكامل والقوة والاستقرار والأمن من دون أن يصطدم بمسننات التباين والمصالح المحلية والعوامل الذاتية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى عنصر جوهري في بناء النظام الاتحادي واستقراره، هو عنصر القانون. فالقانون هو الذي يحكم العلاقات ويوزع السلطات ويبت في الخلافات من خلال قضاء متكامل مستقل. وعلى رأس البناء القانوني قانون أساس هو الدستور. ففي ظلّ نظام اتحادي تبقى مسألة التعامل مع الأوضاع القطرية من مختلف الوجوه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى حدّ بعيد بيد حكومة الإقليم، ويبقى الجهاز الإدراي والحالة الثقافية ومصالح النخب الاقتصادية والمالية والثقافية في أساسياتها محفوظة. فمجمل الأوضاع المحلية ومصالح الأشخاص ذوي العلاقات يمكن أن تبقى من دون تغير جوهري.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن النظام الاتحادي بمحافظته على الأوضاع المحلية، وعلى مبدأ تقاسم السلطة، لا يتناقض مع مبدأ الوحدة القومية، لأنه ليس درجة أدنى من الوحدة المركزية. إن قوة الوحدة ورسوخ قواعدها يعتمد على قوة الدولة وتقدمها وازدهارها، وذلك هدف يخدم نظام الملاءمة بين مزايا المركزية ومزايا اللامركزية. المركزية وحدها تؤدي إلى البيروقراطية، وابتعاد المواطن عن المركز، وضعف الصلة بالأطراف، والبطء في معالجة الشؤون المحلية، والاصطدام بمصالح الفئات السياسية والاقتصادية المحلية، ما يؤدي إلى إضعاف الدولة ويعرقل عجلة التقدم فيها، وبذلك يؤدي إلى إضعاف مشروع الوحدة. أما النظام الاتحادي فإنه يقوم على الجمع بين التوحيد والتعدد، بين القومي والقطري، بين المركزي واللامركزي، وبذلك يحقق للدولة القومية القوة والتقدم ويرسخ نظامها، ويتيح المجال للاستفادة من مزايا التكامل والمنافسة.

وفي هذا المجال يجب الاستفادة من تجارب الآخرين عن طريق المعرفة الموضوعية وجمع الحقائق والبيانات والمعلومات عن كيفية التعامل معها. في التاريخ السياسي لهذا النظام تفاصيل معلوماتية واسعة عن مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية لا غنى عنها لبناء نظام اتحادي عربي ملائم.

ـ ٢ ـ

وضمن قضية اللامركزية للملاءمة بين وحدة الدولة والتعددية في الظروف القطرية يبرز موضوع الأقليات في مختلف أصنافها الدينيّة والعرقية، وهو موضوع لا

بُدَّ من مناقشته الآن بسبب الوضع الذي يظهر فيه في الظروف الراهنة. إن موضوع الأقليات لم يطرأ عليه شيء جديد، فهو كما كان من حيثُ الجوهر والعوامل الموضوعية التي يقوم عليها إلا أنّه يظهر الآن بصورة مسيسة مغايرة لما كان عليه في الماضي. وتسييس الموضوع يرجع إلى عاملين: خارجي وداخلي. الخارجي يتعلق باستخدامه أداة ضغط وتدخل من قبل القوى الأجنبية ذات المصالح والساعية لمد نفوذها سواء أكانت بعيدة أم مجاورة. أما العامل الداخلي فهو ضعف الوضع الداخلي بسبب غياب الكيان القومي الموحد، الأمر الذي شجع السياسيين الطامعين في النفوذ والسلطة من وسط الأقليات على النشاط والظهور على الساحة. وبطبيعة الأمور وكما هو متوقع وجدت القوى الأجنبية والفئة السياسية في وسط الأقليات مصلحة في العمل المشترك، كلٌّ لمصلحته الخاصة.

إن قضية الأقليات في الوطن العربي لا تختلف بشيء عن وضع الأقليات في جميع بلدان العالم، وليس فيها ما هو مغاير عما هو موجود في كُلّ البلدان الأخرى إذ يندر أن يوجد بلد في العالم خالياً من الأقليات بدرجة أو بأخرى. والوطن العربي ليس أشدّ تلك الحالات، بل هناك بلدان تعرف هذا الوضع بأوسع مما هو موجود في الوطن العربي. أما كون وضع الأقليات ساخناً في بلد وغير ساخن في بلد آخر فتعود عوامل ذلك ليس لسبب موضوعي يتعلق بوجود أقليات بل لحالة العلاقة مع القوى الخارجية وللوضع الداخلي في البلد المعني.

الخطأ الكبير الذي ينطوي عليه ما يتحدث به البعض عن موضوع الحقوق القومية المتساوية وحق تقرير المصير والمبادئ الإنسانية إلخ هو في أنّه يخلط بين قضيتين: قضية المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وسيادة القانون والعدالة في التعامل وهي قضية مدنية إنسانية، وبين الموضوع القومي وهو الكيان القومي المستقل. القضية المدنية مشروعة، فالعدل أساس الدولة الحديثة، والدولة تكونت في الأساس على أساس عقد اجتماعي لتأسيس سلطة لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد التي ولدت معهم في الحالة الطبيعية قبل نشوء الدولة. فالدولة مؤسسة أقامها الأفراد المتعاقدون لحماية تلك الحقوق ومن أهمها العدالة، وعندما تخل الدولة بذلك الواجب يحقّ للأفراد المتعاقدين تغييرها بكل وسيلة.

إذن، فتحقيق العدالة واجب على الدولة وهو أساس شرعيتها. فالدولة مسؤولة عن تحقيق المساواة بين المواطنين سواءٌ أكانوا أكثرية أم أقلية، إذ لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها بغض النظر عن أي اعتبار آخر. لذلك وبناء على هذا الأساس القانوني والمبدئي، فالدولة القومية لا يمكن إلا أن تقوم على العدالة والمساواة بين مواطنيها مهما كان انتماؤهم الديني أو العرقي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

وكُلّ خلل في تأدية هذا الواجب يجعل السلطة منزوعة الشرعيّة ويصبح من حقّ المواطنين تغييرها. وعلى هذا الأساس وعلى الأساس الإداري والسياسي الذي يقوم عليه النظام الاتحادي، أي توزيع الصلاحيات وتقاسم السلطة وتعددية الاختصاص، يصبح من البديهي أن تتمتع كُلّ أقلية بحقوقها القانونية في المساواة والعدالة بما في ذلك المحافظة على خصوصياتها الثقافية وعاداتها الاجتماعية تماماً كما هو الحال في المحافظة على خصوصيات الأقاليم.

وعندما تخل الدولة بواجب العدالة والمساواة وتطبيق القانون ومراعاة التعددية يصبح من الشرعي للأقلية المعنية التي تتأثر بذلك أن تعمل على إصلاح الخلل، وهو الحقّ نفسه الذي تتمتع به جميع شرائح المجتمع سواء أكانت أقلية أم أكثرية. وفي ظلّ دولة يحكمها القانون لا بُدَّ أن تجري عملية التقديم ضمن القانون، وهو عمل داخلي وقضية بين الدولة ومواطنيها. فهي قضية إصلاحية داخلية تتعلق بنظام الحكم. وهي عملية مستمرة كانت موجودة وستبقى موجودة، ولا يخلو منها أي بلد في العالم، وهي ما يطلق عليها حركة التقدم والإصلاح الاجتماعي التي تحقق الدولة من خلالها خطوات متقدمة في سلم الرقي. هذا هو مجمل قضية الأقليات من حيثُ الجوهر.

ـ ٣ ـ

أما الموضوع الآخر الذي يختلط مع هذه القضية فيدور حول قضية أخرى لا علاقة لها بذلك وهي القضية القومية. الموضوع القومي موضوع مختلف عن ذلك، فوجود الأقلية في بلد ما لا يرتب على الدولة موضوعاً قومياً، فالأقليات موجودة في جميع بلدان العالم ولم تخلُ منها أي حقبة في التاريخ. صحيح أن حدود الدول تقوم عموماً على أساس قومي، ولكن تلك الحدود ليست مرسومة على أساس أنها تدور على محيط جميع قوميات العالم. وعالم اليوم إذا ما أريد إعادة رسم الحدود فيه على أساس حدود جميع القوميات، فالله يعلم كيف سيكون ذلك العالم.

إنه سيكون عالم الفوضى ولن يستطيع العقل أن يتصور كيف ستكون الحدود فيه، إذ سيكون عالماً عجيباً خارج التصور ويسوده الاضطراب ويعود القهقرى إلى عصور التخلف. إن المسألة القانونية ـ الأخلاقية المتعلقة بالحديث عن حقّ تقرير المصير والمساواة بين الأمم لا مكان لها في هذا الصدد، فهي ليست قانوناً رياضياً صامتاً أعمى يصلح لكُلّ شيء ولكل حالة.

ونعود إلى مسألة واقعية تتعلق بحدود الدول في العصر الحديث. إن حدود الدول الحالية قد تكونت بفعل عوامل متعددة وخلال مراحل زمنية متفاوتة، وبمرور

الوقت وتقادم الأجيال اكتسبت هذه الحدود حالة واقعية راهنة نالت القبول وحصل عليها الاتفاق القانوني أحياناً والضمني أحياناً أخرى. ولم تتحدد تلك الحدود على أساس حدود كُلّ أقلية في العالم. ولو أن الأمر قد حدث كذلك لكانت خريطة العالم غير الخريطة التي نعرفها الآن، فلا أحد يستطيع أن يتصور عدد الدول التي ستنشأ عن ذلك ولا أن يتصور مواقعها وأوضاعها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. إن تطبيق مبدأ حقّ تقرير المصير على أساس كُلّ أقلية موجودة في العالم، وإعادة تشكيل العالم على هذا الأساس سيكون أمراً غير عقلاني ولا يؤدي إلا إلى الفوضى.

أما لماذا يجري سحب موضوع العدالة المدنية إلى موضوع القضية القومية، فمسألة سياسية تستخدمها القوى الأجنبية لزعزعة الاستقرار الداخلي والضغط على أنظمة الدول الأخرى لتحقيق أهداف سياسية بالتعاون مع السياسيين المحليين من وسط الأقليات الطامعين في النفوذ السياسي والوصول إلى السلطة. والذي يرصد تموجات ظهور هذه القضية في العالم صعوداً وهبوطاً يستطيع أن يشخص الدافع السياسي والاختراق الخارجي فيها. فقد أصبحت هذه القضية اليد الخفية الممتدة من خارج الحدود للضغط على البلدان التي لا تنسجم مع سياسات الدول صاحبة المصالح الاستعمارية. فهذه اليد التي تتحرك في حالات وليس في حالات أخرى لها الظروف نفسها وتمتد في فترة وتنسحب في أخرى. وتقوم اليد الخفية بالتنظير القانوني والإنساني لقضية هذه الأقلية أو تلك بواسطة أجهزتها الثقافية والإعلامية. وفي أحيان أخرى تذهب اليد الخفية إلى أبعد من ذلك فتقدّم الدعم المالي والاستخباراتي والعسكري. إن المغالطة التي تنطوي عليها هذه القضية تكمن في تحويل قضية مدنية داخلية إلى قضية نزاع قومي مع الدولة يتناول وحدة الوطن.

وليس من الصعب ملاحظة الغرض المسبق لهذه الدعوى التي تحركها وتغذيها القوى الخارجية، فالدول التي تمارس هذه اللعبة في بلدان العالم الثالث، ومنها الوطن العربي لا تطبق ما تتحدث عنه على أوضاعها هي، إذ لا يخلو أيٌّ منها من وجود الأقليات الساكنة منها والمتحركة. فالمبادئ القانونية والإنسانية التي تخاطب بها البلدان الأخرى لا يجري العمل بها في حالتها. والأمثلة على هذه الازدواجية عديدة. ولا غرابة، فموقف الكيل بأكثر من مكيال أصبح معروفاً وشائعاً في السياسة التي تمارسها الدول الاستعمارية.

بقي أن نشير إلى أن النخب السياسية والثقافية في الأقليات التي تدخل هذا المعترك تتحمل جزءاً من المسؤولية في النتائج السلبية التي تتمخض عنها. إن طرح المسألة بالشكل المنحرف الذي ذكرناه يؤدي من دون شكّ إلى نتائج سلبية، فهو مصدر لعدم الاستقرار، وثغرة تهدر فيها الموارد العامة البشرية والمادية ما يؤدي إلى

إعاقة عملية التقدم والنهوض الاجتماعي. ومن المنتظر أن تكون النتائج السلبية عامة يتأثر فيها الجميع، بما فيهم مجتمع الأقلية ذات العلاقة. فالنخب المسيسة في الأقلية التي تدخل في هذه اللعبة تقوم بذلك على أساس مقايضة خاصة وليس لتحقيق مصلحة عامة، مقايضة للتعاون مع النفوذ الخارجي مقابل النفوذ السياسي والوصول إلى السلطة. وهي وإن كانت في السابق تشارك في اللعبة الأجنبية بصورة خفية، فهي مؤخراً قد خرجت إلى العلن مبررة ذلك بالحصافة السياسية. إن النهوض والتقدم والرفاه الاقتصادي والحرية والسلام لا تتحقق إلا بالوحدة وقوة الوطن والدولة، سواءٌ للأكثرية أو للأقلية. إنه وهم وخداع للنفس أن يتصور البعض أن الانقسام والتفرقة والضعف والتدخل الخارجي يمكن أن يجلب خيراً لأحد في الأمد الطويل سواء أكان هذا الأحد من الأقلية أم من الأكثرية. فكما أن الخير يصل إلى الجميع كذلك الشرّ يصل إلى الجميع.

إن مسألة تحويل قضية المساواة في المواطنة وسيادة القانون وتوزيع السلطات والتعددية إلى قضية قومية تمس وحدة الوطن وكيان الدولة مغالطة ليس لها مبرر أخلاقي ولا قانوني، ولا يمكن أن تعود على أحد بالمنفعة. إنها نوع من إيذاء النفس وإلحاق الضرر بالوطن وبجماهير الشعب. فبعض الأفراد من النخب قد يتحدث عن المبادئ القانونية والإنسانية بما يعني التسليم بتفكيك الوطن وتعريض وحدة البلاد للخطر. ويدل ذلك إما عن ضعف الشعور بالمسؤولية أو السذاجة.

القسم الثالث

(١)

ما العمل؟ النضال الشعبي

مما لا شكّ فيه أن موضوع «ما العمل؟» يحتل مكان الصدارة الآن في بحث قضية الوحدة العربية. فالعمل أبلغ من الكلمات بداهة. ويكتسب العمل الآن أهمية خاصة بعد التطورات التي حدثت في الوضع العربي. وبالرغم من ظهور أصوات غير متفائلة وظهور صعوبات تجابه هذا المشروع إلا أن موضوع الوحدة بقي هو المحور الرئيس في الحياة السياسية العربية والهاجس الذي لم يفارق رغبات الجمهور واتجاهات الضمير العام. وإن كان قد حدث شيء فهو ظهور بعض الصعوبات ومعها الحاجة إلى إعادة النظر في التفكير العام وفي ضرورة ما يمكن أن ندعوه تجديد التفكير. والمقصود بالتجديد هو الجهد الفكري الذي يقيِّم وينقد ويهذب ويبتدع، فيحصل النمو في التفكير الذي من خلاله يستطيع المجتمع أن يحقق التقدم.

خلال الفترة الماضية اتُّبِعَتْ أساليبُ وطرقٌ عديدةٌ لتحقيق الوحدة العربية، ولكن المشروع لم يحقق التقدم المطلوب، الأمر الذي يتطلب جهداً لتجديد التفكير. وإن كان لنا أن نحدد أهم الأساليب التي اتُّبِعَتْ لتحقيق الوحدة، نجدها عموماً تدور حول مسألة وصول الحزب الوحدوي إلى السلطة واستخدامها أداة للتوحيد. وهناك طريق القوة الذي مارسه عسكريون عرب ذوو اتجاهات وحدوية كانوا يرون أن القوة هي الوسيلة الناجعة. وكان هناك العمل من خلال المؤسسات العربية وبخاصة جامعة الدول العربية التي اتسم بفكرة الخطوات والتدرج. ثُمّ هناك الجهد الثقافي المتجه نحو التوعية وتكوين رأي عام في اتجاه التوحيد. وبالطبع كان هناك تشابك وتفرعات ومزاوجة، ولكن على العموم تلك هي سمات الأساليب الرئيسة التي استخدمت.

جميع تلك الأساليب كانت لا تخلو من الحديث عن جعل الشعب المصدرَ الرئيس

للعمل السياسي وأنه موضوع التقدم. ولكن كان هناك فاصل بين الحديث وبين ما يحدث في الواقع. فمشروع الوحدة كان دوماً ينظر إليه على أنّه مشروع الأقلية، ومهمة النخبة سواءٌ أكانت النخبة عسكرية أم ثقافية أم سياسية. فالأقلية كانت تتحدث باسم الأكثرية والنخبة كانت تحل محل الجمهور، الأمر الذي جعل المشروع إلى حدّ ما مشروعاً خاصاً بدلاً من أن يكون مشروعاً عاماً. والمقصود بالمشروع الخاص هو أنّه مشروع اتجاه سياسي معين، أو أيديولوجية فكرية معينة بدلاً من أن يكون عاماً يخص الأكثرية ويتجاوز الفواصل والحدود بين الاتجاهات والأيديولوجيات، مع أنّه كمشروع لإعادة تنظيم الحياة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يحقق مصلحة واضحة يستفيد منها الجميع.

جميع الكتابات المتعلقة بمشروع الوحدة تذكر الشعب والجمهور وتؤكد أهمية نضال الشعب ومساهمة الجمهور، ولكن الفحص الدقيق لحقيقة ما حدث وتقييم تفاصيل العمل يدلل على أن مفهوم الشعب لم يكن واضحاً. لذلك فنقطة البداية في تجديد الفكر تتعلق بمسألة النضال الشعبي. النضال الشعبي هو الاتجاه إلى الشعب بمفهوم محدد واعتماده وسيلة لتحقيق مشروع الوحدة. فالشعب ليس النخبة كما أنّه ليس المجموع الإحصائي العددي للسكان. والنضال ليس هو العمل النضالي نيابة عن الجمهور، كما أنّه ليس النمط المحدد الواحد للعمل. النضال الشعبي ليس هو التعبئة عن طريق الجاذبية الشخصيّة، أو المال، أو التضليل الإعلامي، أو العصبيات غير الوطنية، والعادات القديمة الموروثة. النضال الشعبي لا بُدَّ أن تكون له نقطة بداية في التفكير والثقافة هي الشعور بالانتماء القومي. ونقطة البداية هذه لا بُدَّ أن تكون مؤثرة في السلوك ومحفزة للعمل. فالجمهور يجب أن يكون مدركاً أهمية مشروع الوحدة، وأن يساهم في العمل من أجل تحقيقه. ويعني ذلك عملياً الاتجاه نحو الجمهور والتعامل معه. والتعامل يعني الاتصال والتفاعل الفعال، أي التفاعل الذي له تأثير متبادل يؤثر ويتأثر وليس التأثير الأحادي الجانب الذي يحدث بين جهة فاعلة وجهة متأثرة منفعلة. ويقود ذلك إلى فهم محدد للقيادة.

إذن هناك النضال الشعبي كطريق لتحقيق المشروع مقابل الأساليب التي اتبعت لحدّ الآن. ولكن القول بذلك يحتاج إلى مزيد من الإيضاح. فالحياة معقدة ومتشابكة والمجتمع كلٌ مترابط تتعدد أوجه الحياة فيه وتتداخل وتتبادل التأثير، الأمر الذي يجعل مسألة استخلاص قوانين رياضية ثابتة مهمةً صعبةً أو غير ممكنة في كثير من الأحيان. وبعكس الحال في مجال العلوم الطبيعية حيثُ هناك درجة أعلى من الوضوح والتفاعل، الأمر الذي يجعل مسألة استنباط قوانين محددة ثابتة أكثرَ سهولة. وذلك

فرق مهم بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية إن صحت كلمة علوم. فما هو موجود من قوانين في مجال العلوم الطبيعية تقابله اتجاهات عامة في المجال الاجتماعي. فالمجتمع لا يعالج حسب قوانين محددة كما هو الحال في العلوم الطبيعية. فسمة المجتمع هي التشابك والتقابل والتأثير المتبادل والتعدد.

من كُلّ ذلك نخلص إلى القول بأن الأساليب التي اتبعت لتحقيق مشروع الوحدة لم تكن خطأً لو كان النظر إليها على أساس حقيقة المجتمع وليس كما يرغب الأشخاص أن يتصوروا تلك الحقيقة. إن القصور المهم الذي تعانيه حركة التقدم العربية هو أنّه لم يجر حتّى الآن تحليل دقيق للواقع العربي بصورة علمية شاملة. فالواقع العربي لم يجر تحليله من قبل الحركات التي تصدت للتغيير، وإن كان هناك تحليل فهو في الغالب يميل إلى محاولة العثور على قوانين ثابتة من نوع قوانين العلوم الطبيعية، أو محاكاة تجارب الآخرين وأيديولوجياتهم، وفي بعض الأحيان التأثر بإغراء السهولة والأمد القصير. الواقع ليس كما نراه بالملاحظة اليومية، وهو ليس تكراراً لما هو موجود في بلدان أخرى، وما هو ظاهر للعيان منه ليس تكراراً لما هو موجود في بلدان أخرى، فالعوامل متداخلة والتأثير بينها متقابل، والجزء الغاطس لا يقل عن الجزء الظاهر إن لم يزد عليه. الماضي متداخل مع الحاضر ومؤثر فيه والتغيير يتطلب تغيير عادات التفكير والسلوك، والاستنتاج فيه أقرب إلى الترجيح منه إلى القطع. لذلك فالاقتراب من الفهم يتطلب دراساتٍ واسعةً للحاضر وللتاريخ. إن ضعف (أو حتّى غياب) تحليل الواقع قد أدّى إلى الوقوع تحت تأثير عوامل التبسيط وإغراء الأمد القصير ناهيك بالدوافع الذاتية.

فالعمل الحزبي قد وقع في خطأ الاتجاه إلى تغيير السلطة بدلاً من تغيير المجتمع. وقاد ذلك إلى استراتيجية تقوم على أساس الوصول إلى الحكم واستخدامه وسيلة لتحقيق الوحدة. وفئة العسكريين القوميين توهمت أن القوة وحدها تستطيع أن تحقق الهدف. والنخبة المثقفة التي شخَّصت بحقّ أن تغيير الأفكار هو الأمر المهم لم تعتبره مجرد نقطة بداية. فالنخبة مهما تغيرت أفكارها في اتجاه الوحدة لا تستطيع من دون الجمهور الواسع أن تحدث التغيير المطلوب. والناشطون في العمل السياسي تَوَجَّه اهتمامهم في الدرجة الأولى إلى قمة الدولة، أي السلطة، دونما اهتمام متوازن بالمجتمع بطبقاته وشرائحه المختلفة. كما أنهم في الغالب اعتبروا رأي الأقلية المتحركة ذات الصوت المسموع هي الرأي العام بدلاً من جماهير الشعب الواسعة التي لا تصل إليها يومياً.

وبعبارة موجزة، أدّى تغليب الأمد القصير على الأمد الطويل والاهتمام بالسلطة بدلاً من المجتمع واعتبار الأقلية بمثابة الأكثرية، إلى اعتماد أساليب

وخطط عمل قاصرة أدت إلى ما أدت إليه. وعلة ذلك كانت هي الثقافة المجردة الشائعة في وسط النخبة المثقفة عموماً، وهي ثقافة التنظير القائم على المنطقة بمعزل عن حقيقة الواقع. وقد أدّى ذلك إلى العزلة عن المجتمع وإن كثر الكلام باسمه حتّى وصل الأمر عملياً إلى أن أصبح العمل السياسي يدور في حدود النخبة تقريباً. فالنخبة تنظر وتحلل وتحدد الأهداف وتختار الوسائل في حدود ما تسمح به الثقافة المجردة نيابة عن جماهير الشعب الواسعة التي تضم الملايين من مختلف الأطياف والطبقات والفئات الاجتماعية. فالجماهير تؤيد وتحتفل وترجع صدى نشاط النخبة، ولكنها لا تفعل بذاتها، فالقضية ليست بيدها، والكلمة الأخيرة لا تصدر منها، والحكم في أوقات الأزمات لا يرجع لها، بل هناك الأقلية التي تنوب عن الأكثرية في الأمور المهمة وتتكلم باسمها وتتصرف نيابة عنها. فأحكامها على المجتمع في الغالب تصورات، وتحليلها في الغالب يجري عن بعد. وهكذا حصل الانفصام الذي قليلاً ما يُشَخَّص والذي أدّى إلى ظهور فجوة بين العمل السياسي والنضال الشعبي.

لو كان العمل السياسي منطلقاً من قاعدة التحليل الدقيق للمجتمع العربي، كما هو بماضيه وحاضره، لظهر بأن الوضع على درجة أكبر من التعقيد، وأنه يتحرك بفعل عوامل ليس من السهولة تبسيطها، وأن عملية التغيير لا تتم عن طريق مقولات موجزة محددة تختصر الحقيقة، وأن العوامل المؤثرة فيه متعددة ومتشابكة، فلا القوة وحدها، ولا الثقافة المجردة، ولا المصالح المباشرة، ولا التأثير الإعلامي وحده يستطيع أن يحرك المجتمع إلى أحداث تغيير إصلاحي جوهري، بل جميع هذه العوامل وغيرها، مما يمكن أن يرشح من التحليل الدقيق للواقع، تعمل بتفاعل معقد للتأثير في وضع المجتمع.

لذلك فالرأي العام ليس هو الرأي المتداول في وسط النخبة، وحركة النخبة لا يمكن أن تعوض عن حركة جماهير الشعب. فالعمل السياسي بحدوده الحالية والفهم السائد له يجب أن يحلّ محلّه مفهوم النضال الشعبي. وتعبير الشعب المُتَصَوَّر عن النخبة يجب أن يحلّ محلّه تعبير الجماهير الواسعة التي تشمل الأكثرية الكبيرة (على الأقل). ويتضح أثر هذا التصور في تقييم الأساليب وخطط العمل من أجل التقدم. يلاحظ أنّه كلماً اعتُمِدَ عاملٌ واحدٌ كأساس ولم يحقق النجاح المطلوب جرى التخلي عنه واعتباره خطأً من حيثُ المبدأ، وتم اعتماد عامل آخر، وإذا ما تعثر اتجه التقييم إلى اعتباره المسؤول الأساس، والدعوة لبديل آخر وهكذا. كُلّ ذلك يجري في حدود النخبة، وبحدود مفاهيم الثقافة المجردة بعيداً عن جماهير الشعب وعن تحليل الواقع.

إن اعتماد النضال الشعبي والانطلاق من تحليل الواقع يعني التعقيد والتعددية واعتماد الإبداع والمرونة وتغيير الخطط، كما أنّه يتطلب العمل مع الجماهير الواسعة ومخاطبة الجميع بدلاً من التبسيط والأحادية والشعارات الجاهزة والمخاطبة عن بعد والعزلة عن المجتمع. وليس المقصود هنا أن تعابير النضال الشعبي والجماهير الواسعة لم تكن مستعملة ومتداولة بل هي كانت كذلك، ولكنها كانت تعني واقعياً النخبة، والنضال كان يعني الوصول إلى الحكم.

(٢)
الطليعـــة النـــواة

ـ ١ ـ

مشروع الوحدة العربية يشمل جميع أقطار الوطن العربي، ولكن ذلك لا يعني أن الجميع يستطيع أن يتحمل المسؤولية بالتساوي عن تحقيقه. كما لا يمكن أن يكون الجميع متساوين في القدرة، أو الاندفاع إلى إنجازه. كان هناك حديث عن موضوع القطر ـ القاعدة وهو في الأغلب مستوحى من تجارب التوحيد المعروفة في أوروبا (ألمانيا وإيطاليا) كما أن قيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد أضافت إليه اهتماماً إضافياً. إنني أرى أن مشروع الوحدة وربما أي مشروع بهذا الحجم، وبمثل هذه الظروف، لا بُدَّ أن تكون له طليعة، فذلك من طبيعة الأمور. إلا أن واقع الحياة يشير إلى أن مشروعاً جمعياً كمشروع الوحدة العربية، بحالة التباين والتفاوت في الإمكانية من جهة، وحالة الأرضية السياسية الواقعية بين الأنظمة العربية الحالية ناهيك بالتأثير الخارجي من جهة أخرى، لا بُدَّ أن تكون الريادة لتحقيقه متلائمة مع الظروف.

ففي الوقت الذي تشير حقائق الوضع السياسي والاقتصادي العربي إلى أن مشروع التوحيد لا يمكن أن تكون درجة المسؤولية عنه والاستعداد للتضحية والقدرة على العمل لتحقيقه متساوية عند الجميع، إلا أن التفاوت أمر واقعي موجود. ولكن إلى جانب الإقرار بحقائق الواقع لا يمكن أن يكون المشروع قائماً على أساس إيجاد قطر معين، أو قيادة، أو فئة معينة لتحمل مسؤوليته نيابة عن الآخرين. الطبيعة (أو القاعدة) يجب أن لا يجري تحديدها مسبقاً، وأن لا يكون تحديدها جزءاً من خطة العلم، فالاختيار المسبق غالباً ما يتعرض لتأثير العوامل الشكلية المعنوية وأثر الإعلام. فالحجم والموقع والماضي يجب ألا تكون أساساً للاختيار المسبق. إن موضوع «الإقليم القاعدة» يمكن أن ينطوي على نقاط ضعف، فالأمور الشكلية المعنوية المتعلقة بالحجم

وأثر الإعلام يمكن أن تنطوي على نقاط ضعف، فالأمور الشكلية المعنوية المتعلقة بالحجم وأثر الإعلام والسوابق التاريخية لا يشترط أن تكون متطابقة مع توافر الإمكانية والحيوية والحماس للمشروع. فالأمكانيات قد تكون متوافرة في أكثر من قطر بهذا الشكل أو ذاك وبتلك الدرجة أو تلك. كما أن الأنظمة السياسية العربية تعيش الآن على خلفية نزاعات بينية، وضعف ثقة، وعلاقات متوترة، ومنافسة ذاتية، ما يجعل من الصعب أن يحصل بينها توافق رصين على قبول مسبق بقيادة قطر معين. إنَّ جَعْلَ قضية تحديد الطليعة مقدماً بحدّ ذاته مدعاة للاختلاف والتعويق.

لكُلّ هذه العوامل أرى من الحكمة العملية ترك هذا الموضوع ليتبلور من خلال العمل، فيجب ترك الساحة مفتوحة والتعامل مع الأنظمة على أساس التساوي، فالجميع يجب أن يشعر بأنه يستطيع أن يساهم وأن جهوده لا يستغنى عنها وأن قدراته مهمة، وأن تكون حركة التوحيد حريصة دوماً على غرس هذا الشعور لدى الأنظمة العربية، فالاتصالات تجري مع الجميع والدعوة توجه إلى الجميع وطلب المساهمة يوجه إلى الجميع للعمل والاهتمام والحوار، فالدعوة يجب أن تكون عامة وليست خاصةً، شاملةً وليست محدودةً فلا يستغنى عن أحد، ولا يهمش أحد مهما تباينت الظروف والإمكانيات وحتى درجة الاهتمام. وبمرور الوقت يجب أن يرسخ مفهوم التساوي بين الجميع لجعل المشروع عاماً وليس خاصاً، قومياً وليس قطرياً.

ولا يعني ذلك واقعياً أن التجاوب سيكون متساوياً أو درجة الاهتمام والحماس متماثلة عند الجميع، كما لا يعني أن ما سيُقدم للمشروع سيكون متساوياً من قبل الجميع. المهم هو أن يكون العمل مع الجميع، وأن يشعر الجميع بأنه ضمن دائرة العمل وليس خارجها، وأن المشروع هو مشروعه وأنه مساهم فيه وليس متفرجاً عليه. لتكن الساحة مفتوحةً والمنافسة موجودةً، فكُلّ ما يأتي من هذا القطر أو ذاك مرحب به مهما تفاوت حجم ما يقدم. إن موقفاً كهذا وطريقة عمل كهذه إذا ما طبقت فإنها تساعد بالتدريج على إزالة الحالة السلبية وإحلال حالة إيجابية، فيتم بناء الثقة وتكوين المصداقية.

في البداية لا بُدَّ أن يكون هناك تفاوت بين الأنظمة في درجة الاهتمام والإصغاء والدعم والتجاوب، وهو أمر يجب أن يكون متوقعاً ومقبولاً، ولكن الإصرار والاستمرارية والصبر عواملُ من شأنها أن تستثير بالتدريج الاهتمام وتحرك الإمكانيات وتُصَعِّد وتيرة المساهمة. ليترك موضوع تكوين الطليعة لعامل الوقت ولمفعول المنافسة الإيجابية، فليكن الباب مفتوحاً والمجال متاحاً للجميع، فمن يريد أن يقدم أكثر يستطيع ذلك مهما كان حجمه أو موضعه الجغرافي أو إمكانياته المادية والبشرية. إن تكوين الطليعة يجب أن يكون عملية تخرج من صميم العمل وتتكون

بذاتها ومن دون تحديد مسبق وغير متأثرة بعوامل غير موضوعية. وبمرور الوقت وتطور الأوضاع لا بُدَّ أن تتبلور طليعة طوعية تتقدم الصفوف بعطائها ومساهمتها وحيويتها وقدراتها. إن طليعة تتكون بهذه الطريقة لن يشعر أحد بأنها مفروضة عليه.

الملاحظة المكملة لهذا الاستنتاج هي أن الطليعة التي تتكون من خلال العمل والتي تظهر من خضم المنافسة الإيجابية لا يبدو أنها ستكون منفردة كما توحيه فكرة (الإقليم القاعدة)، فالظروف السائدة والتجارب الماضية تدل على أن القيادة، وإن لم تكن تضم الجميع بالتساوي، إلا أنها لن تكون منفردة محصورة في قطر معين، أو في أفراد معينين. فالأقطار العربية متباينة في الحجم ودرجة التقدم ودرجة الوعي القومي وفي الإمكانيات المادية والبشرية، الأمر الذي يجعل الطليعة بحاجة إلى إمكانيات أكثر من وجهة واحدة. ويقودنا ذلك إلى فكرة النواة بدلاً من الإقليم القاعدة. ففي الوقت الذي تتضح فيه صعوبة أن تكون الطليعة جماعية تضم الجميع بالتساوي إلا أنها في الوقت نفسه لا يمكن ولا يجب أن تقتصر على قطر واحد وقيادة واحدة، بل مكونة من عدد من القيادات النشيطة المهتمة المضحية. وخلق هذه النواة لا يتم تحديده مسبقاً بل يتحدد واقعياً من خلال العمل فهو ظهور طوعي غير مفروض.

وللنواة صفات لا بُدَّ من أخذها في الاعتبار. فهي أولاً ذات عدد متغير قد يزيد وقد ينقص من خلال العمل وبصورة طوعية وقد يتفاوت من مرحلة لأخرى. ونظراً إلى أن مشروع الوحدة مشروع طويل الأمد ويمر بمراحل ويتصدى لتحقيق خطوات متتابعة يتضمنها منهاج العمل، إذن، لا بُدَّ من التوقع أن يكون تركيب النواة متغيراً من مرحلة إلى أخرى، ومن موضوع إلى آخر، ومن خطوة إلى أخرى. فالمسرح مفتوح لصعود من يستطيع ويرغب، وينزل منه من تقل لديه الإمكانية أو الحماس. إن عملية الصعود والنزول هذه يجب أن تكون حرة وعملية ولا يترتب عليها امتيازات خاصة لمن يساهم فيها.

ـ ٢ ـ

ولكن هذا المنهج لا يعني أنّه عام ويصح تطبيقه في جميع المجالات. فالعمل الفعلي من أجل مشروع الوحدة قد يجد عددٌ من الأقطار العربية، أو عددٌ من القيادات (النواة) أنهم فعلياً يتحملون المسؤولية، ويقع عليهم القسط الأكبر من العمل، ويكون ذلك (كما ذكرنا) من خلال الواقع العملي والمنافسة والباب المفتوح، وليس عن طريق التعيين المسبق. فمشروع التوحيد يشمل أعمالاً مؤسسية إلى جانب النضال العملي في صفوف الشعب والتفاعل مع الأنظمة. هناك مؤسسة الجامعة العربية وهناك مشاريع العمل العربي المشترك ابتداء من التجارة الحرة إلى السوق المشتركة إلى الوحدة

الاقتصادية. ويتطلب ذلك قيام مؤسسات تعمل وفق أنظمة وقواعد محددة. والذي يبدو أن تجربة الاتحاد الأوروبي غنية في هذا المجال، فقد قامت تلك التجربة على أساس ديمقراطي وواقعي في الوقت نفسه. والأساس الديمقراطي يتمثل في المجالس والهيئات التي تضم الجميع من دون استثناء وتناقش فيها جميع الأمور ويسمع فيها رأي الجميع المؤيد والمعارض. ويتمثل الأساس العملي في تبني نظام التفاوت في قوة التصويت، فالقرارات يتخذ بعضها بالتصويت المتساوي، لكُلّ عضو صوت، بالإجماع أو بالأكثرية، ولكن بعضها يُتَّخَذُ بالتصويت الموزون، فالأعضاء يتفاوتون في قوة أصواتهم تبعاً لاعتبارات معينة كالحجم والقوة الاقتصادية والبشرية[١]. إن مبدأ التصويت الموزون لا بُدَّ منه في بعض الأمور من أجل الكفاءة في العمل واتخاذ القرارات وتصويب مسارها، ولا بُدَّ من قبوله في نهاية المطاف شريطة أن يكون مبنياً على أسس موضوعية مقنعة بعيدة عن المصالح الضيقة والمصالح الذاتية. وكما حدث فعلاً في تجربة الاتحاد الأوروبي وتجارب تجمعات إقليمية أخرى فإن نظام التصويت الموزون يجب أن يكون قابلاً للتعديل في ضوء الظروف.

الخلاصة هي أنّه في الوقت الذي تشير فيه حصيلة التجربة الماضية والأوضاع العربية الراهنة إلى أهمية فكرة «الطليعة النواة» المتكونة ديمقراطياً كبديل لمقولة «الإقليم القاعدة»، فإن النواة نفسها لا تعمل بأسلوب واحد ولا تطبق قانوناً واحداً بل تبتدع ما هو ملائم.

---

(١) وقد اقترح محمّد محمود الإمام نظاماً لذلك في مشروعه لهيكلة العمل الاقتصادي العربي المشترك، انظر: محمّد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٣)
الخطوات العمليــة لتكويــن الجبهــة

إن تكوين الجبهة يمكن أن يتم بصورة متدرجة تبدأ بدائرة محدودة، قوامها عدد من الأشخاص (خمسة عشر مثلاً) من الوحدويين المعروفين بالإيمان بالمشروع، وبالخبرة العملية في العمل العام، ومن ذوي العلاقات الواسعة بالوسط القومي ولهم ماض محترم. ولا بُدَّ أن يكون اجتماع هذا العدد المحدود مسبوقاً بمبادرة فردية ومشاورات من فرد، أو عدد محدود من هذه الدائرة.

وبالتفاعل يستطيع هذا العدد المحدود أن يضع تصوراً أولياً للموضوع كفكرة، وعندما يحصل التوافق ويتم القرار ببدء العمل يقوم بعض، أو كُلّ أفراد هذه الدائرة، باتصالات أوسع (ولكنها تبقى محدودة ومنتقاة) بأشخاص من مختلف البلاد العربية لضم عدد جديد من الناشطين الفعالين المؤمنين بالمشروع لإجراء مباحثات في اجتماع لبضعة أيام في مكان ملائم في البلاد العربية. ويعمل العدد المحدود من الدائرة الأولى كلجنة تحضيرية للاجتماع الثاني الذي يضم عدداً أوسع (من ٢٠-٤٠ مثلاً) يخصص لبحث الموضوع بتفصيل أكثر، ولكن على الأسس نفسها التي اتفق عليها المبادرون الأول.

ويجري في هذا الاجتماع توسع في النقاش وسماع المقترحات والآراء الجديدة التي يمكن أن تطرح، وبذلك يجري إغناء الفكرة وتطويرها من مجرد فكرة إلى مشروع. وتكون الخطوة التالية هي أن يتوزع أعضاء الدائرة الأولى ومن يمكن أن ينضم إليهم من الأعضاء الجدد لإجراء اتصالات أوسع. وتكون هذه المرة بالأحزاب والمنظمات القومية.

وهنا يجب أن يتم اختيار الذين يقومون بهذه الاتصالات بدقة، ويفضل أن يكونوا من بين الذين لهم معرفة وعلاقة وقدرة على التوضيح والحوار للاتصال بتلك

الجهات، وعرض الأسس الرئيسة للمشروع ومناقشة موضوع تأسيس الجبهة. وعند حصول التوافق تقوم لجنة منتقاة من عدد محدود من المبادرين وبعض الممثلين للأحزاب والمنظمات القومية باقتراح أولي لمشروع ميثاق للجبهة يحدد الهدف وكيفية العمل.

كما يتم وضع مسوَّدة أولى لنظام داخلي يوضح ميكانيكية النشاط والاجتماعات وكيفية اتخاذ القرارات. وهنا يجب التأكيد على بساطة تلك القواعد ووضوحها وسهولة تطبيقها وبعدها عن التعقيد الإداري. وبعد أن يتم وضع مسوَّدة القواعد (كنظام داخلي) تقوم لجنة مصغرة ممثلة لجميع الجهات المشتركة، ويتم اختيارها بالتوافق، بإعداد مشروع البيان وتأسيس الجهة كأداة عمل. وبعد أن يتم التوافق على مشروع البيان الذي يعتبر ميثاق تأسيس الجبهة وعلى مشروع النظام الداخلي تتولى لجنة تحضيرية مهمة عقد مؤتمر قومي لجميع الأطراف الموافقة من أحزاب ومنظمات وأفراد يعرض عليها مشروع الميثاق والنظام الداخلي للمناقشة واتخاذ القرار النهائي ويتم إعلان قيام الجبهة القومية. ويُقَدَّرُ الوقت اللازم من بداية عمل اللجنة المصغرة الأولى حتّى إعلان قيام الجبهة بسنة واحدة يتم خلالها عقد ثلاثة اجتماعات للجنة يتوسع عددها من الأول إلى الثالث.

وتقوم الجبهة الجديدة بتأليف وفد مصغر يختار لإجراء اتصالات بالحكومات العربية وجامعة الدول العربية لشرح الموضوع وتوضيح أبعاده وأهدافه. المهم في هذه الاتصالات التأكيد أن الجبهة ليست جبهةً معارضةً لأي حكومة، أو أي نظام بصورة مسبقة، وأنها غير معنية بالسياسة المحلية لأي قطر، وأنها لا تسعى إلى الوصول إلى الحكم، بل تأخذ موقفاً إيجابياً موضوعياً في التعامل مع الحكومات، وأنها تسعى لتحقيق مشروع الوحدة بالتدريج وبوسائل سلمية وديمقراطية وعن طريق الحوار والعمل المشترك.

وبعد أن يتم ذلك حيثُ تكون الجبهة قد تأسست وأصبح لها ميثاق ونظام داخلي، تقوم الجبهة بالدعوة من خلال لجنة تحضيرية واسعة إلى عقد مؤتمر شعبي على أوسع نطاق ممكن في أحد الأقطار العربية. وتقوم الأطراف المؤسسة وممثلون عن الأحزاب والمنظمات الداخلة في الجبهة بالدعوة إليه وإجراء التحضيرات اللازمة. ويدعى إلى هذا المؤتمر إضافة إلى الأطراف المؤسسة الذين حضروا الاجتماعات الأولى الثلاث أكبر عدد ممكن من ممثلي الهيئات الشعبية والجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والنخب الثقافية والسياسية والأفراد لشرح المشروع من جميع الوجوه والخروج بإعلان شامل لدعمه والدعوة لتحقيقه ولسماع الآراء والمقترحات البناءة لإنجاحه.

ويقدر الوقت اللازم لإنجاز هذا العمل بستة أشهر أخرى تضاف إلى سنة التأسيس. وبعدها يمكن للجبهة أن تعقد هذا المؤتمر سنوياً ولا يشترط أن يحضره أعضاء المؤتمر الأول نفسهم بل يمكن إضافة أعضاء جدد.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل في الجبهة يجب أن يتم على أساس التوافق والحوار وبصورة ديمقراطية، ولكن الهدف يجب أن يبقى ثابتاً، وهو مشروع الوحدة العربية. كما يجب أن ينصّ الميثاق على مبدأ التدرج والإيجابية والطوعية والعمل عن طريق الشعب.

وفي المجال التنظيمي لا بُدَّ من التأكيد أن حضور الاجتماع التأسيسي من ممثلي الأحزاب والحركات والمؤسسات القومية الذي تتولى الدعوة إليه النواة المتطوعة يجب أن تكون مداولاته حرة والحوار فيه متاحاً لجميع المشتركين. كذلك يجب أن يكون الانسحاب منه حراً. ويتولى هذا الاجتماع اختيار القيادة المحدودة من (١٠-١٥ عضواً مثلاً) بالتوافق. وتتولى هذه القيادة اختيار الأمين العام بالتوافق أيضاً. ويقوم الأمين العام باختيار أعضاء شبكة الاتصالات ويعرضها على القيادة للبت بها بالتوافق أو بالأكثرية.

كما تتولى لجنة الاتصالات تعيين أعضاء شبكة المندوبين والممثلين بالتوافق أو بالتصويت. كما يكون للجبهة جهاز ثقافة وإعلام وإدارة مالية. ويتولى الأمين العام اختيار العاملين فيها بموافقة القيادة. وتصدر الجبهة بيانات، منها البيان الذي يصدر عن المؤتمر السنوي العام المكون من (٢٠٠ عضو مثلاً) على أثر نقاش واسع يصدر بعدها بالتوافق. كما تقوم القيادة بإصدار بيانات حسب الحاجة والظرف وبالتوافق أيضاً. وفي ما يلي شكل إيضاحي للهيكل الذي يمكن أن تكون عليه حركة الوحدة.

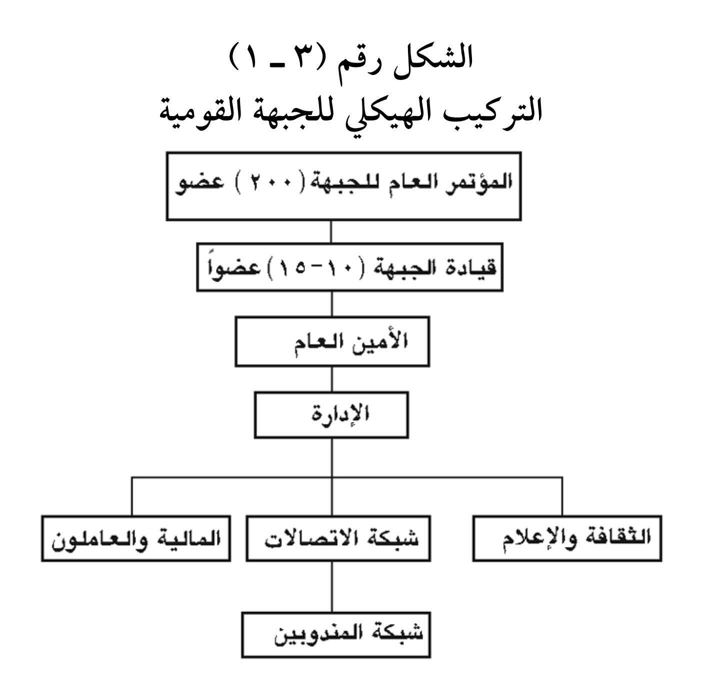
وبذلك يتضح أن أداة مشروع الوحدة هو حركة وليس حزباً والحركة تيار واسع يضم الأحزاب والمنظمات الشعبية والجمعيات وجماعات المجتمع المدني والنخب والأفراد المؤثرين والمؤسسات بشتى أنواعها. فهي تيار واسع يمتد في الحياة السياسية والمدنية ويدخل شرائح المجتمع وأطيافه ويتغلغل في ثناياه ومستوياته سواءٌ في وسط الأنظمة، أو في وسط الشعب.

ويقوم هذا التيار بمخاطبة الجميع والتفاعل مع جميع الأوساط، وينشط في جميع مرافق المجتمع. لذلك يصحّ عليه نعت الحركة، وأداته العملية هي الجبهة وليس

الحزب وموضوعه مجموع الأمة (الشعب والأنظمة) وليس طبقة أو شريحة معينة من المجتمع.

الشكل رقم (٣ ـ ١)

التركيب الهيكلي للجبهة القومية



(٤)
مقترحـــات للحـــوار

الحوار هو الوسيلة التي يتم من خلالها تأسيس الجبهة، والجبهة تتكون من جهات هي الآن متعددة، ما بين أحزاب ومنظمات وأفراد. والجزء الأهم والأصعب في عملية الحوار هو الذي يتعلق بالتيارات السياسية الموجودة حالياً. الخطوة الأولى هي الحوار بين الجهات القومية على أساس مشروع التوحيد القومي. وبالرغم من أن حواراً كهذا قد تكتنفه بعض الصعوبات إلا أنّه في نهاية المطاف أمر ممكن لأسباب عديدة ليس أقلها الظروف الحرجة التي تمرّ بها الأمة الآن. ومن العوامل المشجعة هو أن درجة جيدة من التقارب قد أخذت طريقها مؤخراً. هناك ـ وكما هو معروف ـ تباين في وجهات النظر حول مسألة العلاقة الفكرية بين الوحدة والقضية الاجتماعية، وهي قضية قديمة، ومهما يكن فإني أفترض أن التجربة العملية وحراجة الظروف تساعدان كثيراً على تضييق الخلاف، علاوة على أن مشروع الوحدة ـ كما هو موضح في هذه الصفحات ـ لا يتطلب من أية جهة داخلة في الجبهة تغيير اجتهاداتها الخاصة في ما يتعلق بالقضية الاجتماعية (أو الاشتراكية). الحوار القومي ليس هو المهمة الأساس بل الحوار مع التيارات الأخرى. ويأتي في مقدمتها التيار الإسلامي.

المعروف أن بين التيار القومي والتيار الإسلامي خلاف يعود إلى عقود من السنين وصل في بعض الحالات إلى وضع التأزم. من المؤسف حقاً ومما يثير الغرابة وعدم التوقع أن يكون بين القومية العربية والتيار الإسلامي خلاف، فهو خلاف لا أساس فكرياً له. كيف يمكن أن يكون بين العروبة والإسلام خلاف، وهما كما نعرفهما في التاريخ العربي؟ ماذا كان الإسلام وماذا كانت العروبة؟ والذي يتمعن في الموضوع يخلص إلى نتيجة حاسمة هي أن جذور الخلاف لا ترجع إلى قضية فكرية، بل إلى شؤون السياسة، فهو خلاف سياسي وليس فكرياً. أما المقولات التنظيمية التي ظهرت فدوافعها تبريرية لستر السبب الحقيقي.

إنه أمر مؤسف حقاً أن يحدث ذلك، وإنْ هو دل على شيء فيدل على قلة نضج وقصر نظر في أحسن الأحوال. ليس هناك علاقة أقوى من علاقة العروبة بالإسلام، وقد ظهرت كتابات ناضجة ذات أهمية كبيرة لإيضاح هذه العلاقة.

ولكن بالرغم من ذلك فالخلاف موجود الآن بغض النظر عن أسبابه، الأمر الذي يتطلب حواراً صبوراً لمعالجته. إنني أرى أن الموضوع يمكن أن يطرح على أساس علمي من دون الخوض الواسع في المسائل الفكرية. فيمكن أن يقوم الحوار مع التيار الإسلامي على الأسس التالية:

أولاً: إذا كان مشروع الحركة القومية هو الوحدة العربية وإذا كان مشروع الحركة الإسلامية هو الوحدة الإسلامية، أليس من المنطقي أن تعتبر الحركة الإسلامية الوحدة العربية خطوة مهمة على طريق الوحدة الإسلامية التي هي ذات دائرة أوسع؟ أين هو التناقض بين مشروعين، واحد بدائرة والآخر بدائرة تضم تلك الدائرة وتتعداها إلى دائرة أوسع؟ أليست الطريقة العملية لتحقيق الوحدة الإسلامية هي التدرج بخطواتٍ، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا نبدأ بخطوة توحيد البلاد العربية وبعد أن يتم ذلك يمكن الذهاب إلى ما هو أوسع من ذلك؟ أليس الطريق العملي إلى الوحدة الإسلامية هو البدء بالوحدة العربية؟

ثانياً: وفي مسألة نظام الحكم وكيف سيكون، فمشروع الوحدة العربية لا يتعارض أبداً مع ما تعمل الحركة الإسلامية على تحقيقه، ولا يتطلب منها أن تتنازل عن برامجها في هذا الصدد. لنتفق على مشروع الوحدة، ولنعمل سوية على تحقيقه، ولتبق الحركة الإسلامية على موقفها من قضية نظام الحكم. هناك برنامج مشترك يتعلق بالوحدة العربية، نعمل سوية على تحقيقه، ولتحتفظ كُلّ جهة ببرنامجها الخاص عن الأمور الأخرى التي تراها.

ثُمّ أليس تحقيق الوحدة العربية يشكل تطوراً إيجابياً مهماً في وضع جزء مهم من مسلمي العالم وهم العرب ويفتح المجال واسعاً لنهضة تحررية تعم الدائرة الأوسع وهي دائرة العالم الإسلامي؟ العرب يشكلون حوالى ٣٠٠ مليون نسمة ولهم من الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والدور التاريخي والثقافي المعروف، الأمور التي تجعل من وحدتهم في كيان قومي في هذا الجزء من العالم قوة إيجابية كبيرة لصالح الإسلام ولصالح جميع مسلمي العالم.

والخلاصة هي أنني أقترح أن يرتكز الحوار مع التيار الإسلامي على الاعتبارات العملية أكثر من الخوض في المسائل الفكرية والجدال النظري على أهميته. كما أنني أقترح أن ينحو الحوار منحى عملياً يتوخى الإنجاز، فيتجه إلى التيار الإسلامي المنظم

في أحزاب كما هو الحال الآن في فلسطين ومصر والأردن وسورية والجزائر. ومما يشجع أن لقضية العلاقة بين التيارين سوابق في مؤتمرات حوار عقدت لهذا الغرض.

الجهة الأخرى التي أرى ضرورة الحوار معها فهي التي يمكن أن تطلق عليها صفة الاشتراكية بأطيافها المتعددة. وهنا أيضاً أرى ضرورة التوجه إلى الأحزاب والتنظيمات المؤسسة وهي، كما يبدو، الأحزاب الشيوعية والأحزاب التقدمية. وبالرغم من وجود شيء من الصعوبة في تحديد من هي تلك الأحزاب إلا أن الموضوع في نهاية الأمر ليس مستعصياً بل يمكن الاتفاق على اختيارها.

إنني أرى أن الحوار مع هذا التيار ربما يكون أسهل من الحوار مع التيار الإسلامي لأسباب عديدة. فالتيار الإسلامي فاعل الآن في الساحة ويحتل مكانة سياسية، في حين أن التيار الاشتراكي ليس كذلك، والمعروف أن الاتفاق مع التيار الصاعد أسهل، عادةً، من الاتفاق مع تيار ليس كذلك. الأحزاب الشيوعية متراجعة بسبب زوال المعسكر الاشتراكي السوفياتي. وهنا كذلك يمكن أن يتمحور الحوار حول موضوع دور الوحدة العربية في حركة التحرر، فالوحدة العربية حركة تحررية، وتحقيقها من دون شكّ يؤدي إلى انحسار نفوذ الاستعمار من المنطقة بقيام دولة قوية في هذا الجزء من العالم. كما أنّه يخلق توازناً استراتيجياً مهماً مع القوى المتحالفة مع الدول الاستعمارية وفي مُقَدَّمِها الكيان الصهيوني والقوى المحافظة في منطقة الجوار. إن الدولة العربية الناشئة بثقلها السكاني وموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية والنهضة التي يحفزها مشروع التوحيد ستكون قوةً تحريريةً مهمةً في الوضع الدولي، وستكون خطوة إيجابية على طريق تصحيح حالة الهيمنة والانفراد الأمريكي في شؤون العالم.

وعلى صعيد العمل السياسي المحلي هناك عدد من الأحزاب والمنظمات ذات الصفة التقدمية، وكلها أحزاب محدودة في نطاق القطر الذي تعمل فيه ولا تتناسب قواها مع قوة النظام السياسي الحاكم أو قوة الأحزاب الأخرى الفاعلة في الميدان. لذلك فإن هذه الأحزاب لا بُدَّ أن تجد في انضمامها إلى حركة أوسع تضم تيارات سياسية أخرى لها قوى شعبيةٌ تمتد في عموم الوطن العربي، وسيلةً عملية لزيادة قوتها وتوسيع نشاطها وظهورها في الساحة.

وعلى العموم لا بُدَّ أن نجد الأحزاب الاشتراكية (بالتعريف الذي أوردناه) أنها غير متناقضة مع مشروع الوحدة وأنها ستكون جهة رابحة في تعاونها إذا ما اعتمدت الأناة والنفس الطويل في الحوار معها. هناك تنظيمات أقرب إلى الشكل منها إلى الحقيقة يتولاها أشخاص سياسيون أو من النخبة المثقفة لا تضيف كثيراً لقوة الحركة.

لذلك أرى الاتجاه أولاً للمنظمات التي لها بعض الجذور في الحياة السياسية. ومما يشجع أيضاً أن ظهرت مؤخراً بوادر لتقارب من هذا النوع فكرية وسياسية وعملية.

ومما يساعد أيضاً على حوار ناجح مع هذا التيار هو أنّه -على عكس ما كان سابقاً ـ لا يملك مرجعية سياسية الآن، وحتى المرجعية الفكرية فقد أدّى زوال الاتحاد السوفياتي إلى تراجعها عن الخطوط الأولى. ويعني ذلك عملياً أن التيار الاشتراكي الآن متعدد الاتجاهات، فقد ظهرت فيه بوادر الاجتهادات ولم يعدّ جسماً موحداً كما كان في السابق. إن هذه الحالة قد تسهل عملية الحوار والتوصل إلى اتفاق كما أنها يمكن أن تجعله أكثر صعوبة.

* * *

ولا يغيب عن البال أن هناك بعض الأحزاب التي تعمل في نطاق أقطارها، تصحّ عليها صفة الوطنية القطرية من حيثُ اهتماماتها، فهي تولي قضايا الإصلاح والتحرر في أقطارها الاهتمام الأول، إلا أنها قومية الاتجاه ولا تقف ضدّ مشروع الوحدة وتؤيد مشاريع التحرر والتقدم عموماً. إن هذه الأحزاب (الوطنية) ذات علاقات مع الحركات السياسية العربية ومتفاعلة مع الوضع العربي عموماً، وهي صفات تقربها من الحركة القومية وتجعل مهمة الحوار معها والتوصل إلى اتفاق على مشروع الوحدة أمراً ممكناً. وتوجد هذه الأحزاب الآن في عدد من الأقطار العربية كالمغرب والجزائر ومصر واليمن وفلسطين والأردن.

إن ما يسهل عملية الحوار مع هذه الأحزاب هو أنها في الأساس ذات توجه قومي وأن المشروع للوحدة لا يتعارض في الأمد الطويل مع أهدافها ولا تخسر شيئاً في انضمامها للجبهة بل على العكس يكون الانضمام عاملاً إيجابياً لها.

* * *

وأخيراً هناك الأحزاب والمنظمات القطرية التي تحصر اهتمامها بشؤون القطر وتتمسك باستقلال الدولة القطرية. وقد سبق لمثل هذه الأحزاب والمنظمات أن أخذت مواقف سلبية من فكرة الوحدة العربية. وفي أغلب الحالات تقترب هذه الأحزاب والمنظمات من الأنظمة السياسية الحاكمة الآن في الدولة القطرية فتتعاون معها وتتبادل الدعم والتأييد. ولهذا التيار اتصال ثقافي ومصلحي مع العالم الخارجي وبخاصة الغربي وتشترك معه في اعتبار النظام الرأسمالي البرلماني هو الأفضل، لذلك أصبح من المتعارف عليه أن يسمى بالتيار الليبرالي. وفي هذا التيار طيفان: طيف ليبرالي يمكن أن يتعاطف مع مشروع الوحدة، وطيف أخذ تسمية الانعزالي. ومهما

يكن فإن هذا التيار لا يمكن اعتباره خارج إمكانية الاتفاق على مشروع تكوين الجبهة. ومما يسهل عملية الحوار معه هو أن مشروع الوحدة يؤدي إلى توسيع المجال الاقتصادي والمالي امام هذا التيار بتوسيع السوق وبناء كتلة اقتصادية كبيرة ذات قوة تفاوضية مهمة في العالم. وإذا استثنينا العناصر ذات العلاقة المتعاونة مع القوى المعادية للوحدة خارجياً وداخلياً فإن التيار الليبرالي، بحدّ ذاته، لن يجد المبرر الحقيقي لعدم تعاونه مع مشروع الوحدة، بل على العكس، فبالبحث الموضوعي والنظر البعيد المدى لا بُدَّ أن يجد له مصلحةً مشتركةً بتوحيد الأمة العربية، حيثُ يتوسع السوق ويتسع المجال للاستثمار والعمل والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يخلقها وضع التوحيد. إذن فالمدخل المهم للحوار مع هذا التيار هو المدخل الاقتصادي الذي تمّ تحديده طريقاً لمشروع الوحدة.

ونظراً إلى أن مشروع الوحدة مشروع طويل الأمد يتحقق بالتراكم وليس دفعة واحدة، لذلك فسوف يجد هذا التيار أن له مصلحة في التعاون مع حركة الوحدة. فالمشروع في الوقت الحاضر ولفترة غير قصيرة سيركز جهوده على الشؤون الاقتصادية في ما يتعلق بالتكامل والاندماج وتوحيد السوق والوحدة الاقتصادية، وتلك أمور تنسجم ولا تتعارض مع التوجه الليبرالي.

وحتى الاتجاه الانعزالي نفسه يمكن أن يدخل في مشروع التوحيد على هذه الأسس وبهذا الفهم ما دامت الوحدة السياسية ليست هي نقطة البداية. والذي يراجع التاريخ القريب للعلاقات الاقتصادية العربية يجد أن الموقف الرسمي للبنان والأردن في المباحثات العربية لم يكن ضدّ مقترحات التجارة الحرة والأسواق المشتركة وإزالة الحواجز بين البلاد العربية. وفي المغرب العربي يلاحظ أن أقطار ذلك الجزء من الوطن لم يصدر منها موقف معارض لمشروع التوحيد بدليل أنها أقدمت على فكرة الاتحاد المغاربي بغض النظر عن فعالية ذلك التنظيم. وفي اجتماعات الجامعة العربية لم يكن موقفها سلبياً بل كان متعاوناً وإن لم يكن بنشاط ملحوظ.

الخلاصة هي أن الاتجاه الليبرالي كذلك من الممكن التوصل إلى اتفاق معه أو مع جهات منه على الدخول في الجبهة القومية والاندماج في مشروع التوحيد. ويتطلب ذلك بالطبع جهداً ووقتاً، إذ يتوجب أولاً تحديد الجهات التي يجري معها الحوار ومفاتحتها وتنظيم عملية الحوار من جميع الوجوه وإجراء الحوار بصورة صبورة هادئة وعميقة.

وبجانب الحوار مع المنظمات الحزبية، هناك منظمات مهنية واقتصادية وثقافية ذات تأثير في الحياة العربية من المفيد أيضاً أن يشملها برنامج الحوار، وهي في

الغالب منظمات تعمل على نطاق عربي وذات توجه قومي، الأمر الذي يسهل عملية الحوار معها والتوصل إلى نتائج إيجابية، والمثال على ذلك اتحاد المحامين العرب.

إن عملية الحوار هذه كما هو واضح متشعبة وتحتاج إلى الوقت والجهد، لذلك لا بُدَّ من إجرائها حسب برنامج يرسم مقدماً يتوخى التوصل إلى نتائج إيجابية ويوفر الوقت. فهي مثلاً يمكن أن تتم بالتداخل وليس بالتتابع. ولعل أهم عامل في نجاحها هو توافر العامل البشري، أي الأشخاص الذين يتولون عملية الحوار والإدارة الكفوءة التي ترسم لكامل العملية منهجاً تفصيلياً وتوفر له متطلبات العمل.

(٥)
جهــاز الاتصــالات

ـ ١ ـ

لعل أهم جناح يساند الجهد الإعلامي في تركيب حركة الوحدة هو جهاز الاتصالات الذي يتولى مهمة التفاعل المباشر مع جميع الجهات ذات العلاقة. والجهات ذات العلاقة تبدأ من قمة الدولة القطرية نزولاً إلى القرى والأحياء. إن هذا الجهاز هو العصب الحيوي الذي يتولى نقل المقترحات ويشرح مزايا المشروع، الأمر الذي يجعل مهمته سياسية عملية تتعلق بالحكومات والدوائر الرسمية، وحواريةً للتوعية والإقناع في محيط المنظمات الشعبية والوسط الجماهيري في الأحياء والقرى. ومن أهم المهمات التي يتولاها هذا الجهاز وينشئ لها شعبة متخصصة هي التي تتولى العمل الدبلوماسي مع الحكومات وجامعة الدول العربية ومختلف الجهات الخارجية حسب مقتضيات النشاط. ويقوم هذا الجهاز بدراسة واقتراح وتقديم المقترحات للحكومات والدوائر الرسمية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في كُلّ ما يتعلق بالاتفاقيات المقترحة وإصلاح ما هو موجود منها، ويتولى حملات التوعية والشرح وحضور المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها المنظمات المتخصصة والاتحادات الشعبية والنقابات والجمعيات ليطلع ويتابع ويشرح ويقدم المقترحات ويستمع إلى الآراء والتفاعل والحوار مع الآخرين ومع الجماهير في مختلف الأوساط.

ويتكون هذا الجهاز من عدة مستويات، فهناك الجزء الذي يختص بالاتصال بالحكومات والاجتماع بالمسؤولين في الأنظمة والدوائر وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة. وقوام هذا القسم عدد من الأشخاص من ذوي الكفاءة والمصداقية والحيوية يجري تكوينهم بمرور الزمن لتكوين علاقات عمل ودية مع الأشخاص في المواقع المهمة في الأنظمة والإدارات، فتتراكم لديهم المعلومات عن مهماتهم وتتكون لديهم

قدرة على التوضيح والإقناع والقبول والسمعة الحسنة والثقة. ويجري اختيار أشخاص هذا المستوى من خلال تجربة العمل من بين من تجتمع لديهم القدرة العملية والمعرفية إلى جانب الإيمان الراسخ بالقضية. وأشخاص من هذا النوع وهذه المسؤولية يجب أن يعملوا على أساس التفرغ التام فيقوموا بالسفر والزيارات للبلدان العربية والأجنبية تنفيذاً لمهماتهم.

وإلى جانب هذا العدد من الناشطين في دبلوماسية الوحدة لا بُدَّ من وجود عدد من المحاورين والإعلاميين الذين يختصون بحضور المؤتمرات والاجتماعات للقيام بمهمة الشرح والتوضيح والتوعية وبناء التأييد الجماهيري للمشروع. إن عدداً من هؤلاء الناشطين يمكن أن يكون متفرغاً ومهتماً وعدداً آخرَ يمكن أن يتولى مهمات موقتة. ومن مهماتهم تكوين علاقات معرفة وعمل مع الأشخاص المهمين في المنظمات الشعبية ومراكز الإعلام ودور النشر ومؤسسات الثقافة والوحدات الاقتصادية والجمعيات بمختلف أنواعها لتأدية المهمة نفسها، كلٌ في مكان عمله. إن مثل هذه الشبكة من الناشطين يمكن أن تتكون بالتدريج أيضاً وبمرور الوقت لتصبح أداة فعالة للاتصال بالرأي العام والتفاعل مع الوحدات الفاعلة فيه.

وإلى جانب الذين يتولون دبلوماسية الاتصال بالحكومات والأوساط الرسمية هناك مهمة ذات أهمية خاصة هي الدبلوماسية مع الوسط المالي والاقتصادي العربي، ويضم هذا الوسط عموم الطبقة الوسطى، وفيه مؤسسات فاعلة تأسست بمبادرات عامة وخاصة وهي تمارس عملاً في المجال الاقتصادي والمالي المتعلق بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وقضايا التنمية، فهناك صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول واتحاد رجال الأعمال العرب واتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية، وهناك المنظمات العربية المتخصصة وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تكون فاعلة في جهود التكامل والاندماج الاقتصادي العربي. إن هذه المؤسسات ذات التأثير المالي يجب أن يكون لحركة الوحدة صلة قوية بها، فهي من الممكن أن تكون فاعلة في تهيئة الرأي العام والتأثير في الوسط الرسمي لصالح خطوات التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي. فيقوم الناشطون في هذا الجهاز بتكوين صداقات وعلاقات تعاون مع أشخاص فاعلين في هذه المؤسسات تتعاطف مع المشروع وتقوم بتنفيذ بعض المهمات. وبذلك يكون للجهاز ناشطون متحركون إلى جانب ممثلين وأصدقاء في الأوساط الشعبية المنظمة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.

ولهؤلاء الدعاة الذين يكوِّنون عصب الدعوة للمشروع صفات يجب أن تتوافر

فيهم. فهم أولاً يجب أن يكونوا من المؤمنين بالوحدة العربية كمصير للأمة وممن يعتبرون قضية الوحدة قضية قومية وليست قضية سياسة يومية، وإن المشروع هو مشروع الجميع بغض النظر عن الأيديولوجيات والاتجاهات والأحزاب، فإيمانهم هو الإيمان الراسخ المقرون بالثقة وروح المثابرة والاستعداد للتضحية والعمل الرسالي.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن جهاز الاتصال هذا يجب أن يكون للناحية الاقتصادية رجحان فيه. وكما مرّ ذكره، بسبب ما لأهمية هذا الجانب. فالمعرفة التفصيلية بالعلاقات الاقتصادية العربية والتنمية العربية والتخطيط للمستقبل والتعامل الاقتصادي مع العالم الخارجي صفات ذات أرجحية في مؤهلات عدد جيد من أعضاء جهاز الاتصال كأن يكون من بين هؤلاء الناشطين مختصون بالشؤون الاقتصادية ومطلعون على الحياة الاقتصادية العربية. وعدد كبير من المختصين في الاقتصاد ممن كتبوا عن الموضوع يمكن أن يكونوا أعضاء فاعلين أو فخريين في هذا الجهاز.

وكما مرّ ذكره فالمهمة التي يتولاها جهاز الاتصال تتطلب بالضرورة تكوين علاقات واسعة وصداقات متشعبة فيكون لأعضائه علاقات عمل مع الأنظمة السياسية العربية والوزراء والأشخاص المهمين في الحكومات، وأن تكون لهم صلة قوية بالمنظمات العربية المتخصصة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأجهزتها، وأن تكون لهم نقاط ارتكاز في النقابات والمنظمات والاتحادات الشعبية والجمعيات على أوسع نطاق ممكن. إن مثل هذه العلاقات يمكن أن تتكون بمرور الوقت بحيث تصبح الحركة على علم وإلمام بمجريات الأمور ومطلعة على القوانين والأنظمة والإجراءات التي تتخذ مما له علاقة بموضوع العلاقات العربية. ويتطلب كُلّ ذلك تكوين شبكة من الناشطين يتم اختيارهم بالتدريج من بين ذوي الكفاية البارزين المؤمنين بقضية الوحدة من أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية.

ـ ٢ ـ

ولا يمكن أن تستغني حركة تتولى مهمة الدعوة إلى مشروع الوحدة عن جهد ثقافي وعن نشاط إعلامي. والمقصود بالجهد الثقافي ليس الثقافة في أيديولوجية الفكرة القومية ولا البحث في الشؤون العربية عموماً بل على وجه التحديد الدعوة إلى مشروع الوحدة والخطوات التي يتطلبها ومزايا تلك الخطوات. والجهد الثقافي المقصود يجب ألا يكون تكراراً للموجود بل يتوخى المخاطبة العقلية والحوار والإقناع وتفنيد الدعوات المضادة. ومن أجل أن يكون الجهد الثقافي مؤثراً يجب أن يتوخى الإيجاز والوضوح وتقديم المعلومات والبيانات وأن تكون اللغة واضحة مبسطة بعيدة

عن الرطانة التي نجدها في بعض الكتابات المتداولة. ومن أجل أن تصل إلى أوسع الجماهير وتخاطب التفكير السوي للفرد الاعتيادي وإيصاله للجمهور يجب أن يتخذ شكل مطبوعات مبسطة سهلة التداول غير غالية الثمن وبشكل كراسات ومقالات في وسائل الإعلام المكتوبة وأحاديث في الوسائل المسموعة والمرئية. وهنا لا بُدَّ من التنويه بأهمية أن يكون للحركة فضائية جيدة تحشد لها الكفاءات وتكون على درجة عالية من الكفاءة والقرب من الجمهور والتطور في أساليب الأداء بحيث تجلب انتباه الرأي العام وتستقطب شرائحَ واسعةً من المجتمع وتنال تقدير مختلف التيارات والهيئات السياسية.

ويمكن أن يصنف الجهد الإعلامي في نوعين: النوع العام الذي يتناول الموضوع ككل ويحيط به من مختلف الجوانب، ونوع خاص يعالج أموراً تفصيلية محددة، فكُلّ شريحة يمكن أن تُخاطب وحدها بوسائل مطبوعة توضح فيها المنافع التي ينطوي عليها مشروع الوحدة. فالصناعيون مثلاً: يمكن أن يخاطبوا بكراريس تركز على موضوع الصناعة وتكاملها واتساع السوق، والمصرفيون يمكن أن يخاطبوا بشكل آخر، وكذلك المعلمون والأطباء والمحامون والتجار وأصحاب الحرف وهكذا. كما أن مطبوعات محددة يمكن أن تتولى شرح الخطوة التي هي موضوع البحث، كإلغاء التأشيرات والسوق المشتركة والإقامة والعمل والعلاقة بين الجامعات وسوق المطبوعات ومزاولة المهن الحرة والاستثمار والتملك وتوحيد القانون المدني وولاية المحاكم والترافع امام القضاء والنقل البري كالطرق وسكك الحديد والنقل الجوي والمطارات وتجارة العبور وصناعة الأدوية والتعاون بين المؤسسات الطبية كالمستشفيات والاتصالات بمختلف أنواعها وغيرها من الأمور التفصيلية التي بمجموعها تكوِّن نسيج الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إن هذا النسيج يمكن أن يفكك إلى أجزاء، وكُلّ جزء يصبح خطوة بذاتها، ويجري العمل على تحقيقها على المستوى القومي ليصبح المشروع هو الإطار العام والمحصلة النهائية للأجزاء، وبذلك يكون بناء المشروع قد ابتدأ من الجزء وصولاً إلى الكُلّ، أو من القاعدة وصولاً إلى القمة. وكُلّ جزء عندما يصبح خطوة بحدّ ذاتها يحتاج إلى دعوة وجهد إعلامي لشرحه وإيصاله إلى قطاع الشعب صاحب العلاقة. وهكذا تكون الدعوة ليست عامةً بل محددة، في كُلّ مرة تتناول جزءاً من أجزائها وخطوة على طريق تحقيقها. والجهد الإعلامي المحدد والمحصور في نطاق خطوة أو عمل معين يجب أن يكون مركَّزاً وواضحاً بأسلوب مفهوم وموجهاً مباشرة إلى من يعنيهم الأمر. وهكذا تكون عملية الاتصال بالشعب والحوار مع مختلف طبقاته وفئاته منصبّة على قضايا محددة يجري توضيح مزاياها وأثرها الإيجابي على حياة أصحاب

العلاقة. وبذلك تجري عملية رفد شرائح المجتمع وفئاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوسائل إيضاح مركَّزة تخاطب عقولهم وتكون حصيلتها شرح الأثر الإيجابي، لمشروع التوحيد، على حياتهم اليومية، وإثارة اهتمامهم وبناء تأييدهم، فتكون القناعة بالمشروع الكلي نتيجة قناعتهم بتفاصيله وما ينطوي عليه من منافع مباشرة لهم.

وفي مجال الإعلام تبرز الآن أهمية الإعلام المرئي الذي أصبح واسع الانتشار ويستقطب اهتمام المشاهدين. وقد اهتمت الجهات ذات الأهداف السياسية والدول الاستعمارية والقوى المعادية بذلك فأنشأت الفضائيات المعروفة. إن أثر الإعلام المرئي واضح وتأثيره ثابت، الأمر الذي يجعل منه إمكانية يجب عدم إغفالها للوصول إلى جماهير الشعب وبناء قناعتهم بمشروع التوحيد. لذلك هناك حاجة ماسة لجهد في هذا المجال قوامه فضائية واحدة على الأقل تتولى مهمة المخاطبة والحوار وتقديم الأفكار وشرح الخطوات التي تصدر عن حركة التوحيد. وفضائية كهذه يمكن أن تكون بسيطة في البداية إلا أنها يجب أن تكون رصينة تكسب ثقة المشاهد، ويتحمل أعباء العمل فيها عدد من الأفراد الذين يجتمع فيهم الإيمان الراسخ بالوحدة مع المؤهلات الإعلامية الفنية.

وبشكل أولي وكخطوة أولى يمكن التفكير بفضائية باسم التعاون الاقتصادي العربي تعتني بشؤون التنمية والتعاون الاقتصادي بين البلاد العربية في مختلف المجالات، ابتداءً من أدنى درجات التعاون وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق بحث قضايا التنمية العربية على المستوى القطري والقومي والعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم. كما يمكن تناول مواضيع التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية وشؤون المؤسسات الاقتصادية العربية المنبثقة عن الجامعة العربية والمؤسسات الخاصة.

(٦)
مركـــز البحــوث والمعلومـــات

كنا قد ذكرنا سابقاً أن خطّ الشروع في مشروع الوحدة هو تحليل الواقع العربي بطريقة تختلف عما جرت عليه العادة. فالواقع العربي بجميع جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بحاجة إلى فهم تفصيلي واقعي يقوم في الدرجة الأولى على المشاهدة المباشرة والتعرف الشخصي وجمع المعلومات الميدانية وإجراء الإحصائيات واستخدام شتى وسائل الاستقراء. هناك معلومات إحصائية متوافرة من مصادر متعددة تحتاج إلى تصنيف وتحليل ومقارنة. وهناك معلومات غير متوافرة لا بُدَّ من جمعها مباشرة وتحليلها وقراءة مدلولاتها. هناك الوثائق الرسمية والوقائع الموجودة في أجهزة الدولة والمعلومات المتوافرة من المصادر الأجنبية. هناك المنظمات العربية التي لديها معلومات وبإمكانها جمع المزيد إذا ما جرى الاتصال بها وتكليفها. وهدف المعلومات هو تكوين صورة واضحة التفاصيل إلى أقصى ما هو ممكن عن الواقع العربي من جميع الوجوه باستخدام شتى وسائل جمع المعلومات وتحليلها بما في ذلك تحليل الرأي العام والتعرف على آراء الناس في مختلف القطاعات والمترشحة من الاتصال بهم ومحاورتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقوم به المركز المقترح يجب أن يكون مصوباً نحو هدف محدد ويخدم أغراضاً واضحة هي مشروع التوحيد على وجه التحديد وليس عموم الشؤون العربية أو البحث المجرد والمعرفة غير الهادفة. من الأمور المهمة التي تحتاج إلى اهتمام معلوماتي خاص هو العلاقات البينية العربية كالاتفاقيات الموجودة وأوجه النقص فيها وكيفية إصلاحها ومدى الحاجة إلى اتفاقيات جديدة. ويصح الشيء نفسه على خطوات التقارب بين الأقطار العربية، كتسهيل التنقل والسفر والإقامة والعمل وممارسة المهن وقضايا الاستثمار والتملك ومعاملات البيع والشراء والتقاضي امام المحاكم وانتقال البضائع ونقاط وإجراءات الحدود والتفاصيل الإدارية المتعلقة بعبور

البضائع والنقل الجوي وشؤون المطارات والموانئ واستخدام الطرق البرية وشؤون الاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني ودراسة شؤون الطلبة والتبادل الثقافي وإقامة المعارض المحلية والاشتراك في المعارض الدولية والتعاون في تبادل المعلومات عن شؤون الإحصاء والبحث العلمي وانتقال المعلومات. . إلخ.

ومن مهمات هذا المركز اقتراح خطوات جديدة للتقارب العربي والاندماج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي تمهيداً للاتصال بالحكومات وجامعة الدول العربية. ومن الأعمال المهمة أيضاً تشخيص ما هو غير مطبق من الاتفاقيات الموجودة كأساس للعمل مع المؤسسات ذات العلاقة والحكومات والدوائر الرسمية المعنية من أجل تطبيقها.

ويتكون مشروع التوحيد من إطار سياسي عام تملأه تفاصيل هي الخطوات التي تتوالى خطوة خطوة حتّى إذا ما امتلأ الإطار أصبح التنظيم السياسي لقيام الكيان القومي حاصلاً. ويعني ذلك أن التفاصيل المتعلقة بالعلاقات البينية ووسائل الاندماج هي نقطة البدء، لذلك هناك حاجة ماسة إلى مركز يتولى عملية البحث التفصيلي في تلك الشؤون وتهيئة المادة الأولية للمقترحات العملية التي تعمل حركة التوحيد مع المؤسسات الرسمية والشعبية لتحقيقها خلال عملية البناء التدريجي للمشروع السياسي. إن مسألة فهم الواقع العربي بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه يتطلب من دون شكّ التعامل مع التفاصيل العملية في مختلف نواحي حياة المجتمع العربي، وتلك المهمة بحثية واسعة لا تستطيع أية هيئة سياسية أن تقوم بها من دون إسناد بحثي من مركز متفرغ لهذه المهمة. إن مهمة هذا المركز ليست أكاديمية، بل عملية، وليست عامة تغطي جميع جوانب الشؤون العربية، بل محددة بمشروع الوحدة، وليست مكتبية، بل حقلية، وليست تفصيلية، بل مركزة موجزة. ومركز بحوث كهذا يتولى هذه المهمة المساندة للحركة يتطلب توافر عدد من الباحثين الشباب ذوي الكفاية، المؤمنين بالمهمة، المعروفين بالحيوية والإنتاجية، يعملون على سبيل التفرغ الكامل في مقر المركز تحت توجيه قيادة الحركة.

ومن الضروري، لنجاح المهمة، أن يكون لدى المركز وسيلة لطبع ونشر تقاريره ودراساته وجهاز إيصالها للجهات ذات العلاقة وللرأي العام عند الحاجة. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً غير قليل من المعلومات المطلوبة موجودة الآن إلا أنّه مبثوث في المطبوعات والبحوث المنشورة، والحاجة ماسة إلى استخراجه وتنظيمه وتهيئته للاستخدام المفيد.

(٧)
التمويـــل

للحركة، وكما مرّ ذكره، نظام داخلي يوضح العلاقات الداخلية والهيكل الإداري، فهناك قيادة تتولى التخطيط والإشراف والمتابعة واتخاذ القرارات وتصريف الشؤون الإدارية. والقيادة هذه يجب أن تتوافر فيها صفات لضمان نجاحها في مهمتها. فهي أولاً يجب أن تمثل أوسع ما يمكن من التيارات والمنظمات التي تتكون منها الجبهة القومية، ويجري اختيارها بالتوافق والرضا من قبل جميع الأطراف المشتركة في الجبهة. أما عددها فيجب ألا يكون صغيراً ينوء تحت ثقل المهمات ولا كبيراً تتشتت فيه الآراء وتضعف الفعالية. وعدد ربما يتراوح بين عشرة وخمسة عشر عضواً يكون ملائماً، يزيد وينقص حسب الحاجة والظروف. إن بداية العمل حتّى الوصول إلى اختيار القيادة يحتاج إلى مصاريف مالية وهي مرحلة التأسيس حيثُ تكون الجبهة في بداية تأسيسها لم تتكون لديها موارد مالية بعد. إن هذه المصاريف الأولى لا بُدَّ من توفيرها بطريقة غير تقليدية.

وللقيادة أمين عام يتم اختياره بالتوافق لمدّة محددة يتم بعدها اختيار بديل عنه. ويكون الأمين العام رمزاً، ومن المعروفين بالإيمان الراسخ والرصانة والعقلانية والاحترام والقبول من أوسع الأوساط. كما لا تستطيع الحركة الاستغناء عن نواة إدارية لتسيير العمل اليومي يكون منتسبوها متفرغين ومستقرين في مكان المقر. وتعمل هذه الإدارة حسب قواعد محددة وموضحة في نظام داخلي حديث. وتعقد الجبهة مؤتمراً سنوياً يحضره ممثلون من جميع الأطراف الداخلة في الجبهة يتراوح عددهم حوالى ٢٠٠ ممثل. إن الهيكل الإداري وعقد المؤتمرات وإجراء الاتصالات والقيام بنشاط ثقافي وإعلامي كما سبقت الإشارة إليه يحتاج إلى المال. صحيح أن الحركة يجب أن تعمل على أساس الحرص في الإنفاق وعلى أساس أعلى درجة من الإنتاجية بأقل كلفة ممكنة، وعلى أساس أقل عدد ضروري لتسيير العمل والتعويض

عن العدد بالحيوية والكفاءة الشخصيّة للعاملين، إلا أنّه مع ذلك كُلّه فلا بُدَّ من تعبئة موارد مالية كافية لتسيير العمل وإنجاز المهمات المطلوبة. كان ولا يزال تمويل المؤسسات غير الحكومية في البلاد العربية بصورة مستقلة أمراً صعباً، فالمؤسسة العربية الناشئة المستقلة تحتاج إلى جهد واسع لتأمين الحاجيات المالية. وقد أدت العقبة المالية إلى ضعف كثير من المؤسسات أو اضمحلالها بسبب العامل المالي. وتشير التجارب إلى أن تأمين الموارد المالية الكافية ليس أمراً سهلاً في ظلّ الوضع العربي الحالي.

فالوفرة المالية ليست عامة، وعادات تقديم المساعدات للعمل العام لا تزال ضعيفة. ولكن بالرغم من كُلّ تلك الصعوبات فالمهمة ليست مستحيلة. وتدل تجارب بعض المؤسسات العربية الناجحة على أن المال على جانب كبير من الأهمية لاستمرار العمل، الأمر الذي يتطلب خبرة واسعة ومختصين مهمتهم الرئيسة التفكير بالوسائل والإبداع في ما هو جديد من الوسائل والمشاريع التي تدر موارد جديدة. إن مفاتيح القدرة على تعبئة الموارد المالية هي الثقة والفعالية وحسن الإدارة. وكما سبقت الإشارة إليه فإن تأسيس الجبهة يحتاج إلى بعض المال لمجرد البداية، وهنا لا بُدَّ من توفيره بطرق خاصة من خلال العلاقات الشخصيّة. صحيح أن الموارد تنمو مع توسع العمل وبناء الثقة إلا أن ذلك لا يحدث تلقائياً، بل يلعب الجهد الخاص للأفراد دوراً مهماً فيه. وهنا تظهر الحاجة للابتكار والمثابرة والعلاقات الواسعة.

ولعل أهم عامل يساعد على جلب المال هو الثقة بالأشخاص، أي نزاهتهم وحرصهم وسلامة تصرفهم، فالثقة هي مفتاح اقتناع المتبرعين والمساهمين.

هناك عدد من الأبواب التي يمكن طرقها لتعبئة موارد مالية للحركة، وجزء كبير من تلك الأبواب قد سبق تجربته بنجاح في مؤسسات عربية مهمة، الأمر الذي يجعل المحاكاة والاستفادة من التجربة عملاً مثمراً ومقبولاً. هناك التبرعات من بعض المتمولين العرب المتنورين الذين يمكن بالحوار والاتصال الشخصي إقناعهم بالمساهمة المالية. وهناك المؤسسات المالية والاقتصادية العربية التي لها بعض الإمكانيات المالية من الممكن الاتصال بها للمساهمة في التبرع، أو تمويل بعض النشاطات المشتركة. وهناك الأطراف السياسية في الجبهة التي لها مواردها الخاصة التي تستطيع أن تقدم منها مساهمة دورية لتمويل موازنة الجبهة. وهناك مردودات المطبوعات التي تقوم الجبهة بإصدارها والإعلانات التي تقوم بنشرها في وسائلها الإعلامية.

هناك بعض المتمولين العرب في الخارج وبعض الأفراد العرب الذين يشغلون مناصب إدارية أو علمية أو اقتصادية في البلدان الأخرى يمكن بالاتصال والحوار

معهم أن يقدموا جزءاً من الموارد اللازمة لتمويل بعض النشاطات. بعض المؤسسات البحثية والجامعات في البلدان الأخرى التي لها اهتمامات مستقلة في قضايا دول العالم الثالث يمكن أن تكون مساهمة في هذه الناحية.

وبسبب أهمية العامل المالي أصبح من الضروري إعارته أهمية من حيثُ توفير الأشخاص أصحاب الخبرة ومن لهم علاقات واسعة لممارسة هذا العمل بشكل دبلوماسية مالية تكون مهمتها التفكير بوسائل جديدة والتفتيش عن المصادر التي بإمكانها المساهمة في توفير المال، وربما تكون هذه الدبلوماسية مكونة من شخصين أو ثلاثة أو ربما أكثر حسب الحاجة وحسب توافر أصحاب القدرة والاستعداد لهذا العمل. وعلى سبيل المثال يمكن استخدام أسلوب الحملات لجمع المال على أساس المشروع، أي بدلاً من طلب التبرعات لمجمل نشاط الحركة يمكن أن تنظم حملات منفصلة، كُلّ واحدة لمشروع محدد. ويعني ذلك أن العمل والاتصالات ستكون متباينة من مشروع إلى آخر.

فمثلاً إذا ما طرحت الحركة مشروع التجارة الحرة، أو الوحدة الجمركية، أو السوق المشتركة، فبإمكانها تنظيم حملة تبرعات ومساهمات محددة ومنفصلة لكُلّ حملة. أي توضع موازنة لكُلّ مشروع وتحدد الوسائل والجهات التي يتم الاتصال بها والأشخاص الذين توكل إليهم المهمة الدبلوماسية في الاتصال والحوار والحصول على الموارد. فقضايا منطقة التجارة الحرة وخطواتها اللاحقة للوصول إلى السوق المشتركة تتطلب الاتصال برجال الأعمال والشركات الكبرى والأفراد الذين يمارسون الصناعة وعملية الاستيراد والتصدير إلخ. وهم الفئات ذات المصلحة بنجاح المشروع المطروح. وهنا يمكن حتّى التفكير بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي طالما سعت لطرح هذا المشروع وسعت لتحقيقه مع الحكومات العربية. والحملة لإلغاء التأشيرة يمكن أن يجري الاتصال لتمويلها بشركات السياحة والمرافق السياحية في البلاد العربية كالفنادق وما سواها وهكذا. الخلاصة هي أن هذه المهمة على صعوبتها لا مناص من الاضطلاع بها لأهمية عامل التمويل في نشاط واسع كالذي أوضحناه. إنه عمل طويل الأمد يحتاج للمثابرة والإبداع والابتكار، وفوق كُلّ ذلك إلى توافر العامل البشري الملائم ـ الأشخاص أصحاب الكفاءة والنزاهة الحيوية والمثابرة والعلاقات الواسعة.

(٨)
برنامــج للعمــل

موضوع هذا البحث هو «ما العمل؟» أي ماذا يمكن أن نعمل من أجل مشروع التوحيد؟. فهو إذن متعلق بالجانب العملي. ويمكن أن يتضمن الجانب العملي مسألتين، **الأولى** تتعلق بالأداة وهي قيام الجبهة القومية، و**الثانية** تتعلق بمادة العمل، أي النشاط الذي يجب القيام به ابتداء من نقطة البداية. وهنا لا بُدَّ من التأكيد أن برنامج العمل يجب أن تحدد له بعض الأسس لكي يكون منسجماً مع الاتجاه العام للبحث.

الأساس الأول بنظري هو البدء بالجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي في حياة الجمهور العربي. ولا غرو فالشأن الاقتصادي هو الطريق الذي حُدِّدَ لمشروع الوحدة للأسباب التي تمّ إيضاحها. فالاقتصاد له أهمية لا نحتاج إلى زيادة لتأكيدها. فالاقتصاد هو الوسيلة الناجعة لملامسة الوضع النفسي للفرد العربي في الظرف الحاضر، ذلك الوضع المتسم بالإحباط وضعف الثقة وتراجع الفعالية. لذلك فالسبيل العملي الناجع لمعالجة هذا الوضع يكمن في الخطوات التي يمكن أن تحرك ذلك الوضع النفسي باتجاه الصعود. وبعبارة أخرى يجب أن يلمس الفرد العربي تحسناً ملموساً في حياته اليومية من جراء تلك الخطوات لموازنة عوامل الإحباط وانخفاض الروح المعنوية عن طريق تكوين الشعور بالأمل والجدوى.

الفكرة الأساسية الأخرى في برنامج العمل هي البدء بنسيج النظام السياسي القائم وليس بركائزه، بمعنى أن تبدأ حركة التوحيد بإصلاح النظام السياسي الموجود انطلاقاً من الموقف الإيجابي، من أجل بناء حالة الاطمئنان وتقبل حركة الوحدة والمساعدة على امتدادها في المجتمع وعموم الحياة العامة. فالوحدة العربية مشروع له فكرة رئيسة يمكن التعبير عنها من خلال نشاطات تفصيلية ترمز إلى الفكرة وتقربها

من الذهن العام. وبعبارة موجزة يجب الاهتمام كنقطة بداية بالقضايا التي توضح قضية الوحدة وترمز إليها وتضع حجراً بعد حجر في صرح بنائها مع وجود الكيانات القائمة أكثر من الذهاب مباشرة إلى إلغاء الدولة القطرية. وينسجم ذلك مع مبدأ التدرج والأمد الطويل.

وتأسيساً على ذلك يمكن تأشير المواضيع التالية ليحتويها برنامج عملي لنشاط حركة الوحدة.

* * *

أولاً: المسألة الأولى التي أرى أن تتصدر نشاط الحركة هي قضية إلغاء التأشيرة بين البلاد العربية لتسهيل السفر وانتقال الأشخاص لمختلف الأغراض. إن خطوة كهذه من شأنها أن تخلق ارتياحاً عاماً وترفع عن كاهل المواطن العربي عبئاً وعائقاً هما الآن مبعث معاناة لكثير من المواطنين. كما أنها خطوة بسيطة ومعروفة وهي مطبقة الآن من قبل بعض الأقطار العربية ثنائياً، وسبق لها تطبيقها، وليس من الصعب إيجاد السند القانوني لها في الاتفاقيات العربية الموجودة. إنها خطوة بسيطة تطبقها كثير من بلدان العالم ثنائياً أو إقليمياً. كما يمكن أن يكون لها مردود اقتصادي مفيد عن طريق تشجيع السياحة وازدياد نشاط مؤسسات النقل. ومن السهل فهم حملة من هذا النوع من قبل الجمهور ولا يصعب إيضاح مزاياها فهي معروفة لدى المواطن البسيط. كما أنها خطوة عند تحقيقها يمكن أن تمهد إلى خطوة مهمة أخرى تؤسس عليها وهي حرية الإقامة. وحرية الإقامة تعني أن تمنح الإقامة بشكل تلقائي للمواطن العربي في القطر الذي ينتقل إليه. ويمكن أن يتم ذلك بمرحلة أولى بمنح إقامة مجانية لمدّة خمس سنوات (مثلاً) وبعدها يمكن أن تلغى نهائياً.

* * *

ثانياً: القضية الرئيسة الثانية في منهاج العمل تتعلق بالمسألة الاقتصادية المطروحة منذُ مدة، وهي برنامج التكامل والاندماج الاقتصادي بدءاً من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي ثُمّ سوق عربية مشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذا المشروع هو العمود الفقري للوحدة العربية، وهو مشروع طويل الأمد ويحتاج إلى جهود واسعة. لهذا المشروع تاريخ معروف في مناقشات وقرارات جامعة الدول العربية بدءاً من مؤتمرات القمة، ولا تزال الخطوة الأولى فيه وهي إقامة منطقة التجارة الحرة قيد العمل في الجامعة العربية. فقد كان من المفروض إقامة منطقة للتجارة الحرة بالإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية في بداية ٢٠٠٥ بالسلع

ذات المنشأ العربي التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء في المنطقة. ويجري الاهتمام الآن بمعالجة القيود غير الجمركية، كموضوع قواعد المنشأ، وإيجاد آلية لتسوية المنازعات وتنفيذ اتفاقية محكمة العدل العربية المقررة منذُ ١٩٦٤. والذي يبدو أن التجارة البينية هي الخيار المتاح، أي توسيع السوق امام المنتجات الوطنية، وذلك بإحلال المنتج العربي محل المنتج الأجنبي ونقطة البداية لمشروع السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية.

ولعل من أهم القضايا المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك هي قضية وضع الأجهزة المتعلقة بذلك وبخاصة علاقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والازدواج الحاصل في المهمات. إن كُلّ هيكلة الجهاز الاقتصادي العربي تحتاج إلى إعادة نظر وإصلاح. وقد بذل بعض الاقتصاديين العرب جهوداً جيدة في دراسة هذه القضية وتقدموا بمقترحات بناءة في هذا الصدد. وتستطيع حركة الوحدة أن تستند إليها وأن تتخذ من المقترحات التي قدمت نقطة ارتكاز في عملها في هذا المجال. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مقترحات الدكتور محمّد محمود الإمام[1]. فقد اقترح إنشاء (الجماعة العربية) لتحل محل مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فوضع العمل الاقتصادي العربي المشترك في مستوى القمة، وشمل جميع الدول العربية، واعتمد مبدأ التدرج بثلاث مراحل وصولاً إلى التكامل التام، وحدد الأجهزة الرئيسة وهي: مؤتمر القمة، والمجلس الوزاري، ولجنة النواب، والمفوضية، واللجنة الاقتصادية، والجمعية المشتركة، ومحكمة العدل، وأجهزة للتكامل النقدي وأجهزة معاونة، ومصرف للاستثمار وأمانة عامة، ومركز معلومات وصندوق تضامن وأجهزة تحكيم! واقترح أسلوباً لاتخاذ القرارات حسب قاعدة تفاوت قوى التصويت[2]. وجاء مشروعه مستفيداً إلى حدّ بعيد من تجربة الإتحاد الأوروبي. وتلك مبادرة تحتاج إلى أن يتكون حولها رأي عام واسع يضغط على الأنظمة للأخذ بها، الأمر الذي يجعل من الضروري بناء رأي عام حولها في الدائرة المختصة والدوائر الشعبية الأوسع وصولاً إلى الدائرة الأوسع في الأنظمة الحاكمة، أي أنها تحتاج إلى نشاط شعبي ودبلوماسية نشيطة. وهي تصلح أن تكون مادة عمل مهمة وفقرة مهمة في برنامج حركة الوحدة.

* * *

(١) محمّد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، القسم ٦ والخاتمة.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦٨ ـ ٦٧٤ و٦٨٠.

ثالثاً: ثُمّ هناك مؤسسة الجامعة العربية ذاتها التي اتسم تاريخها بالتباطؤ والإحباط. إنني أرى من الضروري العمل لإصلاح هذه المؤسسة ومعالجة نواحي النقص فيها وليس إلغاؤها. هناك في هذا الصدد عدد من القضايا تتصدرها قضية إصلاح الميثاق في ما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات، وهو مشروع يتعلق بجعل القرارات تُتخذُ بأكثرية الثلثين أو الأكثرية البسيطة بدلاً من الإجماع. كما أن اجتماعات القمة نفسها تحتاج إلى تنظيم من حيثُ المواعيد ومستوى الحضور ومدة الاجتماع وطبيعة المداولات. وأهم القضايا التي يجب إثارتها من جديد وتلافي الخلل الذي حدث في تناولها هما قضية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في منتصف ١٩٥٠ والتي عطل تنفيذها، وقضية استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠-٢٠٠٠) وميثاق العمل القومي التي أقرها مؤتمر القمة العربية في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ ثُمّ قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتخلي عنها بتحريض من بعض وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما بعد. إن إحياء هذين الموضوعين ووضعهما مجدداً امام الرأي العام العربي يشكل بنداً مهماً في عملية إصلاح مؤسسة الجامعة العربية وبعث الحيوية في عملها. إن تفعيل معاهدة الدفاع المشترك وقضية إحياء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك تشكل أهم جزء من العمل الميداني الذي يجب أن تضطلع به حركة الوحدة العربية كجزء من برنامج نشاطها العملي في المرحلة الأولى. فكلا الموضوعين له من المبررات الموضوعية المتعلقة بالأمن والتنمية ما يجعل طرحه مقبولاً ويلقى تجاوباً شعبياً واسعاً.

وفي الناحية المؤسسية لهيكل الجامعة العربية يدور الآن بحث عدد من القضايا المهمة، منها إصلاح وضع المنظمات العربية المتخصصة، من حيثُ الاختصاص والعلاقة بالأمانة العامة للجامعة، فهناك مقترحات لتحويلها إلى مراكز خبرة وتحويل مهماتها إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمانة العامة للجامعة. هناك الآن خمس عشرة منظمة عربية متخصصة وخمس مؤسسات تمويل عربية بحسب ما ورد في دليل الأمانة العامة ـ الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية(٣).

وفي مجال المشروعات العربية المشتركة تمّ تأسيس مشروعات مشتركة في نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وقد بلغ عدد هذه المشاريع التي توافرت عنها المعلومات الكاملة

---

(٣) الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية، **دليل مختصر** (القاهرة: [الأمانة العامة]، ٢٠٠٥).

٥٢١ مشروعاً وبلغ إجمالي رؤوس أموالها في نهاية ١٩٨٣ حوالى ٣٠,١ بليون دولار أمريكي. وتمثل رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة ٥٩,٣ بالمائة من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية والدولية المشتركة(٤). وتتوزع هذه المشروعات على ١٧٠ مشروعاً مشتركاً عاماً و١٧٢ مشروعاً مشتركاً مختلطاً و١٧٩ مشروعاً مشتركاً خاصاً (المجموع ٥٢١). وتجدر الإشارة إلى ظاهرة قيام عدد من الاتحادات العربية في المجال الاقتصادي والصناعي والعلمي والمهني بلغت ٢٩ اتحاداً، منها الاتحاد العربي للحديد والصلب والاتحاد العربي للأسمدة(٥).

الغرض من إيراد كُلّ ذلك هو الإيضاح بأن هناك بناءً مؤسسياً قد تمّ إنجازه في نطاق جامعة الدول العربية وبمبادرات خاصة من المنظمات الأهلية خلال الفترة الماضية، وأن هذا البناء وإن كان انعكاسه في مجال التطبيق لم يكن عالياً إلا أنّه مهما كان فهو جهد تأسيسي يمكن اتخاذه نقطة انطلاق، وتوظيف جوانبه القانونية والخبرة العملية التي ترشحت منه في عمل حيوي جديد يخدم مشروع الوحدة بدلاً من إهماله والبدء من جديد. إن بعث الحيوية والروح في المؤسسات العربية التي أقيمت على الصعيدين الرسمي والخاص يمكن أن يستند إلى البناء الموجود مهما كان ناقصاً وضعيفاً. فبدلاً من أن يبدأ العمل من نقطة الصفر يمكن أن يستند إلى الموجود ويتخذه مادة عمل ونقطة شروع لعمل جديد.

إن عملية بعث الروح في ما هو موجود الآن وإصلاح نواقصه وإنجاز خطوات جديدة، يحتاج إلى زخم شعبي وحملات عمل تنقل أفكار هذه المشاريع إلى أوساط الرأي العام ويُعبأ من أجله الجمهور ونخب المجتمع وطبقاته في اتجاه الإصلاح والتجديد.

* * *

رابعاً: وفي المجال العملي هناك ما يستحق الاهتمام كمشاريع عمل مشتركة ذات بعد قومي، والمثال الجيد على ذلك طرق المواصلات لربط البلاد العربية بشبكة جيدة تنمي التواصل البشري وتدعم التنمية المشتركة. وكمثال جيد على ذلك، لتحقيق التواصل بين جناحي الوطن العربي في المشرق والمغرب، إنشاء جسر بري بين مصر والمملكة العربية السعودية عبر مدخل خليج العقبة عند مضايق تيران عبر مجموعة

---

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **دليل المشروعات العربية المشتركة** (الكويت: [أوابك]، ١٩٨٤)، المقدمة، ص ر، ش، ظ، ع وق.

(٥) الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية، المصدر نفسه.

الجزر المتناثرة هناك. وبذلك يتم الاتصال بين الخليج والمغرب العربي، وتوفير ضمانات لحرية العبور، لعقد اتفاقية ترتب حرية المرور لجميع الأقطار العربية. ثُمّ هناك شبكات نقل عربية داخلية يمكن ربطها بالأقطار الأخرى عن طريق استكمال بعض الوصلات الناقصة. فشبكة الخطوط الحديدية العراقية يمكنها أن ترتبط بالشبكة السورية عن طريق وصلة بين دير الزور والبوكمال وإحياء الخطّ الحديدي الحجازي من دمشق إلى المدينة المنورة مروراً بالأردن الذي بلغت الدراسات عنه مرحلة متقدمة ولم يبق غير موضوع التمويل.

خامساً: وكإجراء تمهيدي لمشروع التوحيد يمكن العمل لتوحيد القوانين والنظم التي تعمل بموجبها مؤسسات حكومية وشعبية لتكوين نسيج مترابط قومياً وإن كان يعمل الآن كُلّ في محيطه القطري. فهناك العديد من التشريعات التي يمكن التفكير بتوحيدها، وفي مقدمتها القانون المدني وقوانين القضاء وممارسة المهن والإقامة وقوانين الضرائب والرسوم وقوانين البلديات والإدارة المحلية وتشريعات البيئة وقوانين وأنظمة التعليم بمختلف المراحل وتنظيم السجل المدني وقوانين الجنسية إلخ. كما أن هناك الأنظمة المؤسسة للتنظيمات الشعبية والمهنية كالعمال والفلاحين واتحادات الطلبة ومنظمات النساء ومؤسسات المجتمع المدني والأوقاف وقوانين وأنظمة الوزارات المختلفة. إن برنامجاً مفصلاً للقيام بمبادرات وحملات شعبية ورسمية لتوحيد هذه القوانين والأنظمة من شأنه أولاً تكوين أرضية متماثلة ترتكز عليها عملية التوحيد السياسي التي يتضمنها مشروع الوحدة عندما تتهيأ له الظروف، ما يجعل المشروع يرتكز على أرض صلبة ممهدة بدلاً من أن يواجه جملة من القوانين والأنظمة المتباينة، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً لتوحيدها. وبجانب ذلك يكون لمثل هذه الحملات أثر معنوي وإعلامي يتم من خلالها إيصال الرسالة للجمهور وإيضاح فكرة الوحدة إليها ويجعل قضية الوحدة حاضرة حية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن البنود التي يتضمنها البرنامج ليست كُلّ ما يجب أن يتضمنه عمل حركة الوحدة لتحقيق مشروعها، بل هي مقترحات لمرحلة البداية، ولم يكن الغرض من إيرادها الادعاء بأنها قابلة للتنفيذ جميعها في المرحلة الحالية. فالصعوبات التي أعاقت مشروع الوحدة والمشاريع التي سبق طرحها بخصوصه ماثلة للعيان ومعروفة. الغرض من إيرادها هو أن تكون مادة لبرنامج حملات تقودها حركة الوحدة في المرحلة الأولى، محاولة تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه، ولمثل هذه الحملات مزايا عديدة فهي مجال لاكتساب الخبرة والتعرف على الصعوبات واختبار الوضع العربي الرسمي والجماهيري، كما أنها وسيلة مهمة للتوعية والدعوة إلى مشروع الوحدة

وتحريك المشاعر القومية، وجعل قضية الوحدة في صدارة الاهتمام العام. فالمعروف هو أن العمل وليس غيره ما يفتح الآفاق الجديدة ويبعث الحيوية ويفجر الطاقات الكامنة.

كما لا يفوتني أن أنوه بأن بنود هذا البرنامج ليست إلا مقترحات خاضعة لمتطلبات الظروف، إذ تستطيع حركة الوحدة أن تتصرف إزاءها بمرونة وحكمة، فتقدّم ما هو أكثر ملاءمة وتستفيد من الفرص المتاحة، الأمر الذي يجعل مسألة البرنامج العملي خاضعة للحكمة واجتهاد القيادة وتوافر الإمكانيات[٦].

(٦) لمزيد من التوضيح لخطة العمل قمت بتدوين بعض الملاحظات والمقترحات في ملحق هذا الكتاب التي آمل أن تكون عاملاً مساعداً على تسهيل عملية دخول الحركة في مرحلة العمل الفعلي.

(٩)

النضـال الشعبـي

بعض المقترحـات العمليـة

وفي هذا الصدد يرد السؤال عن كيفية ممارسة النضال الشعبي، أي تحديد الأساليب التي يتم بواسطتها ممارسة هذا العمل. وكتقديم إيضاحي يمكن القول إن الغاية من النضال هي التأثير في تفكير وسلوك المواطن، فيكون وحدوياً مؤمناً بمشروع الوحدة بدلاً من أن يكون غير ذلك، أو محايداً، ويكون فعالاً عاملاً بدلاً من أن يكون ساكناً منسحباً من الحياة العامة. تلك هي الغاية التي يتجه النضال الشعبي إلى تحقيقها في شخصية المواطن. وبما أن هذه النتيجة أو (الهدف) لا يتحقق تلقائياً فلا بُدَّ من آليات يتم من خلال ممارستها تحقيق ذلك.

في مجال الآليات يمكن التفكير ببعض أنواع النشاطات التي تخلق بالتدريج هذه الثقافة الجديدة التي يتحول بها المواطن من حالة إلى حالة أخرى وكما يلي:

أولاً: لا بُدَّ من عمل ثقافي وإعلامي واسع يخاطب جميع فئات الشعب بلغة معززة بالمعلومات والأرقام والشواهد، فكُلّ فئة وما يناسبها. فهناك النخبة المثقفة، وهناك الفئة المتعلمة، وهناك الجماهير الشعبية الواسعة، وهناك الشباب، وهناك البالغون، وهناك النساء. هناك المهنيون بمختلف فئاتهم، وهناك الموظفون، وهناك المتقاعدون، وهناك الشريحة الغنية، وهناك الطبقة المتوسطة، وهناك الفقراء، وهناك العمال، وهناك الفلاحون. جميع هذه الفئات والطبقات يجب أن تصلها الدعوة إلى المشروع بشتى وسائل المخاطبة المرئية والمسموعة والمكتوبة، المطبوعة والشفهية المباشرة، وأن تكون اللغة بسيطة، واضحة، بعيدة عن العموميات والرطانة والتعقيد والألفاظ الغريبة. إن جهداً ثقافياً وإعلامياً واسعاً كهذا، إذا ما تواصل وتكرر بلجهة واثقة ومخاطبة ودية حوارية، توحي بالاطمئنان والوضوح والصراحة والصدق، فإنها

بمرور الوقت لا بُدَّ أن تؤثر في النفوس وتغرس بذرة الثقافة الجديدة حيثُ يتغير التفكير والعمل باتجاه تحقيق المشروع. ويجب إعطاء أهمية خاصة في هذا المجال للمخاطبة المباشرة والاجتماعات الجماهيرية.

ثانياً: ويمكن غرس بذور الثقافة الجديدة عن طريق قناة عملية هي الحملات النضالية التي تتركز حول قضايا محددة، وذلك باختيار عدد من القضايا العامة ذات الروح التوحيدية وطرحها كمطاليب تسعى الحركة لتحقيقها، وتعبئ في سبيل ذلك أوسع الإمكانيات المتوافرة لديها، وتحشد من أجلها أوسع القوى الشعبية. وعلى سبيل المثال، يمكن تنظيم حملة عربية واسعة لإلغاء التأشيرة بين البلاد العربية تبدأ بوسائل الإعلام وتتوسع لتقديم الطلبات للحكومات المعنية وعقد الاجتماعات في أوساط المنظمات الشعبية والاتصال بجامعة الدول العربية لتأييد الطلب والحث على وضعه على جدول أعمال المؤتمرات العربية كمؤتمرات مجلس الجامعة ومؤتمرات وزراء الداخلية ومؤتمرات القمة والاتصال بالمنظمات ذات المصلحة كاتحاد رجال الأعمال العرب والمؤسسات السياحية. إن حملة شعبية ورسمية من هذا النوع عندما تتواتر وتستمر وتأخذ حيزاً في وسائل الإعلام وتتطور تدريجياً إلى أشكال مبتكرة كتنظيم التجمعات الشعبية عند نقاط الحدود وتنظيم المسيرات، إن حملة من هذا النوع من شأنها تبسيط فكرة المشروع الوحدوي عن طريق خطوة رمزية كجزء للدلالة على الكُلّ.

ثالثاً: هناك أيضاً تنظيمات المجتمع المدني، فالموجود منها يمكن الحوار معه لإقناعه بمشروع الوحدة والاتفاق معه على برامج مشتركة وفقرات عملية يتولى القيام بها. كما يمكن أن تقوم حركة الوحدة بتأسيس منظمات جديدة في مختلف الشؤون العامة المتعلقة بقضية التوحيد مما لا تغطيه المنظمات الموجودة حالياً، وإقامة مؤسسات وجمعيات متخصصة عديدة على نطاق عربي، أو قطري، أو مناطقي، ذات أهداف قومية، وتمارس نشاطات تصب في مشروع الوحدة. فالعديد من المنظمات الموجودة حالياً تأسست بمبادرات خاصة، أو قامت بإنشائها مؤسسات عربية تعمل ضمن جامعة الدول العربية. ومما يلفت النظر مثلاً أن جماهير الطلبة في البلاد العربية ليس لهم منظمة قومية تجمّع نشاطهم لحدّ الآن.

رابعاً: وفي مجال الآليات هناك نشاطات شعبية عديدة وأساليب متنوعة تمارس في بلدان أخرى، وأساليب يمكن أن تكون وليدة الحاجة والبيئة المحلية. فالعرائض وجمع التواقيع والاعتصام والإضراب والكتابة على الجدران وغيرها يمكن أن تمارس من أجل التعبئة والضغط وتحريك الجماهير. وحركة الوحدة يجب أن تسعى لتكون حاضرة في المناسبات المحلية والوطنية فيسمع لها صوت، وتقول كلمتها، كما يمكن

أن تعمل لحضور المؤتمرات والاجتماعيات التي تعقدها المؤسسات بمختلف أنواعها، وأن يكون لها تمثيل في كُلّ مجال ممكن تستطيع عن طريقة إيصال صوتها، وأن تسعى إلى المساهمة في المناسبات الاجتماعية في الأحياء والأرياف وتدخل في مختلف الأوساط الثقافية والاقتصادية والدينية والفنية والصناعية والعلمية لإسماع صوتها والتفاعل مع الجمهور وإرسال واستقبال الوفود.

خامساً: ولا يقل أهمية عن تلك الآليات النشاط الخيري والاجتماعي كالخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها، الصحية والتعليمية والثقافية والإعلامية والتعاونية والاقتصادية وبخاصة في المناطق الفقيرة والأوساط المعسرة وفي حالات الطوارئ والحاجات الملحة. إن دخول هذه المجالات يؤدي إلى الاتصال بجماهير واسعة ويوصل الحركة إلى أوساط لا تستطيع الوصول إليها مباشرةً عن طريق العمل السياسي. كما أن هذا النوع من النشاط من شأنه تقريب فئات شعبية واسعة وربطها في نظام علاقات يفتح قنوات للتفاهم والاتصال والحوار والتعبئة والتعرف على الكفاءات الجديدة، واكتشاف العناصر الفعالة، وتخريج البارزين، وتكوين القيادات لتولي مسؤوليات في المستقبل.

إن تحقيق منافع مادية ومعنوية لجماهير واسعة من الشعب بكفاءة ونزاهة من شأنه أن يرفع الروح المعنوية ويغرس روح التفاؤل ويبني الثقة والمصداقية والقناعة بسلامة المبدأ الذي تحمله الحركة المؤسسة لهذا النشاط. وقد أثبت هذا النوع من النشاط الاجتماعي فعاليته وجدواه في حالات عديدة سابقة، مارسته أحزاب ومنظمات بصورة ناجحة. كما لا يخفى أن هذا النشاط وإن كان في البداية يتطلب إمكانيات مالية إلا أنّه بمرور الوقت إذا ما أحسنت الإدارة وتوافرت النزاهة يمكن أن يتطور بالتدريج إلى حالة التمويل الذاتي، وفي مرحلة تالية يمكن أن يكون مصدراً لمردود مالي للحركة.

سادساً: إن حياة الجماهير ذات أطياف متعددة تتعدد معها الوسائل والأشكال، لذلك لا بُدَّ من التوجه إلى المؤثرات المتعددة في النفس البشرية، فهناك جانب وجداني وعاطفي ومؤثرات نفسية يمكن أن تؤثر فيها بعض النشاطات والأعمال كالفنون بمختلف أنواعها كالموسيقى والمسرح والأناشيد والغناء والرسم. ثُمّ هناك الصور والرموز والرايات واللافتات والنصب والتماثيل كلها قنوات للتأثير في النفس البشرية. ثُمّ هناك النشاطات الجماعية كالرحلات والزيارات والمخيمات وحملات الإعمار والبناء ومساعدة الأحياء الفقيرة وتقديم الخدمات في القرى وتنظيم مناسبات الترفيه والأفراح الشعبية وإحياء المناسبات الوطنية والقومية وما يقترب من ذلك، بإمكانها عند الممارسة تحقيق تأثير تعبوي في نفوس الجماهير وشدها إلى حركة الوحدة.

تلك مجرد تسميات لبعض أساليب النضال المعروفة والمتداولة في أنحاء مختلفة من العالم، ولكن يبقى للمخيلة وما يبدعه الذهن نصيب كبير في إيجاد أساليب أخرى فعالة، إذ لا حدّ لما يمكن أن يأتي به الإبداع والابتكار. الغرض هو التوعية والتعبئة وتكوين رأي عام والضغط لتحقيق هدف محدد لذلك، فكُلّ ما يحقق ذلك ضمن الدائرة السلمية الديمقراطية فهو مقبول سواء أكان مقتبساً أم جديداً مبتكراً. كما تجدر الإشارة إلى أن نطاق الحملات الشعبية التي تمارسها حركة الوحدة يمكن أن يكون محلياً محصوراً في حدود المدينة أو القرية أو المحافظة، كما يمكن أن يكون قطرياً، كما يمكن أن يكون قومياً يتجاوز حدود الدولة القطرية فتشترك فيه عدة أقطار، وهكذا حسب طبيعة الموضوع والظروف المحيطة.

ولا يخفى أن الحملات الشعبية التي تمارسها الحركة لا بُدَّ أن يتولد منها ضغط، والضغط إذا ما تواصل يتعاظم وتتسع دائرته إلى حدّ التأثير في الجهة الموجه إليها. وهكذا تتطور حركة الوحدة إلى قوة شعبية مؤثرة في الرأي العام ومتفاعلة مع الأوضاع لدرجة لا يمكن تجاهلها، الأمر الذي يضطر الأنظمة ومؤسساتها للاقتراب من مطاليبها والسير في الطريق المؤدي إلى التوحيد.

(١٠)

خلاصـــة واستنتاجـــات

منذُ نهاية الحرب العالمية الأولى وربما قبل ذلك التاريخ والشعور القومي آخذ في النمو والتطور. ومعه ظهرت محاولات توحيد الأمة العربية. وبالرغم من أن مشروع التوحيد بقي حياً في الساحة السياسية كما في الحياة الثقافية العربية، إلا أن عملية العبور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي واجهت إعاقة أصبحت معروفة نتج منها ما نتج من أثر سلبي على الروح المعنوية. والذي يتتبع تاريخ التفكير القومي خلال هذه الفترة يلاحظ أنّه أصبح الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى النقد والمراجعة لاستيعاب الظروف الجديدة ومجابهة العوامل التي أدت إلى تلك الإعاقة. وتلك عملية نقد لا بُدَّ منها في الوقت الحاضر.

ولعل أهم ما تجدر الإشارة إليه في عملية المراجعة والنقد يتعلق بالجانب العملي، ومن هنا كان سؤال «ما العمل؟». إنه سؤال لا يمكن الإجابة عنه إلا بتثبيت بعض المبادئ الرئيسة المتعلقة بالمفاهيم. وأول هذه المبادئ اعتبار الوحدة قضية قومية وليست قضية سياسية. فهي هدف يهم مجموع الأمة ويتعلق بمصالحها الحيوية وعليه تتوقف حياتها وليست قضية سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم، تماماً كما هي الحال في قضية الاستقلال عندما كانت البلاد العربية تحت الاحتلال والنفوذ الأجنبي. ففي وضع التجزئة تكون قضية الوحدة هي القضية القومية الأولى ولا يرقى إلى مستواها أي هدف آخر مهما كان مهماً. وعلى هذا الأساس لا بُدَّ من فصل قضية توحيد الأمة عن قضية بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده في ظلّ التوحيد. لذلك كان من غير الصحيح جعل هدف الوحدة كالأهداف السياسية الأخرى المتعلقة بشكل النظام السياسي والاقتصادي. وعندما لم يحصل ذلك التفريق بين القضيتين كانت الحصيلة سلبية. فالأنظمة الحاكمة اعتبرت مشروع الوحدة موجهاً مباشرة وبالدرجة الأولى ضدها، وبذلك أصبحت المعركة للإبقاء على التجزئة هي معركتها،

والمحافظة على الوضع الراهن هدفها المباشر المتعلق بمصالحها ووجودها. إن مشروع الوحدة لا يبدأ من قضية الحكم والسلطة وليس صحيحاً أنّه من المستحيل إيجاد حلّ لقضية الأنظمة الحاكمة في ظلّ الوحدة. صحيح أن الأنظمة الحاكمة وقفت ضدّ مشروع الوحدة وهي لا تزال كذلك، ولكن ليس صحيحاً الاستنتاج أنّه من المستحيل إيجاد الحلّ الملائم لهذه المشكلة. فهناك بلدان أخرى مرت في الحالة نفسها واستطاعت أن تجد حلاً لا يضع الفئة الحاكمة في مواجهة مباشرة مع مشروع التوحيد.

* * *

وفي مجال العمل، هناك نقطة بداية هي التوجه إلى الجماهير واعتماد النضال الشعبي وسيلة لتحقيق هذا الهدف مقابل الأساليب التي اتبعت لحدّ الآن. فالعمل من أجل الوحدة وإن كان يجري في أحيان كثيرة باسم الشعب إلا أنّه في حقيقته كان يصدر من الأقلية ويخاطب الأقلية. فالحركة القومية توجهت بصورة رئيسة إلى موضوع السلطة والوصول إلى الحكم بدلاً من بناء رأي عام مشبع بالروح القومية ومؤيد لمشروع التوحيد ومساهم في عملية تحقيقه على أرض الواقع. وانطلاقاً من ذلك أخذت حركة التوحيد طابعاً سلبياً ودخلت ميدان العمل السياسي وحولت الموضوع إلى قضية تمزج بين الوحدة ومسألة نظام الحكم ومن يتولاه. وبدلاً من أن تكون المعارضة تدور حول موضوع التوحيد تحولت إلى معارضة تتعلق بشكل الحكم وأشخاص الحاكمين. ولم يكن هذا الموقف من دون أساس يعود إلى التفكير السائد الذي طبع تلك المرحلة. فالتفكير الذي كان سائداً (ولا يزال موجوداً إلى حدّ ما إلى الآن) يعتمد على الثقافة المجردة التي تقوم على المنطق والاستنتاج أكثر مما تعتمد على تحليل الواقع واعتماده المصدر الرئيس للمعرفة. فالواقع العربي الراهن لم يجر تحليله والاقتراب منه وفهم ما يجري فيه من اتجاهات وما يتفاعل في داخله من آراء ورغبات. وبهذا المعنى لم يكن الفكر القومي واقعياً كما ينبغي أن يكون وإن كثر الحديث عن الواقعية.

* * *

وبناء على ذلك فمشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية واسعة تستوعب كُلّ أو أغلبية جماهير الشعب وليس أقليته، أو نخبتة. والتجسيد العملي لهذه الحركة هو قيام جبهة تضم جميع الوحدويين من أحزاب ومنظمات وتجمعات شعبية وجميع المواطنين المؤمنين بهذا الهدف القومي. إن قيام مثل هذه الجبهة يجب أن يقوم على أساس القضية المركزية ألا وهي التوحيد بغض النظر عن أي موقف آخر يتعلق بالأيديولوجيات

والنظام السياسي والاقتصادي المرغوب. ويتضح من تجربة الماضي أن حركة كهذه تحتاج إلى جهود واسعة لبناء هيكل تنظيمي يمارس التوعية والدعوة والمبادرة، وأن يكون هذا البناء متصلاً بجميع أوساط الشعب وفاعلاً في كُلّ مرافقه وفعالاً في التفاعل والحوار مع الأنظمة الموجودة، وله وجود في جميع مرافق الحياة العامة.

* * *

مضى على نشوء الدولة القطرية وقت ليس بالقليل وهو مدة كافية للحكم على مدى نجاحها أو فشلها. واليوم يظهر الجرد الموضوعي لما حدث أن ذلك التنظيم السياسي القائم على القطرية قد فشل في أهم قضيتين هما قضية التنمية وقضية حفظ أمن الوطن والأمة. والوضع الحالي يدلل على ذلك بكثير من الوضوح. فقد فشلت محاولات التنمية وبقيت أغلبية الشعب في حالة متخلفة في مستوى معيشتها ووضعها الاجتماعي رغم توفر الموارد مقارنة بأحوال الكثير من البلدان النامية. واليوم لا يوجد قطر عربي لا يعاني من أزمة بشكل أو بآخر. فحالة الضعف والتخلف قد أدت إلى نشوء الأزمات الداخلية والخارجية وشجعت قوى التخلف وأصحاب المصالح الشخصيّة على تقدم الصفوف وخلق الأزمات إضافة إلى التفاهم مع القوى الخارجية المعادية. من كُلّ ذلك لا يمكن لمن يرصد الأوضاع موضوعياً إلا أن يخلص إلى نتيجة هي فشل الدولة القطرية في أهم القضايا.

وحركة التوحيد تتمثل بجبهة شعبية واسعة تعمل على أساس إيجابي، فتتفاعل مع قضايا المجتمع ومع الأنظمة الموجودة بطريقة موضوعية بعيدة عن الاحتراب والموقف المسبق والسلبية، هدفها الرئيس تحقيق تقدم على طريق التوحيد وليس الوصول إلى الحكم أو تبديل أشخاصه.

ويقوم العمل البناء على أساس منهج تدريجي يعتمد على تحقيق خطوات متتابعة على طريق المشروع، فتكون الوحدة القومية هي الهدف النهائي وليست نقطة البداية، فتتحقق عن طريق التراكم وتتابع الخطوات. ويكون عملها ديمقراطياً مفتوحاً يخلق الاطمئنان ويبني الثقة.

* * *

وبناء على ذلك فمشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية واسعة تستوعب كُلّ أو أغلبية جماهير الشعب وليس أقليته أو نخبته. والتجسيد العملي لهذه الحركة هو قيام جبهة تضم جميع الوحدويين من أحزاب ومنظمات وتجمعات شعبية وجميع المواطنين المؤمنين بهذا الهدف القومي. إن قيام مثل هذه الجبهة يجب أن يقوم على

أساس القضية المركزية ألا وهي التوحيد بغض النظر عن أي موقف آخر يتعلق بالأيديولوجيات والنظام السياسي والاقتصادي المرغوب فيه. ويتضح من تجربة الماضي أن حركة كهذه تحتاج إلى جهود واسعة لبناء هيكل تنظيمي يمارس التوعية والدعوة والمبادرة، وأن يكون هذا البناء متصلاً بجميع أوساط الشعب وفاعلاً في كُلّ مرافقه وفعالاً في التفاعل والحوار مع الأنظمة الموجودة وله وجود في جميع مرافق الحياة العامة.

يتضح أن تحقيق مشروع الوحدة إذا كان ضرورياً في الماضي فهو الآن أكثر ضرورة، تحتاجه الأمة أكثر من أي وقت مضى. وهو على الرغم من الصعوبات التي تواجهه لا بُدَّ من أن يتحقق بالإصرار والعمل والتضحية والنضال الطويل الأمد في صفوف الشعب. فالأمة تحتاج إلى وضع القوة فهو الوضع الذي يفتح أبواب التقدم والنهوض وحل المعضلات، والبداية الجدية في التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والدفاع عن المصالح الحيوية وحماية الأمن القومي وسلامة أرض الوطن. فالقوة خير وعامل إيجابي ومفتاح التقدم، والضعف شرّ، وطريق كُلّ ما هو متخلف. فلا حلّ غير قيام دولة اتحادية تضم كُلّ الوطن العربي تكون خاتمة لعمل متواصل طويل الأمد يبدأ بخطوات متتابعة على طريق التقارب والتكامل والاندماج. وقضية كهذه ليست مقصورة على جانبها الاعتباري القومي الروحي، وإن كانت هي كذلك، إلا أنها في الوقت نفسه ذات بعد عملي واقعي يتعلق بالمصلحة الحقيقية للجميع وتعود بالنفع المادي والمعنوي عليهم في الأمد الطويل.

إن تحقيق هذا المشروع عن طريق قيام حركة وحدوية متجسدة بجبهة واسعة تستوعب جميع الوحدويين من جميع الاتجاهات والطبقات ممكنة في معطيات الوضع الحاضر. فالعمل القومي ليس في بداياته، بل هناك مؤسسات وتنظيمات وخبرات عملية يمكن اعتبارها المادة الأولية وخط الشروع لقيام هذا التنظيم القومي. وما نحتاجه الآن لبدء العمل هو خطّ بداية في التفكير يعتبر واقع الدولة القطرية واقعاً يجب تجاوزه، فهو مسؤول عن الفشل الذي تحقق في التنمية والأمن. لذلك فالموجود مدان بالرغم من أنّه موجود ماثل للعيان. أما مشروع الوحدة فلم يوجد بعد، إلا أنّه على وجه التأكيد هو الأفضل وهو الطريق المضمون للنهضة. جميع القوميين وأصحاب النيات الحسنة والمناضلين في جميع الاتجاهات ومن جميع الطبقات مدعوون إلى هذا العمل التاريخي، فللجميع مكان ودور في العمل القومي من أجل مشروع الوحدة.

* * *

إذن، فمشروع الوحدة العربية عمل قومي وليس عملاً سياسياً. ونقطة البداية هي تحليل الواقع العربي وليس التنظيم المجرد، والطريق إلى تحقيقها هو النضال الشعبي الذي تساهم فيه الجماهير من جميع الاتجاهات والطبقات، ويتجسد بحركة تضم جميع الأحزاب والمنظمات القومية وجميع القوى المنظمة وكُلّ الاتجاهات بغض النظر عن تباين آرائها في شكل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعتمد الجبهة في عملها على موقف إيجابي من الأنظمة الموجودة ومن جميع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع من دون موقف مسبق. وتحدد موقفها على أساس كُلّ قضية بذاتها، وليست حركةً معارضةً دائمية بل هدفها تحقيق تقدم على طريق مشروع الوحدة وليس الوصول إلى الحكم، وتتبع الأسلوب السلمي والديمقراطي بعيداً عن التآمر والعمل العسكري.

كما أنها تختار الطريق الاقتصادي كمدخل لتحقيق المشروع لجعل مشروع الوحدة مفيداً لتحسين الوضع المادي للفرد المواطن بدلاً من المخاطبة العاطفية. لذلك تضع منهاج عمل يتكون من حملات متتابعة لإنجاز خطوات على طريق التقارب والتكامل والاندماج بين الأقطار العربية بالتفاعل مع الأنظمة وبالتوعية الإعلامية والتعبئة الشعبية. كما تضع في حسابها أن إنجاز مشروع الوحدة يحتاج إلى وقت طويل تتحقق خلاله خطوات متتالية تؤدي عن طريق التراكم في النهاية إلى الهدف الرئيس وهو الكيان القومي الموحد.

وانطلاقاً من النظرة الإيجابية تقوم حركة الوحدة على أساس قبول الجميع ومساهمة الجميع، كلٌ بما يستطيع، فقضية القيادة وتقدم الصفوف لا تقرر على أساس مسبق، بل يقررها العمل الفعلي. ومن خلال النشاط فكُلّ من لديه الرغبة والقدرة للمساهمة في خطوات المشروع مرحب به، ومن تثبت قدرته ورغبته من خلال العمل يستطيع أن يجد الدور الملائم بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

* * *

من ذلك يتضح أن عملية تجديد التفكير القومي وإن كانت تتضمن نقداً لبعض الأمور في المحتوى، إلا أن ذلك لا يتعلق بالجوهر، فالقومية العربية مسألة جوهرية في حياة أمتنا، كانت في الماضي ولا تزال كذلك لا بل إن أهميتها الآن أكبر من أي وقت مضى، وإن جميع ما حدث عربياً وما حدث دولياً يدلل على صواب تلك الفكرة والحاجة الملحة إليها الآن. لذلك فالذين تصدر منهم الآن إشارات متشككة وعبارات سلبية بخصوص مشروع الوحدة يرتكبون خطأً كبيراً. ويوماً بعد يوم تتكشف دوافع ذلك، فهي تراوح بين الضعف في المجابهة النفسية للأحداث، وهو أحسن

الاحتمالات، والمصالح الذاتية والوقوع تحت تأثير القوى المعادية للأمة الداخلية والخارجية. وقد وقعت مع الأسف بعض النخب المثقفة في هذا الوضع غير الملائم. إذن فعملية التجديد لا تتعلق بالجوهر بل بما هو دون ذلك من مفاهيم وأساليب عمل. وفي الرأي الذي عرضته في صفحات هذا المؤلّف وجهة نظر في طبيعة ذلك التجديد وهو رأي ذُو طبيعة إيجابية لأنه يعتمد على البناء على ما هو موجود وليس الغاءه.

(١١)
الملحـــــق

لا يخفى أن تأسيس حركة تأخذ على عاتقها تحقيق مشروع الوحدة ضمن الأوضاع العربية الراهنة تواجهه صعوبات عملية خاصة في البداية. وكما تمّ إيضاحه فالمشروع ذُو أمد طويل، والمعطيات الموضوعية والتجربة المتراكمة في تاريخ نشوء المؤسسات العربية والحركات السياسية كلها تشير إلى صعوبات عملية تحتاج إلى كثير من الجهود والوقت والموارد، وبخاصة في البداية. والتجربة العملية في هذا المجال غنية وبإمكانها أن تكون مفيدة في تذليل بعض الصعوبات أو تقليل آثارها. لذلك أرى ضرورة التفتيش عن نقطة ارتكاز وعن إمكانيات موجودة يمكن الاستعانة بها بدلاً من الابتداء من نقطة الصفر. لا بُدَّ من الاستعانة بالموجود قدر المستطاع وتجميع الجهود وتحاشي الهدر في الجهود والإمكانيات والوقت والاستفادة القصوى من التجارب الموجودة.

وفي هذا الصدد لم أجد أفضل من أن يكون مركز دراسات الوحدة العربية العامل منذُ تأسيسه في ١٩٧٥ في المجال الثقافي القومي هو نقطة الارتكاز والشريك المعاون في عملية تأسيس الحركة. فالعامل الرئيس المؤيد لذلك هو التلاؤم الفكري التام.

يضاف لذلك أن لمركز دراسات الوحدة العربية تجربة غنية في معرفة الأشخاص وبخاصة في مجال النخبة المثقفة، وقام بعمل قومي واسع في مجال الثقافة والتوعية ونشر التفكير القومي كما له خبرة في تأسيس بعض المنظمات العاملة في المجتمع المدني. وله معرفة جيدة في مجالات الطبع والنشر والتوزيع وتعبئة المال بطريقة مستقلة نزيهة. وخلال مدة عمله شارك في عدد كبير من المؤتمرات ونظم العديد من الندوات وكون علاقات مع عدد من المؤسسات البحثية المستقلة في داخل وخارج الوطن العربي.

ولمزيد من الإيضاح يمكن ملامسة بعض المجالات العملية التي تؤيد مقترح التعاون والشراكة الذي اقترحه في هذا الملحق.

للمركز تجربة غنية في البحث والعمل الثقافي القومي تناول مختلف جوانب الحياة العربية بالبحث والمناقشة من وجهة النظر القومية. لذلك فالعمل الذي يجب أن يقوم فيه مركز البحوث والمعلومات يمكن أن يمارس في مرحلة البداية ضمن جهاز المركز الحالي وذلك بأن يبدأ العمل بصورة تخصص في العمل الثقافي الذي تحتاجه الحركة (وكما سبق إيضاحه) في داخل المركز، أي أن يستمرّ المركز بمنهاج عملي مع البدء ببرنامج خاص يتم الاتفاق عليه بين الحركة والمركز ريثما تتهيأ الإمكانية البشرية والمالية لإنشاء مركز جديد وبذلك يكون المركز الجديد ناشئاً من داخل مركز دراسات الوحدة العربية، وأن تحدث عملية الولادة بصورة متدرجة حسب توافر الإمكانية البشرية والمادية.

يمكن أن يتولى المركز مهمة طبع ونشر وتوزيع مطبوعات الحركة في المرحلة الأولى وتجنب البدء من نقطة الصفر في هذا المجال العملي الذي لا يخلو من الصعوبات. وتصلح مجلة **المستقبل العربي** تماماً للقيام بمهمة نشر الكتابات التي تصدرها الحركة في المرحلة الأولى من نشوئها.

ويمكن أن تتبع الطريقة نفسها في ما يتعلق بالمؤتمر السنوي للحركة، فهناك الاجتماع للمؤتمر القومي العربي الذي تأسس وأصبحت له قواعد تنظيمية، واكتسب خبرة وكون علاقات واسعة. لذلك فبدلاً من أن تعقد الحركة مؤتمرها السنوي بصورة مستقلة، بالإمكان أن يتم العمل المراد إنجازه من خلال اجتماع المؤتمر القومي العربي الذي يمكن توسيعه وتطوير محتواه من حيثُ المشاركة بزيادة الحاضرين من ممثلي المنظمات الشعبية والمؤسسات الجماهيرية ليصبح بالتدريج مؤتمراً يضم مختلف شرائح وطبقات المجتمع العربي وبخاصة الجماهير الشعبية. أما إذا كانت الرغبة تتمثل في الإبقاء على الصيغة الحالية، عندها يمكن للحركة وبالتدريج عقد مؤتمرها بصورة مستقلة.

تحتاج الحركة إلى المال كما سبق إيضاحه وهي قضية مهمة وليست سهلةً، والحاجة أكثر إلحاحاً في البداية، وبدلاً من الابتداء من لا شيء فإن بالإمكان تحقيق درجة من التعاون المتوازن بين الحركة والمركز في تقليل هذه الصعوبة قدر الإمكان، كما يمكن الاستفادة من التجربة العملية الغنية التي اكتسبها المركز في هذا المجال خلال مدة عمله السابقة.

إن مجالات التعاون التفصيلية عديدة في مختلف المجالات من مكان الاجتماعات

الأولى إلى العمل الثقافي والعمل الإعلامي والعلاقات والأشخاص والمؤتمرات إلى الناحية المالية.

إذا كان للنواة المؤسسة للحركة نقطة بداية فالمركز هو نقطة البداية الملائمة. والمقدر لنقطة البداية هذه أن تتوسع بمرور الوقت وتنمو ضمن المركز وتحقق خصوصيتها كحركة شعبية ذات هدف قومي محدد من خلال العمل المشترك بمرور الوقت. ولا بُدَّ لذلك من أن يتم حسب تفاهم واضح واتفاق فيه شيء من التفصيل يؤمن التعاون والتكامل والنمو المتواصل للحركة الجديدة ويوضح مسار تمييزها التدريجي وتكوين جسمها المؤسسي كحركة مستقلة متعاونة مع المركز ومتكاملة النشاط والفعالية معه.

ويصح الشيء نفسه على المنظمات الأخرى ذات العلاقة التعاونية مع المركز وإن كان ذلك بدرجة أدنى بسبب الفوارق بين المركز وبين تلك المنظمات.

وبذلك تأخذ عملية التأسيس منحى عملياً يستفيد من الموجود ويتكامل معه توفيراً للجهود والوقت والإمكانيات.

المراجـــــع

١ ـ العربية

كتـب

الإمام، محمد محمود. **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

ـــــ [وآخرون]. **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**. تقديم سليمان الرياشي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٢)

الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية. **دليل مختصر**. القاهرة: [الأمانة العامة]، ٢٠٠٥.

التميمي، عبد المالك خلف. **المياه العربية: التحدي والإستجابة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤.

جلال، فرهنك. **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتّى العام ٢٠٠٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

الحكيم، حسن. **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي و الفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥-١٩٤٦**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.

رزق، يونان لبيب. **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩-١٩٤٥: دراسة

وثائقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣)

شرابي، هشام. **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**. ط ٢. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥.

شقير، محمّد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.

صايغ، أنيس. **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٢)

محافظة، علي. **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥-١٩٩٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤)

ـــــ. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩-١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

ناصيف، جورج. **الوحدة العربية وإسرائيل**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥. (الدراسات السياسية)

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥-١٩٨٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

دوريـــات

الحافظ، ياسين. «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة.» **الثقافة العربية**: السنة ١٤، العدد ٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.

الحياة: ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

دراسات عربية: السنة ٤، العدد ١٠، ١٩٦٨.

نـــدوة

الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. تحرير محمّد محمود الإمام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

٢ ـ الأجنبية

Book

Aruri, Naseer, Fouad Moughrabi and Joe Stork. *Reagan and the Middle East*. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983. (AAUG Monograph Series; no. 17)